التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 129 السنة السادسة عشر - أغسطس 2018

لإصلاح منظومة التقاعد

المجتمع المدني يقول كلمته

المخيف في رؤية الحكومة لإصلاح التأمينات

10

كي لا نكون النخاسين الجدد

12

بالذي نسمّيه بيتاً

38

موقفنا

هل نصغي لأصوات الناس؟

طوال الأسابيع الماضية؛ كان موضوع التأمينات، ومنظومة التقاعد عامة، مالىء الدنيا وشاغل الناس في البلد،، فجرى تناوله في الصحافة وفي وسائل التواصل الاجتماعي، وكان أيضاً محل اهتمام من قبل السلطة التشريعية، مع كل الملاحظات التي نعرفها عن طريقة تعاطي مجلسي الشورى والنواب مع الأمر، وفي نتيجة ذلك جاءت مبادرة جلالة الملك، بضرورة التريث في إقرار التعديلات المقترحة من قبل الحكومة على القانون المنظم للموضوع، واتاحة فرصة لاجراء المزيد من المشاورات حول جوهر هذه التعديلات وطبيعتها، هو ما عنى، حكماً، أن هذه التعديلات مرفوضة شعبياً، ويمكن القول برلمانياً أيضاً.

وقد وضع المنبر التقدمي على عاتقه، وقبل فترة طويلة سابقة لتقديم هذه التعديلات، مهمة التنبيه إلى المخاطر الكبيرة المحيطة بمنظومة التقاعد وحقوق المتقاعدين في البحرين، إن على شكل ندوات ضمن ملتقاه الأسبوعي، او على شكل ورش وحلقات عمل، وعلى صفحات هذه النشرة، بالذات، نشرنا العيد من المعالجات الرصينة والمسؤولة للمسألة بأقلام مختصين ومتابعين، سواء كانوا من كوادر «التقدمي» أو من الكفاءات الوطنية من خارجه.

وفي الفترة الأخـيرة انخرطنا مع كافة مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الوطنية وكل الشخصيات الوطنية، لا في نقد المآخذ الكبيرة على التعديلات المقدمة من الحكومة للسلطة التشريعية، وتبيان أوجه الخطورة فيها، وإنما أيضاً لاقتراح الحلول والمخارج السليمة والموثوقة للخروج من هذه الأزمة الكبيرة التي تمس حقوق عشرات الآلاف من المتقاعدين اليوم، فضلاً عن من ينتظرون التقاعد قريباً او بعد حين.

وبيّن المنبر التقدمي، سوية مع كل المخلصين في هذا البلد، أن المشكلة، في جوهرها، ليست في القانون، وإنما تكمن أولاً؛ وقبل كل شيء، في سوء إدارة الصندوق، وفي الفساد المستشري داخله، فضلاً عما يحوم حول طريقة إدارة استثمارات الصندوق من شبهات، وأنه يتعين، في البداية، معالجة هذه الآفات المعروفة والمُوثقة في تقارير لجان التحقيق في أوضاع الهيئة، أكانت هذه اللجان برلمانية، أو حتى من ديوان الرقابة المالية في تقاريره السنوية.

بين دفتي هـذا العدد مجموعة كبيرة من التوصيات وضعتها لجنة مختصة انبثقت عن حلقة حوارية أقامها «التقدمي» الشهر الماضي، وهي توصيات كفيلة بأن تأخذ بأوضاع منظومة التقاعد نحو الطريق الصحيح، وهي تلتقي مع ما قدمته الحركة النقابية وسواها من مؤسسات المجتمع المدني من مقترحات حول الغاية ذاتها.

فهل تجد هذه التوصيات آذاناً صاغية من المعنيين، هل سيصغون لأصوات الناس؟

التقدمي

"التقدمي" ينظم حلقة حوارية لبلورة رؤية مجتمعية

لإصلاح هيكلي لمنظومة التأمين الاجتماعي

ضمن جهد متواصل بدأه المنبر التقدمي، على شكل سلسلة أنشطة من ندوات، وبيانات، وحملة إعلامية مكثفة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وإصدار ملاحق نوعية في نشرتنا الشهرية «التقدمي»، أقام «التقدمي» حلقة حوارية يوم السبت الموافق 15 يوليو بهدف بلورة» رؤية مجتمعية لاصلاح هيكلي لمنظومة التأمين الاجتماعي، بمشاركة نخبة طيبة من الخبراء والمختصين وذوي العلاقة من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني، والشخصيات العامة.

والغاية هي رفض المساس بحقوق ومكتسبات العمال والمتقاعدين والمشتركين، والمطالبة بكل قواعد الحوكمة الرشيدة في كل مسارات عمل هيئة التأمين الاجتماعي، بجانب المطالبة بالتمثيل العادل واللازم للعمال في مجلس ادارة هذه الهيئة، المغيب منذ سنوات.

وكما بات معروفاً، فإن الكثير من الشكوك والتساؤلات أثيرت حول دوافع المشروع بقانون الذى رفعته الحكومة في الآونة الأخيرة الى السلطة التشريعية، بصفة الاستعجال وفى نهايات عمر المجلس النيابي الحالي ، وبات واضحاً أن المراد منه المساس بحقوق ومكتسبات المتقاعدين، وسحب سلطات تشريعية مصانة ومنحها بقدرة قادر الى ادارة الهيئة، هي التي تشرع وتقرر وتنفذ وتراقب وتحاسب.

ثمة اجماع وطني، على أنه، إن كان هناك من أمر بحاجة للاستعجال فهو الاستعجال في إصلاح حال الهيئة، وتوفير الآليات التي تضمن حسن كفاءة ونزاهة ادارتها هي وصناديقها الاستثمارية، وإيجاد التمثيل الثلاثي المتكافئ والمشترك في مجلس ادارتها، والتصدي وبحزم لكل الممارسات التي تدخل في تصنيف الفساد، من النوع الذى أثير في اكثر من مناسبة ولا زال يثار منذ سنوات وحتى الان، دون معالجات جدية وحصيفة.

وما هذه الحلقة الحوارية إلا جهد يتكامل مع جهود اخرى مشكورة من مؤسسات المجتمع المدني والاتحادات العمالية والمجالس الأهلية، التي عبرت عن ارادة شعبية موحدة حيال هذا الملف الذي يمتد الى كل شأن وطني، ووتوجه هذه الارادة نحو المطالبة بأن تكون مخرجات اللجنة المشتركة الحكومية والتشريعية موجهة نحو الحفاظ على حقوق ومكتسبات المتقاعدين ولا تجعلهم عرضة لما

رفض المساس بحقوق ومكتسبات العمال والمتقاعدين والمشتركين

المطالبة بالتمثيل العادل واللازم للعمال في مجلس ادارة الهيئة، المغيب منذ سنوات

توفير الآليات التي تضمن حسن كفاءة ونزاهة ادارتها هي وصناديقها الاستثمارية

يزيد من معاناتهم، كما تجسد ذلك في الموقف الشعبي الذي إن دل على شيء، فإنما يدل بالدرجة الأولى على قوة المجتمع البحريني، رغم استمرارية محاولات إضعاف مؤسسات مجتمعنا المدني.

وقُدمت في الحلقة الحوارية ورقتان مهمتان، الأولى كانت للأستاذ المحامي حسن اسماعيل، والثانية للباحث الاقتصادي د. جعفر الصايغ، قدمتا توطئة شاملة للموضوع، من وجهتي نظر قانونية واقتصادية، وتلى ذلك نقاش معمق شارك فيه الحضور الكريم، حيث قدمت مداخلات نوعية أضاءت جوانب كثيرة من المسائل المتصلة باوضاع هيئة التأمينات ومنظومة التقاعد في البحرين، وخلصت إلى تقديم توصيات ومقترحات وحلول تصب كلها في إطار بلورة رؤية وطنية مشتركة لاصلاح منظومة التقاعد، وإصلاح أوجه الخلل الهيكلي في أداء هيئة التأمينات.

وفي الختام اختارت الحلقة الحوارية لجنة من المختصين المشاركين فيها، لبلورة كل ذلك على شكل رؤية متكاملة مكتوبة، ترفع للجهات المعنية، وتشكلت اللجنة من الأساتذة: د. جعفر الصايغ، عبدالنبي سلمان، المحامي حسن اسماعيل، شرف الموسوي، د. حسن الماضي، مكي عيسى عباس ، عبدالله حسين، المحامي يوسف زينل.

فضفضة

نقص الأدوية مشكلة أخرى

عيسى الدرازي

منذ العام الماضي ومشكلة نقص الأدوية في المراكز الصحية تأخذ حيزاً من النشر حيناً وتخفت حيناً، ويمكننا أن نقول بأن الشكاوى المتعلقة بنقص الأدوية موسمية تختفي لتعود مرة أخرى. إلا أن شكاوى المواطنين هذه المرة من نقص الأدوية أخذت في التزايد، وأصبحت موضوعاً يومياً في الصحافة، فتارة تجري المطالبة بتوفير نوعية معينة من الدواء أو يسجل المواطنون شكاواهم من نفاذ نوعية أخرى، ولم يكن بالإمكان التغافل عن وجود مشكلة نقص الأدوية لكثرة الشاكين رغم اختلاف الأمراض التي يعانون منها.

في مواجهة هذه الشكاوى المتعددة كان مسؤولو وزارة الصحة يطلقون تصريحات تستفز المواطن المحتاج للدواء فيما هو محتاج لمن يهون عليه آلامه. تصريحات الوزارة استخدمت عبارات «مبالغات في تصوير المشكلة» و«الاستغراب من الحديث عن أزمة أدوية»، دون احتواء حقيقي لشكاوي المواطنين.

في ختام جولات الرد والصد بين الوزارة والمواطن فيما يتعلق بالأدوية وتوفيرها أصدرت الحكومة توجيهاتها بشكل عاجل لتخصيص 15 مليون دينار للشراء المباشر والفوري لـ650 نوعاً من الأدوية بصفة مستعجلة لتغطية المخزون الدوائي. التوجيهات الحكومية عرت تصريحات مسؤولي وزارة الصحة فيما يتعلق بتوفر الأدوية ومبالغة المواطنين في شكواهم.

هذه الآلية في التعاطي مع شكاوى المواطنين تفتح الباب للسؤال: لماذا على المواطن أن يبعث شكاواه يومياً في الصحف والمنصات الإعلامية الأخرى حتى يتم النظر فيما يطلبه من حقوق، وهي من أصل واجبات الدولة لتوفيرها إكراماً لهذا المواطن الذي يغالب الموج، منذ بداية العام الجاري الموجة تلو الأخرى من زيادة سعر البترول إلى الحديث عن إعادة توجيه الدعم المالي إلى تعديل نظام التقاعد وصولاً إلى الضريبة المتوثبة لإقرارها وتنفيذها، وتأتي أخبار مثل نقص الدواء لتزيد من آهات هذا المواطن الذي ذاق صنوف المرارة.

طريقة تعاطي المسؤولين في الوزارات الخدمية مع شكاوى المواطنين يجب أن تلغي مفهوم «الحمدلله احنا بخير والله لا يغير علينا». شكاوى المواطنين لدى الوزارات الخدمية هي أمور منتظرة نتيجة للعلاقة المباشرة بين المواطن وتلك الوزارات، فليس بالإمكان إلغاء شكاوى المواطنين مهما بلغت كفاءة الوزارة، إلا إن التعاطي الجاد مع كل الشكاوى حتى لو كانت منفردة وايجاد الحلول السريعة والناجعة لهذه المشكلة هو مطلب المواطن الذي بات يبحث عن كرامته.

رؤية مجتمعية مشتركة في ٢٣ توصية لإصلاح هيكلي لمنظومة التأمين الاجتماعي

المجتمع المدني يقول كلمته

رفع المنبر التقدمى الرؤية المجتمعية لإصلاح منظومة التأمينات المجتمعية الى السلطة التشريعية والى وزير المالية رئيس اللجنة الحكومية والتشريعية المشتركة، والتى كانت خلاصة نقاشات موسعة قام بها «التقدمي» طيلة الأسابيع الماضية وتوجت بحلقة حوارية موسعة شاركت فيها مجموعة متميزة من الشخصيات ذات العلاقة ومعنيين بالشئون الاقتصادىة والاجتماعية والعمالية وممثلين عن عدد من مؤسسات المجتمع المدنى .

وأوضح الأمين العام ل"التقدمي" الرفيق خليل يوسف ان تلك الرؤية هي جهد مشترك لعدة أطراف حيال ملف بات يؤرق كل شرائح المجتمع البحرينى، حيث المخاطر الجلية التى تتربص بمنظومة التأمينات الاجتماعية فى المملكة عبر ما جرى طرحه وتداوله والتى تمس حقوق ومكتسبات المتقاعدين، وهو الأمر الذى رفض رفضاً قاطعاً وحازماً على المستوى الشعبى عبرت عنه العديد من مظاهر الاحتجاج السلمية من مواقف وبيانات وفعاليات ودعوات بمراجعة ومعالجة أسباب فشل ادارة هيئة التأمين الاجتماعى فى القيام بمسؤلياتها كما يجب، وعدم حسن الاستثمار الأمثل لأموال المؤمن عليهم وضعف عوائد الصناديق التقاعدية، علاوة الى ماتعرضت له هذه الصناديق من سوء ادارة وتجاوزات ومظاهر خلل وفساد وثق بعضها ديوان الرقابة المالية والإدارية فى تقاريره .

وأضاف: إن الحلقة الحوارية «نحو رؤية مجتمعية لإصلاح هيكلي لمنظومة التأمين الاجتماعى فى البحرين» التى عقدت بمقر المنبر فى 14 يوليو الماضى جاءت معبرة عن جهد مشترك لعدة أطراف وجهات تمثل المجتمع المدنى، وهو جهد يؤسس لشراكة إيجابية لا تستهدف فقط التصدى الإيجابي لملف بالغ الأهمية والحساسية، بل اضافة الى ذلك هو جهد يؤسس ايضاً لشراكة لكل ما يعبر بهذا الوطن نحو آفاق اكثر رحابة وأكثر جدية على طريق تنمية مستدامة وناجحة تستشرف المصالح الوطنية العليا لشعب البحرين ولهذا الوطن العزيز .

ودعا أمين عام المنبر التقدمي اللجنة التشريعية والحكومية المشتركة الى الأخذ بالاعتبار هذه المرئيات وبقية مرئيات الجمعيات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدنى انسجاماً مع ما دعى اليه جلالة الملك عبر توجيهات واضحة بضرورة التأنى والمباشرة فى حوار موسع بين أصحاب الرأي والاختصاص والمعنيين فى مؤسسات المجتمع المدنى، مبدياً الأسف بان هذا لم يحصل ولم يأخذ مداه المطلوب واللازم حيال هذا الملف الخطير .

وعلى عكس ما تذهب إليه الرؤية الرسمية من أن إصلاح نظام التأمينات الاجتماعية ومنظومة التقاعد في البحرين يتطلب تعديل قانون التقاعد بشقيه المدني والعسكري، والتركيز فقط على رفع الاشتراكات والانتقاص من المكتسبات التقاعدية، التي أصبحت حقوقا مكتسبة للمشتركين والمتقاعدين لا يجوز الانتقاص منها، لذلك فإننا نؤكد مجدداً على رفضنا التام لتلك التوجهات ونطالب بالتوقف عن المضي فيها على الضد من الإرادة الشعبية التي تبلورت بشكل موحد مؤخراً ولقيت استجابة مشكورة ومقدرة من ملك البلاد حفظه الله، الذي طالب بوضوح بضرورة التأني والمباشرة في حوار موسع بين اصحاب الرأي والاختصاص والمعنيين في مؤسسات المجتمع المدني والنقابات واللجنة المشتركة وبين السلطة التشريعية والحكومة حول تلك المسائل التفصيلية الهامة، وهو ما لم يحصل حتى الآن.

إننا نجد أن المخاطر الجلية التي تتربص بمنظومة التأمينات الاجتماعية في البحرين، تتمثل في جوهرها في ضرورة المباشرة في تحقيق اصلاحات جذرية لإدارة وهيكلية وآليات الاستثمار واعادة النظر سريعاً في آليات عمل ومنهجية واستراتيجيات إدارة الشركات التي تدير تلك الاستثمارات واخضاعها لمزيد من الشفافية والوضوح، بحيث تستند على اجراء دراسات اكتوارية دورية ملزمة، وعدم اخضاع آليات الاستثمار لحلول ترقيعية اثبتت التجربة انعكاساتها السلبية والخطيرة في هدر وإضاعة ثروات وأصول الهيئة ومدخرات المشتركين وحقوق المتقاعدين وجعلها عرضة للمخاطر طيلة أكثر من أربعة عقود مضت.

إن اصلاح إدارة استثمارات الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي يتطلب تحقيق أقصى قدر ممكن من الشفافية والمكاشفة وتفعيل أدوات المحاسبة والمسائلة واعتماد العناصر الكفؤة القادرة على تطوير استثمارات وأصول الهيئة، وتحقيق أقصى قدر من الربحية للمشتركين، مع ضرورة عودة العمالة الأجنبية لمظلة التأمينات الاجتماعية نظراً لما تمثله تلك العمالة من نسبة عالية من قوة سوق العمل في البحرين، مع ضرورة خفض التكلفة التشغيلية المتضخمة لهيئة التأمينات الاجتماعية، والتزام الحكومة عبر ارادة سياسية معلنة وداعمة، وكذلك مجلس ادارة الهيئة القادم بتحقيق ادارة اقتصادية واستثمارية ناجحة باتت مطلوبة بشدة، بحيث تقوم على تحقيق استقلالية قراراتها ومنهجية واضحة ومتابعة تقود الى تحقيق الربحية والاستدامة وتقليل المخاطر.

لقد أكدّت تقارير لجنتي التحقيق البرلمانيتين؛ الأولى في العام 2004 والثانية في العام 2017 على أهمية ما ذهبنا إليه من مطالبات واصلاحات جذرية منتظرة، كما أكدت ذلك تقارير ديوان الرقابة المالية والادارية السنوية، وهذا يتطلب تشكيل مجلس إدارة جديد لهيئة التأمينات الاجتماعية يعتمد في تشكيله على الكفاءات والخبرات والنزاهة، مع ضرورة إعطاء تمثيل اوسع لممثلي العمال والمشتركين واعطاءهم حق الاعتراض، بما يحقق الاستقلالية والتطور والنماء المنشود في ادارة شؤون واستثمارات واصول الهيئة والشركات التابعة لها.

وعليه فإننا نتقدم منكم بعدد من التوصيات التي هي خلاصة حوارات وندوات وورش عمل اقمناها مؤخرا حول هذه القضية الهامة والمفصلية، نرفقها طي هذه الرؤية المجتمعية، مؤملين أن تتاح لممثلي المجتمع المدني من الشخصيات الوطنية والجهات المعنية فرصة الإلتقاء قريباً بأعضاء اللجنة المشتركة للتباحث حول ما يقلقنا ويقلق الشارع العام في البحرين، حول هذه المسألة التي تعلمون جيدا حجم انعكاساتها على حاضر ومستقبل الصناديق التقاعدية، وعلى ضمان حماية وتطور مظلة الأمان الاجتماعي في البحرين.

توصيات لإصلاح هيئة التأمين الاجتماعي في البحرين:

■ التأكيد على أهمية الالتزام بالمبدأ الدستوري المتعلق بالفصل بين السلطات، وتعزيز حق السلطة التشريعية بغرفتيها في سن وتعديل واقرار التشريعات والقوانين المتعلقة بالتقاعد والتأمينات الاجتماعية أسوة بغيرها من التشريعات، على أن تكون الفقرة (ج) من المادة (8) من القانون رقم (3) لسنة 2008 بمنأى عن الإلغاء والتعديل الا عبر السلطة التشريعية.

■ إعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، وكذلك مجالس إدارات الشركات الاستثمارية التابعة لها بما يكفل عدالة وتكافؤ التمثيل الثلاثي مع ضرورة الأخذ بمبدأ الكفاءة الإدارية والمهنية والانضباط والنزاهة، ومعالجة ضعف التمثيل العمالي عبر إعطاء ممثلي العمال وسيلة وحق الاعتراض.

■ التأكيد على عدم المساس بمكتسبات المشتركين والمتقاعدين والاستمرار في تقديم المزايا التقاعدية القائمة حالياً، وسرعة العمل على توحيدها في القطاعين العام والخاص، مع تثبيت حق مكافأة نهاية الخدمة والزيادة السنوية على المعاش التقاعدي باعتبارها مرتبطة بمعدلات ونسب التضخم، مع الابقاء على الأخذ بحساب المعاش التقاعدي بناءً على متوسط الراتب لآخر سنتين وليس على اساس آخر خمس سنوات كما تقترح الرؤية الحكومية في هذا الشأن.

■ نسجل اعتراضنا الشديد على توجهات الرؤية الحكومية نحو تغيير قانوني التقاعد والاستعجال غير المبرر لتعديلهما، ونطالب بدلاً من ذلك بسرعة العمل على توحيد المزايا بين الصناديق التقاعدية، والتي أُقرت وجرى التوافق حولها منذ العام 2008، مع ضرورة التركيز بشكل أساسي على إصلاح ادارة وآليات ومنهجية الاستثمار المتبعة حاليا لضمان تحقيق عوائد استثمارية لا تقل عن نسبة 5٪ كحد أدني من أجل تطوير موارد الهيئة واستثماراتها والحفاظ على استمرارية الصناديق ونماءها.

■ التزام الحكومة ومجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بمبدأ الفصل بين صناديق التقاعد في القطاعين الخاص والعام والقطاع العسكري بعيداً عن صناديق تقاعد الوزراء وأعضاء السلطة التشريعية والمجالس البلدية، مع ضرورة التزام الحكومة عمليا بدفع التزاماتها تجاه الصناديق التقاعدية، وبتمويل الصناديق الخاصة بالمجالس التمثيلية بحسب ما يحدد ذلك القانون.

■ الالتزام قولاً وفعلاً بالتوجيهات الملكية المستجيبة لتطلعات المواطنين بالحفاظ على المكتسبات التقاعدية وتطويرها، والعمل على تطوير النظام التقاعدي مستقبلاً، بما يؤمن تلك الحقوق والمكتسبات ويضمن الاستقرار المالي للصناديق التقاعدية.

■ التزام مجلس الإدارة بإجراء الدراسات الإكتوارية الدورية بحسب ما نصَّ عليه قانون التأمينات الاجتماعية، والعمل على نشرها كاملة مع بقية التقارير المالية المرتبطة بأصول واستثمارات الهيئة وعوائدها، لتسهيل مهمة متابعة أوضاع الصناديق التقاعدية بشفافية، ومن أجل إيجاد الخطط الإستراتيجية والحلول المطلوبة قبل استفحال المخاطر.

■ ضرورة أن تكون هناك إدارة مهنية كفؤة وفعالة لإدارة وتطوير استثمارات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، تقوم عليها كفاءات مشهود لها بالنزاهة والمهنية العالية والانضباط، وأن يخضع عملها للمتابعة اللصيقة والشفافة والمراجعة الدورية من قبل هيئة مختصة منبثقة عن مجلس إدارة الهيئة.

يتبع

يتبع

الحكومة مطالبة بسد العجز في الصناديق التقاعدية انطلاقا من التزامها الدستوري بحماية الضمان الاجتماعي

تعزيز مبدأ وممارسات الشفافية والحوكمة والإفصاح عن كافة أعمال إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية واستثماراتها

التأكيد على أن أي توجه مستقبلي لزيادة الاشتراكات التقاعدية يجب أن يقابله زيادة أو تحسين في المزايا التقاعدية للمشتركين

■ المباشرة سريعاً في التنفيذ الأمين لتوصيات لجنتي التحقيق البرلمانيتين وما ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية المتعلقة بأوضاع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والالتزام بتقديم تقارير دورية حول ما تم انجازه بهذا الخصوص لمجلس النواب وديوان الرقابة المالية والإدارية.

■ تعزيز مبدأ وممارسات الشفافية والحوكمة والإفصاح عن كافة أعمال إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية واستثماراتها، بما يشمل السيرة الذاتية والذمة المالية للمسؤولين التنفيذيين والمعنيين مباشرة بإدارة الاستثمارات.

■ الإلتزام بربط أي توافقات متعلقة بنظام التقاعد في البحرين بإجراء حوار اجتماعي موسع تشارك فيه مؤسسات المجتمع المدني المعنية، إلى جانب أطراف الإنتاج الثلاثة الممثلة بمجلس إدارة الهيئة والسلطة التشريعية.

■ سرعة إرجاع العمالة الوافدة لمظلة التأمينات الاجتماعية، وتعديل القوانين المتعلقة بذلك، مع تأمين اسهاماتها الفاعلة في تنمية الصناديق التقاعدية ووضع آلية واضحة وملزمة تكفل حقوق ومكتسبات تلك العمالة.

■ التأكيد على أن أي توجه مستقبلي لزيادة الاشتراكات التقاعدية يجب أن يقابله زيادة أو تحسين في المزايا التقاعدية للمشتركين.

■ أن تؤكد الدولة على التزامها بسد العجز في الصناديق التقاعدية انطلاقا من التزامها الدستوري بحماية الضمان الاجتماعي ومظلة الأمان الاجتماعي. مع التأكيد على أهمية الحفاظ على برامج الحماية الاجتماعية باعتبارها مدخلاً لإصلاح السياسات المالية الكلية التي تعتمدها الدولة نحو مزيد من تحقيق العدالة الاجتماعية وضرورات عدالة توزيع الثروة، ويأتي في هذا الإطار ما نصّ عليه دستور مملكة البحرين من كفالة الدولة للضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية وحالات العجز والشيخوخة كحق دستوري اصيل.

■ ضرورة ربط استثمارات وأموال الصناديق التقاعدية ببرامج اقتصادية واجتماعية حقيقية تؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية، بحيث تساهم تلك الصناديق في خلق فرص عمل للبحرينيين، وبما يساهم في تنمية تدفقات مالية مستدامة تغذي الصناديق التقاعدية وتنمي موارد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.

■ ضرورة مراجعة ووقف الإستثمارات المالية الصرفة القائمة حاليا ذات المردود المتدني محلياً وخارجياً.

■ ضرورة مراجعة التكلفة الادارية والتشغيلية لهيئة التأمينات الاجتماعية والشركات الاستثمارية التابعة لها، والعمل على خلق هيكلة ادارية أكثر نجاعة لها بحيث تتجه جميعها لتحقيق الانضباط والنزاهة والإستقرار المالي والربحية المستدامة.

■ أن يقوم مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بوضع برنامج زمني يتم من خلاله استرجاع كافة الأموال والأصول المشطوبة والمعدمة نتيجة لقرارات إدارية سابقة غير مدروسة، باعتبار تلك حقوقاً للمشتركين لا تسقط بالتقادم ويجب تحصيلها.

■ التأكيد على أهمية إعادة النظر سريعاً في آليات ومسوغات احتساب الحد الأقصى للمعاش التقاعدي لشرائح المتقاعدين المختلفة بما يكفل عدم استنزاف موارد تلك الصناديق التقاعدية.

■ مراجعة استراتيجية الدولة حول برامج الخصخصة وإعادة الهيكلة ونظام التقاعد المبكر المتبعة حاليا، بالشكل الذي يحقق ويضمن استمرارية إسهام المشتركين في نظام التقاعد والعمل على خلق التوافق المطلوب مع الجهات المعنية حول تنمية السقوف المطلوبة لتشغيل العمالة الوطنية في القطاعين العام والخاص.

■ ضرورة الإسراع في مراجعة ومعالجة التوجهات الاقتصادية الخاطئة والقائمة حاليا على تحقيق انسحاب الدولة من عملية التنمية، حيث أثبتت التجارب أن القطاع الخاص المحلي غير قادر فعليا، وبحسب السياسات والوضع الاقتصادي القائم، على الاضطلاع بقيادة عملية التنمية في البلاد، وخلق توافق وطني حول وضع استراتيجية اقتصادية واجتماعية اكثر نجاعة، تقود نحو تنمية مستدامة حقيقية، واقتصاد متنوع يقوم على تعزيز التصنيع والانتاجية ويعتمد التكنولوجيا الحديثة، بدلاً من الاقتصاد الريعي القائم على توزيع الريع والمعتمد على النفط بصورة أساسية.

■ احترام التزامات حكومة البحرين بالتصديق على معايير العمل الأساسية والاتفاقيات الدولية الخاصة بالحماية الاجتماعية، وفي مقدمتها الإتفاقية الدولية رقم (102) والتوصية رقم (202) في ذات الشأن.

■ إن تحديث برامج الحماية الاجتماعية لا يمكن لها أن تتم، أو يكتب لها النجاح عبر قرارات فوقية أو أحادية التفكير والمحتوى، دون إعطاء الاعتبار المستحق للمسار التشاركي في صياغة سياسات واستراتيجيات التحديث تلك، عبر السماح بحوارات موسعة بين كافة الأطراف المعنية بعملية التنمية المستدامة.

التجمع القومي والمنبر التقدمي في البحرين

يدينان قانون القومية اليهودية العنصري، ودعوان لموقف عربي حازم ضده

أصدرت جمعيتا المنبر التقدمي والتجمع القومى بياناً دعتا فيه إلى موقف عربي قوي رافض لقرار الكنيست الإسرائيلي بإقرار ما أطلق عليه قانون القومية اليهودية الذى يكرس مبدأ الاحتلال المتنكر لكل قرارات الشرعية الدولة تجاه القضية الفلسطنية، ويعتبر جميع الأراضي التى تقع وستقع مستقبلاً تحت حيازة الكيان الصهيونى ملكية تاريخية لليهود.

وأكدت الجمعيتان بان إقرار هذا مثل هذا القانون العنصري لن يغير من الوضع التاريخي لمدينة القدس المحتلة باعتبارها عاصمة دولة فلسطين، كما أكدتا على أن حق الشعب الفلسطيني فى العودة إلى أرضه حق مقدس كفلته الشرعية الدولية وفى مقدمتها القرار 194 الذى نص على حق العودة للاجئين الفلسطينين الى أراضيهم وممتلكاتهم التى هُجّروا منها وتعويضهم.

وترى الجمعيتان أن القانون الذى أقره الكنيست الاسرائيلي هو قانون عنصرى جديد بكل تجليات العنصرية، وهو يجسد بجلاء طبيعة هذا الكيان العنصري القائم من اساسه على مصادرة حقوق الشعب الفلسطيني، ويفضح جرائمه المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني من قتل وتهجير، ويكذب اية إدعاءات بالديمقراطية الزائفة التي يحاول هذا الكيان التباهي بها بالمقارنة مع أنظمة الاستبداد في المنطقة، ويكشف الحقيقة الاستعمارية لهذا الكيان، كما انه يتناقض مع ما تدعو له كل المواثيق الدولية.

ويعبر التجمع القومي والمنبر التقدمي عن أسفهما العميق لغياب أوهشاشة ردود الفعل العربية الرسمية على هذا القرار العنصري الجائر، حيث قوبل إما بصمت مطبق او بلغة الشجب والتنديد المعهودة، فى الوقت الذى نجد هناك خطوات سافرة ومبطنة للتطبيع مع الكيان الصهيونى وهى الخطوات التى قوبلت برفض واسع النطاق من شعب البحرين وكل الشعوب العربية.

اننا في جمعيتي التقدمي والقومي اذ ندين هذا القانون باشد عبارت الادانة ندعو الى موقف حازم لمواجهة هذا المخطط الاجرامي، ونحيي صمود الشعب الفلسطيني في جميع أراضي فلسطين المحتلة وقواه التقدمية وقياداته التي عبرت عن موقف شجاع من هذا القانون، ونجدد دعوتنا للقيادات الفلسطينة بأهمية توحيد الجهود، وإنهاء حالة الانقسام التي تساهم في خدمة هذه المخططات، وأن تستجيب لإرادة الشعب الفلسطيني في تشكيل أرضية لموقف تتوحد حوله جميع جهود القوى الديمقراطية والتقدمية في الدول العربية، وكسب دعم وتضامن كل الدول والقوى المحبة للحرية والسلام في العالم.

المنبر التقدمي
التجمع القومي
البحرين في ٢٠ يوليو ٢٠١٨

تهميش أدوار الطبقة العاملة

جواد المرخي

يشتد عود الشغيلة وتستطيع أن تلعب أدوار مهمة وكبيرة إذا آمنت بطرق النضال الذي من خلاله تتكون لديها الخبرة والتحليل الجيد لفهم مواقعها من خلال الوعي الحقيقي، سواء كان الوعي الاجتماعي أو الوطني، أوخصوصاً الوعي الطبقي.

ولا يمكن أن تكون أنشطة العمال قوية ومؤثرة هنا بدون بروز كوادر وقيادات عمالية ونقابية تعد من الطراز الحديدي الذي لا يتأثر بتقلبات الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعلى مدى التاريخ خاض مناضلو الطبقة العاملة على مستوى العالم النضال، وقدموا التضحيات الجسام وأن كل المكاسب الحالية للعمال على مستوى العالم بما فيها القوانين التي تحمي العمال وتصون حقوقهم في المحافل الدولية، إنما تحققت بفضل نضال الطبقة العاملة وتضحيات كوادرها وقياداتها.

خاض العمال عبر عقود من الزمن نضالات ضد صنوف الانتهازية التي تتغلغل في صفوف الحركة العمالية والنقابية وهذه من المهام الرئيسية، من أجل تطهير الحركة العمالية والنقابية من آفة الانتهازية، لانها دائماً تعمل على تقسيم الحركة العمالية والنقابية وبطرق مختلفة وتتحالف مع القوى المعادية في بلدان عديدة لتهميش وتفتيت وضرب الحركة العمالية والنقابية من داخلها وخارجها.

كما تساهم الانتهازية في تنفيذ برامج الأنظمة والحكومات التي تعمل على ضرب الوحدة العمالية وان تكون النقابات والاتحادات شكلية وتابعة لقرارات الأنظمة من خلال سحب القرار العمالي والنقابي المستقل والديمقراطي.

ولا ننسى دور القوى الطائفية التي تعمل على الاستحواذ على أنشطة المجتمع المدني بما فيها الأنشطة العمالية والنقابية وتفريغها من جوهرها، وجعلها تخدم توجهات القوى المذهبية الطائفية والأنظمة الدكتاتورية، وهذا ما ابتلت به الحركة العمالية والنقابية في العديد من البلدان العربية خصوصاً بعد أحداث ما سمي بالربيع العربي عام 2011.

نعم إن الانتهازية تعمل على تفكيك الوحدة العمالية وتخريب طرق نضالاتها المشروعة والحيوية بحيث تجعل من النقابات والاتحادات أداة شكلية لا تستطيع ان تقف في وجه القوى المعادية وخصوصاً الدفاع عن مصالها ولو خسرت حقوقها المكتسبة عبر نضالات طويلة، فتكون النتائج المزيد من التهميش لأدوار ونضال الطبقة العاملة لصالح الاستغلاليين والانتهازيين ومن معهم من أنظمة شمولية وقوى رجعية.

الرفيق فاضل الحليبي في ندوة عن «النيوليبرالية وصندوق النقد الدولي»

نظّم المنبر التقدمي بتاريخ 29 يوليو 2018 ندوة بعنوان: «النيوليبرالية وصندوق النقد الدولي وجهان لعملة واحدة»، تحدث فيها الرفيق فاضل الحليبي نائب الأمين العام للشؤون التنظيمية في المنبر التقدمي.

بدأ الحليبي ندوته بالتساؤل عن السبب الذي يجعل الغربيين يهرعون إلى ماركس، أو بالاحرى إلى كتاباته، كلما حلت أزمة مالية واقتصادية، هل يكمن فيها الحل وهو الذي ينتقد الراسمالية ويدعو إلى استبدالها بالمجتمع الاشتراكي، موضحاً أنهم يلجأون إلى ماركس بغية الاستفادة من فكره وعلمه، وبالاخص في الشق الاقتصادي ومعالجاته العلمية .

حسب بعض المواقع على الإنترنت فإن النيوليبرالية (هي فكر آيديولوجي مبني على الليبرالية الاقتصادية التي هي المكون الاقتصادي لليبرالية الكلاسيكية والذي يمثل تأييد الرأسمالية المطلقة وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، ويشير تعبير (النيوليبرالية) إلى تبني سياسة اقتصادية تقلل من دور الدولة وتزيد من دور القطاع الخاص قدر المستطاع، و تسعى النيوليبرالية لتحويل السيطرة على الاقتصاد من الحكومة إلى القطاع الخاص، بدعوى أن ذلك يزيد من كفاءة الحكومة ويحسن الحالة الاقتصادية للبلد.

ما جرى في الثمانينيات من القرن الماضي يحدث فى بلداننا العربية، وبالأخص منها الخليجية، التي يفترض بأن يكون الرفاه الاجتماعي هو السائد في مجتمعاتها، باعتبارها دولاً منتجة للنفط، لكنها باتت تنفذ نصائح وسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الداعية إلى تقليص النفقات في مجالات حيوية مثل التعليم والصحة والعمل والإسكان و الكهرباء والماء، والأكثر من هذا العمل على خصخصتها، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، ورفع الدعم عن السلع والمحروقات وغيرها، في الوقت الذي لا تحدث أي تغيرات في الأجور، و ترتفع الأسعار وتزداد الضرائب وتقل قيمة العملة، وهذا ما حدث هذا في أكثر من بلد عربي، في ظل تقلص الاحتياط من الذهب والعملات الاجنبية.

وتعرض الرفيق الحليبي إلى اضعاف الحركة النقابية والعمالية من خلال شق وحدتها وتفكيك كياناتها وإبعادها عن المفاوضات أو التمثيل في المؤسسات والهيئات التي يجب أن تتواجد فيها.

وكل ذلك يجري تحت تأثير الضغوطِ التي تمارس على البلدان العربية لكي تنفذ إملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تنفيذا لوصايا الممولين من الدول السبع الغنية، في الوقت الذي يتم فيه تطبيق السياسات النيوليبرالية في العديد من البلدان العربية، وتتقلص الحريات العامة والديمقراطية وتغيب العدالة الاجتماعية ويزداد الاستبداد والقمع، ما يحملنا على التساؤل، أين هي الادعاءات بتطبيق الديمقراطية و حقوق الإنسان؟

د. جعفر الصائغ يحاضر في «منتدى التقدمي» عن العلاقة بين الأزمة الاقتصادية والتقاعد

حاضر د. جعفر الصائغ الرئيس السابق للجمعية الاقتصاديين البحرينية، في ندوة بملتقى التقدمي الأسبوعي بتاريخ 1 يوليو 2018 عن «الأزمة الاقتصادية والتقاعد»، ملاحظاً أن «إن استقرار ونمو الاقتصاد الوطني يعني زيادة التوظيف وارتفاع الأجور والرواتب وزيادة عدد المشتركين في صناديق التقاعد، ومن ثم زيادة مساهمتهم. بهذه الطريقة يستقوى الصندوق ماليا وتتعزز قدراته على الوفاء بالتزاماته المالية.

وأضاف د.الصائغ: أن استمرارية اشتراكات العمال والموظفين يعتبر شرطاً أساسيا لضمان ديمومة هذه المؤسسات، فكلما ارتفع عددهم كلما ارتفع حجم رأس المال للصندوق. ولا يمكن ضمان ارتفاع عدد المشتركين وزيادة اشتراكاتهم إلا من خلال اقتصاد مستقر مزدهر يحقق معدلات النمو المطلوبة، وله قاعدة إنتاجية متنوعة وقادر على خلق فرص عمل في مختلف القطاعات.

لكنه أوضح أنه مع استمرار تدهور الوضع الاقتصادي والمالي للدولة فقد يتفاقم العجز إلى إفلاس، وفي مثل هذا الوضع لن تكون صناديق التقاعد لوحدها في جدول المؤسسات المفلسة وإنما العشرات بل المئات من الشركات العامة والخاصة.

كما توقّف المحاضر أمام ما وصفه ب»العدو الآخر، ألا وهو سوء استخدام الفوائض المالية، حيث أن حسن توظيفها من خلال عملية استثمارية مدروسة يساهم في تنويع مصادر دخل الصندوق ويحميها من الإفلاس، فيما الفساد المالي في مثل هذه المؤسسات يؤدي إلى تآكل مواردها المالية وانهيارها.

وعدّد أهم التحديات التي قد تؤدي إلى فشل العملية الاستثمارية في صناديق التقاعد، وهي كما رآها: اختيار الفرص الاستثمارية الغير مناسبة، الافتقار إلي الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة العملية الاستثمارية، عدم تحقيق عائد الاستثمار المتوقع لأي سبب كان، سوء التقديرات في العائد والتكلفة، غياب التوافق بين الأصول والالتزامات، سوء الإدارة وعدم قدرتها على اتخاذ القرار السليم.

محطات

يحررها: خليل يوسف

بازار الوطنية

إلى متى يظن البعض، رغم أن بعض الظن اثم، بأن الوطنية محصورة عليهم، أوبأنهم اكثر وطنية من غيرهم. المشكلة أن هؤلاء لايقفون عند حدود ظنهم، بل إنهم وبكل فجاجة ووقاحة يوزعون صكوك الوطنيةً والخيانة على هواهم وكيفما شاءوا، فيما لا يعرفون من الوطنية إلا شعارات ومكاسب ومناصب تعرض فى بازارات الوطنية ..!

شؤون برلمانية

■ بدأ العد التنازلي للانتخابات البرلمانية والبلدية، نحلم بألا يباع الوطن فى بازار الترضيات والمساومات والحسابات التى لا تراعى للوطن مصلحة، والتى حصيلتها تمثيل شعبى أعوج، وكم هو بالغ السوء حين السعي لتصحيح هذا التمثيل فنكتشف اننا جئنا بالأكثر إعوجاجاً، فحذار ..

■ مجلس النواب المنقضية ولايته هل لاحظتم انه الأكثر فكاهة فى تاريخ البرلمانات العربية، وعليه يتوجب علينا أن نعترف لنوابنا بفضيلة يحسدون عليها، فضيلة تذكيرنا بأن فى هذه البلاد مايُضحك.

■ النواب الذين قرروا الترشح من جديد، يبدو أنهم يظنون أن الناس سيقبلون بهم، وسيضحون من أجلهم ليعيشوا سنوات عجاف أخرى، ناسين أو متناسين أن المواطنين أصبحوا على قناعة راسخة اكثر من أي وقت مضى بان الفاشلين لا يصنعون النجاح.

■ من أطرف تصريحات المترشحين للانتخابات البرلمانية تصريح أحدهم بأنه لن يفصح عن برنامجه الإنتخابي بذريعة الخشية من أن تسرق أفكاره ..! ، وتصريح مترشح آخر بأن التشريع لن يكون من أولوياته ، بذريعة أننا نملك تشريعات كافية لم يطبق كثير منها، ولهذا اعلن الرجل بأنه سيلغي أجندة التشريعات ويستعيض عنها بأجندة الخدمات ..! ، ومترشح ثالث صرَّح بان حظوظه فى الانتخابات البرلمانية المقبلة كبيرة جداً، فقط لانه كان منخرطاً فى كل الانتخابات الماضية وأصبحت له قاعدة جماهيرية ! ، حقاً شر البلية ما يضحك ..!

■ البرامج الانتخابية المعتبرة، والرؤى القيّمة فى الشأن الوطنى، لازالت الغائب الأكبر فى معظم تصريحات المترشحين للانتخابات البرلمانية حتى الآن ..!

■ مقولة الكاتب جورج أورويل تستحق التأمل حالياً وفى القادم من الأيام، الرجل يقول : "شعب يختار الجهلة، والمحتالين، والفاشلين، والكذابين، والمنافقين، والانتهازيين ليس بضحية، بل هو متواطئ مع كل هؤلاء» ..!

انتحار فاسد

أعلن فى الآونة الأخيرة عن انتحار نائب كورى جنوبي، قيل بأنه عرف بتوجهاته الإصلاحية بعد اتهامه بالفساد. الرجل ألقى بنفسه من الطابق 17 لمبنى سكنى بعد أن كتب رسالة وداع اعترف فيها بضلوعه فى قضية فساد وتلقيه رشوة قيمتها 44 الف دولار ..!

44 ألف دولار فقط لاغير جعلت الرجل ينتحر .. الفاسدوين والمفسدون والمتلاعبون عندنا يهدرون ويختلسون الملايين ..!

ياترى لو كانت فكرة استقالة الفاسد، ولا نقول انتحاره قد وصلت إلينا، فكم عدد الذين يتوجب عليهم الاستقالة، من زاوية ان الانتحار حرام فى الدين ..؟!

صاحبة الضمير رحلت في صمت

ماتت صاحبة الضمير، فيليتسيا لانغر، رحلت فى صمت، هذه المحامية الاستثنائية التى لم يكن همها إلا الدفاع عن آلاف الفلسطينيين وعن الحق الفلسطيني، وصفت بأنها ضمير يُؤْمِن بالعدالة والمساواة.

جنسيتها اسرائيلية وهى من أصل ألماني، كانت تؤمن بأن الاحتلال الاسرائيلي هو المجرم وهو القاضي والجلاد. جعلت مكتبها ملجأً للعائلات الفلسطينية ضحايا الإعتقال والتنكيل والتعذيب، ماتت في ألمانيا، بعد أن عادت إليها نهائياً عام 1990 لعدم اقتناعها بالواقع المهزلة فى الكيان الصهيوني، ولأنها لم تؤمن بدولة تقوم على أنقاض دولة، رفضت أن تكون شاهد زو، وأن تتستر على نظام قضائي لايعرف من معنى العدالة شيئاً، وقدمت مؤلفات اعتبرت شهادات حول انتهاكات اسرائيل ..

هى فعلت ذلك وأكثر فى الوقت الذى كان هناك من يتآمر على فلسطين والفلسطينين، وضعوا قضية فلسطين على لسانهم ونصّبوا لها المشانق .. فتحية لذكرى لصاحبة الضمير الحيّ ..

هل من يبرهن العكس ..؟

بلدان المنطقة العربية من أكثر دول العالم تحقيقاً للإكتفاء الذاتي فى الفساد وغياب العدالة، هل من يبرهن العكس ..!

المُخيف في رؤية الحكومة لإصلاح التأمينات

ثمة أسئلة عديدة أفرزتها تداعيات طرح الحكومة لرؤيتها المثيرة للجدل بشأن إصلاح قانون التقاعد في البحرين، وهي أسئلة تضاف إلى جملة التساؤلات المطروحة منذ فترة، والمتعلقة بنظام التقاعد في البحرين والتي لم تتم الاجابة عليها حتى الآن من قبل الجانب الحكومي، في وقت يلزم أعضاء السلطة التشريعية الذين يتحاورون(كما يبدو) حاليا مع الحكومة الصمت دون ان يكلفوا انفسهم عناء الإفصاح عن طبيعة ومضامين ما يتحاورون حوله للشارع الذي من المفترض انهم يمثلونه، حيث اكتفى غالبيتهم بتصريحات الحكومة غير المقنعة بالتوافق معهم، فيما يستمر الشارع العام في البحرين ضاجاً بالعديد من التساؤلات والحيرة والخوف مما تبيته تلك التصريحات الرسمية التي تعجز عن خلق ولو نوعٍ من الطمأنينة لديه.

عبد النبي سلمان

تلك، إذا، هي حالة الوضع العام في البحرين بخصوص هذه المسألة المقلقة، والتي تفاءل الناس بشأنها بعد التوجيهات الملكية التي سبقت تقديم الرؤية الرسمية، حين دعت تلك التوجيهات صراحة إلى إشراك المجتمع المدني وممثلي العمال وأهل الاختصاص من المعنيين في ايجاد حلول مسستدامة لمنظومة التأمينات الاجتماعية ونظام التقاعد في البحرين وعدم الاستعجال، قبل خلق التوافق الوطني المنشود بشأنها.

الأمر أضحى بكل أسف مختلفا بدرجة كبيرة الآن، مبتعدا بنا عن حالة التفاؤل التي اعقبت صدور التوجيهات الملكية، والتي سرعان ما بددها الجانب الرسمي بانفراده بلجنة مشتركة مع ممثلين عن مجلسي الشورى والنواب، دون أن يعطي ما يلزم من اهتمام لما قدمه المجتمع المدني والجمعيات السياسية والنقابات من رؤى وأفكار مبعثها في الأساس جملة المخاوف التي أشرنا اليها.

حيث يفضل الجانب الرسمي الذي يتحمل كامل المسؤولية عن تردي أوضاع صناديق التقاعد، بل ومظلة التأمينات الاجتماعية ذاتها، كما أوضحت ذلك تقارير لجنتي التحقيق البرلمانيتين وتقارير ديوان الرقابة المالية السنوية، وما حملته من أوجه فساد مستشر وتجاوزات ومئات الملايين الضائعة بسبب قرارات فوقية غير مدروسة بغية انقاذ شركات وبنوك ومحافظ مالية ومشاريع فاشلة نجد الكثير من تفاصيلها الموجعة في حيثيات ما أشرنا اليه من تقارير وضعت كلها بكل أسف على الرف، ولم تعرها مجالس الإدارات المتعاقبة والحكومة أدنى اهتمام يذكر، متعمدة بذلك الهروب الى الأمام لتجد ضالتها في محاولتها تغيير قانون التقاعد موحية للجميع بأن ذلك هو أس المشكلة!! وهي التي لا تريد البتة الحديث عن فشل ادارتها لاستثمارات الهيئة طيلة العقود الماضية، كما لا تريد اعادة الملايين المضيعة لخزائن التأمينات الاجتماعية ومحاسبة المتسببين في هدرها بسبب الفساد وخطأ القرارات والتخبط وعدم الكفاءة.

لسنا في وارد التجني وتضخيم الأمور، لكن نرجو ان يقنعنا المعنيون بالقرار في السلطتين التنفيذية والتشريعية بما قاموا به بشأن الاستئناس، على الأقل، برؤية المجتمع المدني وأهل الأختصاص كما طالبت بذلك التوجيهات الملكية!! نواب الشعب اتفقنا ام اختلفنا حولهم هم ليسوا بالضرورة من اهل الاختصاص وحتى ممثلي الجانب الرسمي المعينين أنفسهم، والدليل ما أوقعتنا فيه القرارات الرسمية طيلة عقود من تراجعات وفساد وتجاوزات، ومن كسر لاستقلالية مفترضة لهيئة التأمينات الاجتماعية، والتدخل بفوقية في قراراتها، مستغلة اختلال ميزان التمثيل داخل مجالس الادارة، وتغييب العمال قسراً عن مجلس الادارة طيلة سنوات حفلت بقرارات لا تنتسب للمصلحة العامة، او الحرص على أموال الناس ومستقبل أسرهم، ويمكننا أن نجد ذلك بتفاصيله المملة في تقارير لجنتي التحقيق البرلمانيتين وتقارير ديوان الرقابة المالية.

من هنا فاننا يجب ان نستمر رافضين بشدة للرؤية الحكومية بتفاصيلها الحالية التي عرضتها وسائل الاعلام المحلية، والتي نرى انها يجب أن تخضع سريعا من قبل المعنيين لحوارات مجتمعية معمقة وجادة قبل ان نصدم جميعنا بتمريرها بطريقة الاستعجال كما يراد لها، على خلاف التوجيهات الملكية الأخيرة، طالما هي بكل وضوح تمس مصالح الشرائح الأوسع من المشتركين والمتقاعدين على حد سواء، وحتى لا يكون هدفنا آنيا فقط في التفكير فقط في قرابة 60 الف متقاعد حاليا، بل في أسرهم وأسر المشتركين الحاليين ممن يدفعون الاشتراكات الشهرية، وتكفينا في هذا الصدد الاشارة إلى بعض ما أفصحت عنه الرؤية الرسمية الأخيرة والتي تنتقص بوضوح حتى من فكرة التكافل التي بنيت عليها فلسفة التأمينات الاجتماعية ذاتها، حيث نجد ذلك واضحا مثلا في توجه الرؤية الحكومية لتقليص والغاء الزيادة السنوية للمتقاعدين بعد مرور سبع سنوات من التقاعد وبما يؤثر سلبا على شرائح واسعة من

المتقاعدين الفقراء ومتوسطي الدخل تحديدا، حيث يعلم الجميع ـن نسبة الزيادة السنوية هذه بنيت أساساً لمقاربة نسبة التضخم المعتمدة رسميا وهي 3٪.

كذلك هو الحال مع اقتراح الرؤية بتعديل تسوية متوسط المعاشات التقاعدية على أساس خمس سنوات بدلا من الوضع الحالي القائم على سنتين فقط، وهو اجحاف مباشر بحقوق ومكتسبات الناس، كما أن الرؤية الحكومية التي تقترح تعديل الحد الأدنى للتقاعد المبكر ليصبح في عمر ال 55 سنة للرجال والنساء هي خطوة تنم عن الاستهانة بمكتسب واضح للمشتركين لا يجوز التفريط فيه، بل انه غير مبرر ولا يستقيم حتى مع أبسط المعالجات المطلوبة لمقومات الوضعين المعيشي والاجتماعي بالنسبة لمن خدموا اقتصاد ونهضة الوطن بجهودهم وعرقهم، علاوة على أنه لا يعير وزنا حتى لمتطلبات ضرورة وضع معالجات لمؤشرات البطالة في البحرين!

تجدر الاشارة هنا إلى أن رفع سن التقاعد المبكر إلى 55 سنة يقود بالضرورة للموافقة الضمنية على رفع سن التقاعد العام بصورة تلقائية إلى سن ال 60 سنة بالنسبة للنساء وربما الى 63 سنة او اكثر بالنسبة للرجال وهو أمر مرفوض شعبيا كما تابعنا خلال الفترة الماضية.

أما بالنسبة لزياة نسبة الاشتراكات في القطاعين العام والخاص، فإنها وان اكتست شيئا من الوجاهة بالمقاربة بمؤشرات مثل زيادة العمر الافتراضي للمواطنين في البحرين وديمومة الصناديق، إلا أن تأثيراتها تبقى محدودة، خاصة بعد أن قبلت الحكومة مؤخرا وعبر رؤيتها هذه، وبعد عناء ومكابدة اعادة العمالة الاجنبية لمظلة التأمينات، وهو ما دأبنا على المطالبة به منذ فترة طويلة، ثم أن توقيت زيادة الاشتراكات كان متاحا أمام مجلس ادارة التأمينات الاجتماعية خلال سنوات الطفرة النفطية دون أن تحرك الحكومة تجاهه ساكنا!!

امر آخر، بودنا أن تقنعنا الحكومة بمغزى ما ذهبت اليه في رؤيتها بدمج محفظة التأمين ضد التعطل في موارد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.. أمر غير مفهوم او حتى مبرر!!

من كل ما تقدم نستطيع القول إن الحكومة برؤيتها الأحادية هذه، والمرفوضة شعبيا، لا تريد أن تضع حلولاً مستدامة لأوضاع منظومة التأمينات الاجتماعية، بقدر ما تريد فعليا الهروب من استحقاق المساءلة عبر التجاوب مع توجيهات صندوق النقد الدولي الداعية صراحة لتقويض نظم التأمينات الاجتماعية برمتها واحالتها بشكل تدريجي إلى مصالح تتحكم فيها الشركات الخاصة المعنية بمراكمة ربحيتها عبر الترويج لبدائل تجارية بحتة كأنظمة التقاعد الخاصة وغيرها، وبالتالي هدم وإلغاء مكسب وطني ودستوري هام وهو توجه مدمر ومخيف علينا الوقوف بوجهه بكل جدية وثبات.

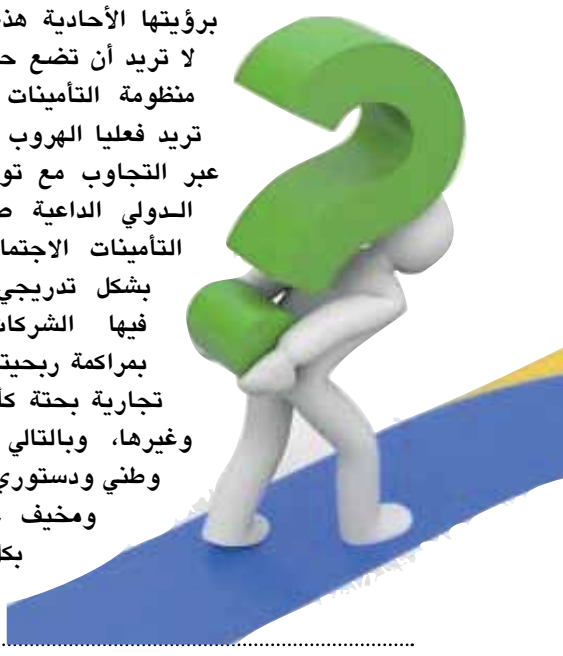

أمريكا وتجارة الحروب

قاسم الحلال

في الصراع الطبقي الذي تخوضه الأمم اليوم من أجل الحرية والبناء واستغلال مواردها وثرواتها الطبيعية بذاته، فإن الشعب الأمريكي هو أحد هذه الأمم المناضلة ضد آلة الجشع الإمبريالي، والتي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، ولأن الطبقة العاملة، وشغيلة اليد والفكر، هي الرئة التي تتنفس منها الأمم، فإنها، بالضرورة، في مقدمة هذا الصراع.

تقوم الإمبريالية بتأجيج النعرات القومية والطائفية وتزيد البؤر الساخنة سخونة، تحت عدة ذرائع، ابرزها (محاربة الإرهاب)، وتبدأ بحلول تعبث، على أساسها، بالتركيب الديمغرافي للبلدان، متذرعة بأنها حلول لأجل السلام، وذلك لتسهيل وضع خطط فيما بعد لعلاقات أمتن مع الأنظمة التي تقيم معها علاقات الابتزاز، حيث تطلب المليارات مقابل الاعتماد على ما تزعم أنه أمن توفره لها، لكنها، في الحقيقة، لا تفكر إلا في ذاتها، ومن وراء ذلك تجني الأموال والعوائد الضخمة.

من المؤسف أنه بعد أن نهضت الأمم من الحروب التي عصفت بها، وتخطت الكثير من ويلاتها، وجاء الوقت لوضع أسس وقيم وقوانين لتقارب الأمم وتقادي العقد القومية والعقائدية ووضع أسس لعدم الشروع في الحروب ثانية، تأتي دول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية مستعرضة قوتها لتؤجج النعرات القومية بطرق ممنهجة، لم يستخدمها حتى زعماء الحروب من الفاشيين والنازيين، لنهب ثروات هذه الأمم تحت ذرائع مواجهة المنظمات الإرهابية، التي ما أكثر ما نكتشف أنها هي من قام بصنعها.

ولا تتورع الولايات المتحدة الأمريكية عن حصار ومحاربة الشعوب التي تختار، بإرادتها الحرة، تشكيل نظامها السياسي دون تدخل من الخارج يملي أجندته عليها، فتقوم بإحباط أي محاولة لقيام أي حكومة لا تتناسب وسياستها في مختلف بلدان العالم، وهي تقوم بهذه المغامرات لحساب فئة قليلة وبالطبع لمصلحتها الخاصة حيث تزج بالأمم في صراعات على الضد من مصالحها.

يحكم أمريكا حزبان، هما وجهان لعملة واحدة (الحزب الجمهوري – الحزب الديمقراطي)، يتحكمان في مصائر أمم، وذلك لنهب ثرواتها ومقدراتها، بحماية وكالة الاستخبارات الأمريكية (C.I.A)، حيث ترسم وتفبرك خطط ممنهجة، بدءاً من العملية الانتخابية حتى وضع خطط لكل مناسبة، بما في ذلك افتعال الحرب والفتن، لتخريب أي عملية انتخابية لا تتناسب نتائجها مع سياستها، حيث تسوق الوكالات والقنوات الفضائية العالمية كما توظف اقلاماً لحبك وتضخيم وتزوير الأحداث تلفزيونياً وسينمائياً.

وقد قست منذ الستينات على الفنانين الذين رفضوا التعاون معها من مخرجين ومصورين وممثلين أمثال (we jon) ومغنيين مثل (goni getar) ، وجرى كتابة سيناريوهات أفلام مضللة عن فيتنام ونضال الثوار في أمريكا اللاتينية، خصوصاً عن ملهم الثورة اللاتينية أرنستو تشي جيفارا.

فالإدارة الأمريكية حينما دخلت العراق، لم تبال في ما أقدمت عليه من انتهاك لسيادة بلد مستقل، والنيل من حقوق شعبه، ضاربة بعرض الحائط كل القوانين والأعراف الدولية، وفي النتيجة دمرت كل بنى العراق التحتية وأجهزت على كل المؤسسات والهيئات، الجيش، الشرطة، المرور...الخ.

وبعد أن رات أمريكا استسلاماً عربياً واسلامياً، وصمتاً دولياً على جرائمها، سوقت لخطط استعمارية جديدة، حيث تدفع الدول العميلة لها بتسخير جيوشها لإحتلال مناطق ومنافذ ومعابر ومضائق حيوية لها، بخطط تقوم برسمها لهم، وذلك لتكون موطئ قدم لها.

السؤال الملح من جميع الأمم، هو: لماذا عوقبت ألمانيا النازية بالأمس ولا تعاقب الإدارة الأمريكية اليوم، هي التي تجر دول العالم إلى حرب عالمية، وتعرقل كل المساعي الهادفة للاستقرار والأمن الدوليين.

كي لا نكون النّخاسين الجُدد

استعرضت الصحافية مارثا ميندوزا في ورشة تدريب نظمتها الشبكة الدولية للصحافة الاستقصائية على هامش المؤتمر الدولي للصحافة الاستقصائية الذي عقد في جوهانسبرج العام الماضي تحقيقها الذي حصل على جائزة بولتزر والذي تحرر بعد نشره ٢٠٠٠ من ضحايا العبودية والاتجار بالبشر من عمال صيد الأسماك على جزيرة بنجينا الإندونيسية. ما يحزن في موضوع المحرَرين من العبيد أن البعض كان قد ركن للعبودية بعد أن مورست عليه فترة طويلة وانعدمت أمامه الرؤية لفرصة حياة أفضل، فأصبح العالم الخارجي لهم مخيفاً، والحرية أكثر رعباً من وضع الشقاء والاستعباد الذي كانوا فيه. وهذا ما أكدته ميندوزا عندما أشارت إلى أن البعض كان خائفاً من الحرية التي حلّت في حياته فجأة.

هناء بوحجي

في هذه الورشة التي أخذت الشبكة الدولية للصحافة الاستقصائية على عاتقتها تنظيمها، تمهيداً لدعم عدد من الصحافيين للعمل على تحقيقات صحافية لكشف ممارسات الاتجار بالبشر، واضعة تحت أيديهم مصادرها وقنواتها وخبرات منتسبيها، تكشّفت حقائق كثيرة من مداخلات ومناقشات المشاركين، داخل الورشة وخارجها، خلال فعاليات المؤتمر، وتمّ التعرف على ممارسات اتخذت أشكالاً عدة، ويقع ضمن ضحاياها ملايين البشر من رجال ونساء وأطفال، تأخذهم الحاجة إلى المال إلى هذه الدوائر الخطرة التي تنال من انسانيتهم فيتعرضون لشتى أنواع الانتهاكات اللفظية والمعنوية والجسدية، البعض منهم يعتقد أن هذا جزءاً من رحلة المعاناة للبحث عن العيش اللائق، فينزلق درجات إلى الأسفل، فيما لا يعي الكثيرون أن لهم حقوقاً أقرت في المواثيق الدولية، وأن هناك قوانين شُرّعت لتحميهم.

وفي هذا المجال كانت الأنظار تتجه لدول الخليج التي حظيت، ومنذ عدة عقود مضت، بفوائض سرّعت من دورات عجلات التنمية فيها، فاستعانت بالمعروض البشري الكبير في الدول الفقيرة لتغطية الطلب المتصاعد على الأيدي العاملة في كل المجالات، حتى فاق عدد الأجانب عدد المواطنين أنفسهم في بعض هذه الدول، وشكّلت العمالة الأجنبية غالبية سوق العمل، إذ يعمل أكثر من 13.8 مليون أجنبي في دول الخليج، يمثلون نحو 69.3٪ من إجمالي الأيدي العاملة بهذه الدول البالغة 20 مليوناً، بحسب أرقام حديثة للمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الذي يبلغ عدد سكانها، مجتمعةً، 53 مليون نسمة.

ولم يكن الوعي المجتمعي الحقوقي في هذه الدول التي تفجّرت الثروات تحت أراضيها، مواكباً لمتطلبات الظروف اللائقة للعمالة التي كانت تتدفق من أقاصي الأرض لاقتناص هذه الفرص من أجل تحسين معيشة ذويها في أوطانها. فتجلت أشكال الاستغلال والانتهاك في حق هذه العمالة كونها الطرف الأضعف في علاقة العمل، وقد أدى ذلك إلى نشوء ممارسات وظواهر غير إنسانية في أسواق العمل نمت بشكل متسارع حتى تغوّلت، وباتت تشكل خطراً على الصورة الحضارية لدول الخليج ومواطنيها أمام العالم.

وبتسليط الضوء على البحرين من بين دول الخليج، يأخذ الإتجار بالبشر واستعبادهم أوجهاً عدة، وفيما يلي نموذجين هما الأكثر وضوحاً.

تجارة التأشيرات والإقامات

في البحرين؛ حيث تُشكل العمالة الأجنبية 79،8٪ من إجمالي سوق العمل البالغ حجمه 763،1 ألف شخص بحسب أرقام هيئة تنظيم سوق العمل بنهاية 2017، تُشكل ظاهرة المتاجرة بالإقامات التي تنتج العمالة السائبة أحد الانتهاكات للحقوق العمالية والإنسانية، التي يتسبب في حدوثها جشع تجار الإقامات وطبقات سماسرة البشر الممتدة بين الكفيل البحريني والعامل في بلاده، محتمين بثغرات قانونية ينفذون منها لتحقيق مكاسب مالية بالمتاجرة بأحلام وأقوات آلاف العمال ببيعهم تأشيرات الدخول سواء بالإغراء بوظائف وهمية أو بوفرة العمل بحرية، مما يدفع الكثيرين للاستدانة بقروض طائلة من الأقارب وبيع ممتلكات الأسرة لتوفير قيمة التأشيرة التي تصل إلى 1600 دينار ومدتها عامين. وما أن يصل العامل حتى يكتشف أنه تعرض لاحتيال يجعله، ومنذ أيام وصوله الأولى، التي ربما تمتد لسنوات، أسيراً للديون الطائلة التي دفعها للمجيء، إلى جانب متطلبات معيشته الجارية والإنفاق على أسرته، الذي هو، في الأساس، الغاية من مجيئه إلى البحرين.

الأرقام الرسمية تشير إلى أن حجم العمالة السائبة يبلغ نحو 40 ألف شخص، إلا أن جهات عمالية تشير إلى أن هناك مالا يقل عن ضعف هذا العدد في السوق المحلية، ما يشكل نحو 13٪ من إجمالي العمالة الأجنبية في البحرين.

الكثير من هؤلاء لم يرَ كفيله ولا يعرف اسمه، والكثير منهم لا يعلم أين توجد وثائق سفره. تدفعهم الحال التي يجدون أنفسهم عليها للقبول بأدنى مستويات المعيشة. البعض يستأجر بدلاً من المكان، وقتاً مدته 8 ساعات للنوم على مرتبة في بيت مكتظ بالعمال، يستيقظ بعدها ليسرح في الشوارع باحثاً عن أي عمل يكسب منه ما يوفي بالتزاماته الطائلة الكبيرة التي أوصلته إلى الوضع الذي هو عليه، وكل ذلك يحدث تحت ضغط الخوف من انكشاف وضعه المخالف وترحيله، بشكل

مفاجئ قبل تحقيق الهدف الذي جاء من أجله.

عمالة المنازل

وإن كانت ظاهرة العمالة السائبة قد تشكلت وتنمو أمام أعين الجميع، فإن خلف الأبواب المغلقة يعاني الآلاف من عمالة المنازل من ساعات عمل طويلة وحرمان من الرواتب ومن أوقات الراحة والاجازات وحقوقهم في مكافآت نهاية الخدمة. ففي البحرين، كما في دول الخليج أصبح وجود عمال المنازل خصوصاً الإناث من ضروريات الحياة المتنامية منذ السبعينات مع ارتفاع دخول الأسر وخروج المرأة للعمل وهي التي تقوم، تقليديا، بالعمل المنزلي.

وبرغم هذه الأهمية الكبيرة لعاملات المنازل إلا أنه إنسانيا وحقوقيا، تعتبر هذه الفئة من العمالة، هي الأضعف بين جميع فئات العمالة الأجنبية الوافدة، والأقل قدرة على حماية نفسها ودفع الضرر والانتهاك اللذين قد تتعرض لهما. السبب في ذلك يعود إلى أن العمالة المنزلية تعيش في ظروف عمل خاصة مختلفة عن فئات العمالة الأخرى، فهم يقيمون مع الأسر التي يعملون لديها وغالبية هذه الاسر لا تميز بين كون هذا العامل او هذه العاملة شخصاً موظفاً لديهم براتب وله حقوق وواجبات وبين تسخيره لخدمة الأسرة في أي وقت ولأي شيء.

هنا مهم الإشارة إلى أن ليس من العدل تعيم ذلك على جميع الأسر، لأن الأمر مرتبط أيضا بالمستوى المجتمعي والتعليمي والثقافي، وكذلك مستوى الوعي بحقوق الإنسان أصلا ومن ثم الحقوق العمالية. البعض يكون محظوظا بالعمل لدى أسر متحضرة، فيلقى المعاملة الحسنة والاحترام، والبعض، ممن لم يحالفهم الحظ، يقضى أوقات جحيمية مع الأسر فيتعرضون لانتهاكات عمالية وعاملة غير إنسانية، جسدياً ومعنوياً.

وكنموذج لما قد تتعرض له عاملات المنازل، بيّن تقرير لجمعية حماية العمال الوافدين، التي تعني بتوعية وتقديم العون للعمالة الوافدة في البحرين، للعام 2016، أن 36٪ من إجمالي من لجأن للجمعية تعرضن للضرر الجسدي، و73٪ منهن تعرضن للانتهاك اللفظي والمعنوي. كما لم تحتفظ 94٪ من العاملات بوثائق السفر أو البطاقة الشخصية التي تضم كافة المعلومات الشخصية، بالرغم من إلزامية حيازة هذه البطاقة في كل الأوقات. كما وجد التقرير أن 39٪ لم يكن يحصلن على الطعام الكافي، و47٪ منهن حرمن من حيازة الهاتف النقال، و39٪ لم يتسلمن رواتبهن لفترات متفاوتة. وكشف التقرير عن حرمان 89٪ من الحصول على إجازة راحة أسبوعية. ويتمادى البعض في النيل من حقوق العمالة مستفيداً من جهلها بحقوقها، فوُجد أن 77٪ يعملن ما بين 12 إلى 16 ساعة في اليوم.

إحدى حالات الانتهاك القاسية التي أنقذتها الجمعية، كانت لعاملة منزلية أميّة وافدة من ريف إحدى الدول الآسيوية قضت 16 عاما في العمل لدى أسرة بحرينية. وتسلمت هذه العاملة راتباً شهرياً لأول عامين فقط، امتنعت بعدها الأسرة عن دفع رواتبها، كما قطعت صاحبة المنزل اتصالها بعائلتها سواء بالخطابات أو الهاتف ولم تحظ بيوم إجازة خلال هذه السنوات. كانت العاملة مترددة في ترك حالة الشقاء التي كانت تعيش فيها لخوفها من العالم الخارجي، بما يشبه وضع الصيادين الذين أحزنهم انقاذهم من عبودية تجار الصيد الذين كشفهم تحقيق ميندوزا في الجزيرة الإندونيسية.

نماذج الانتهاك في حالتي العمالة السائبة وعاملات المنازل، كلها تتعارإ مع قانون مكافحة الاتجار بالبشر: "قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام 2008"، الذي عرّف الاتجار بالأشخاص بـ "تجنيد شخص أو نقله أو تنقيله أو إيوائه أو استقباله بغرض إساءة الاستغلال، وتشمل إساءة الاستغلال، استغلال ذلك الشخص في الدعارة أو في أي شكل من أشكال الاستغلال أو الاعتداء الجنسي أو العمل أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد."

الوضع القائم باستمرار حالات الانتهاك التي تندرج وبوضوح تحت ممارسات الاتجار بالبشر يعود، في جانب منه، للثغرات في قانون العمل، خصوصاً فيما يتعلق بعاملات المنازل اللاتي ظللن خارج التغطية القانونية حتى 2016 عندما شملهن عدد من بنود قانون العمل، أما الجانب الأكبر فهو خصوصية أوضاع هولاء العاملات في العمل في منازل لها خصوصيتها، ومن الصعب التفتيش والتأكد من حماية القانون لحقوقهن، مع أهمية ألا يغفل وعي كلا الطرفين بالحقوق والواجبات.

أما بالنسبة للانتهاكات التي تتعرض لها العمالة السائبة فهي نتاج ثغرات أنظمة الاستقدام وتراخي أجهزة التفتيش وعدم كفاءتها ومواكبتها حجماً لحجم المشكلة فالمقارنة تدور بين عشرات من المفتشين في مقابل عشرات الآلاف من المخالفين من العمال. ويتفاقم الأمر مع عدم الصرامة في إدانة المخالفين ومعاقبتهم بدفع الغرامة أو السجن ليس فقط بسبب عدم وجود قوانين وأنظمة صارمة، وإنما للتردد حتى الآن في إدراج هذه الانتهاكات للحقوق العمالية والإنسانية تحت مخالفات الاتجار بالبشر وابقائها تحت أنظمة التسويات العمالية.

أمام البحرين ودول الخليج فرص لمواكبة الاهتمام الدولي بالحقوق العمالية للوافدين والمهاجرين حتى تتمكن من التقدم تقدماً حقيقياً في هذا المجال. لن يكفي سن تشريعات دون تطبيق صارم لها. ولن يجدي استكمال مرافق الإيواء والتوقيف بأحدث وأعلى المعايير الانشائية والمفاخرة بها، دون بنية تحتية متينة لتسهيل إجراءات استخدامها وتوظيفها للحماية وإدارة المخالفات والانتهاكات. الأمر بحاجة لوعي مجتمعي متكامل بجريمة انتهاك الحقوق العمالية والإنسانية وتبعاتها على المتضررين وعلى المجتمع بشكل عام. ولابد من البدء باتخاذ خطوات التنسيق مع دول العمال الوافدة لوضع برامج توعية حمائية وتعريفية مشابهة.

كرّرت ميندوزا بعضاً من تعريفات العبودية ب"أن يجبر انسان على العمل بدون راتب، أن يهدد بالعنف، ألا تكون لديه فرصة لمغادرة وضع لا يُحتمل".

كل هذا وأكثر أصبح ممارسات يومية لا تأخذ من انتباهنا ما تستحقه، لابد من التوقف عندها والعمل جدياً على إنهائها، حتى لا نكون ممارسين، دون وعي، لعبودية كتب التاريخ أنها انتهت في 1937.

تُسقط العقوبة عن المُغتصِب في حال زواجه من الضحية

انقسام الجهات الرسمية المعنية في الموقف من المادة ٣٥٣

منحت عدد من الدول العربية "حقاً" للمغتصب في الافلات من العقوبة إذا تزوج من ضحيته، ذلك الانتهاك الصارخ لحقوق المرأة، التي يطلب منها تحمل معاناة جريمته "النكراء" طوال حياتها بتزويجها من "شخص مجرم"، ليستمر في ظلمها تحت مظلة القانون بعدما تصبح زوجته، وهو ما بدأت تلغيه عدد من الدول العربية في السنوات الأخيرة كانت أولها مصر وأخرها لبنان. ونتمنى أن تلتحق البحرين بهذا الركب.

تجارب عربية

كانت مصر الدولة الأولى التي ألغت المادتين 290-291 المتعلقتين بالإعفاء من العقوبة إذا تزوج الجاني المعتدى عليها عام 1999، وعلى الرغم من إلغاءها فما تزال تلك الأفعال تتم "كعرف" خوفاً من الفضيحة.

وفي 2014 وافق البرلمان المغربي بالإجماع على تعديل مادة في قانون العقوبات كانت تعفي مغتصبي الفتيات القاصرات من الملاحقة القضائية إذا قبلوا بالزواج منهن.

وأثارت المادة 475 من قانون العقوبات انتقادات لم يسبق لها مثيل في البلاد، ولاسيما عقب إقدام فتاة (16 عاما) على الانتحار عام 2012 بعد إرغامها على الزواج من مغتصبها.

وأثارت هذه القضية تعاطف الرأي العام المغربي، كما حظيت بتغطية إعلامية واسعة وأشعلت احتجاجات كبيرة في العاصمة المغربية الرباط ومدن أخرى.

وفي الأردن وافق مجلس النواب، العام الماضي، على إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات والتي كانت تتيح للمغتصب الإفلات من العقاب في حال زواجه من ضحيته. ويأتي إلغاء تلك المادة المثيرة للجدل بعد رفض البرلمان على مدى عقدين إلغاءها، وهو ما اعتبرته منظمات المجتمع المدني انتصارا للضحية.

كما صادق مجلس نواب الشعب التونسي في يونيو 2017 على إلغاء أحكام الفصل 227 مكرر من المجلة الجزائية، والذي يقضي بإيقاف التبعات ضد المغتصب الذي يتزوج ضحيته، علماً أن هذا الفصل لا يستثني القاصرات. وجاء هذا القرار إثر مطالبة المجتمع المدني بإيقاف العمل بهذا القانون الذي يضاعف الضرر المسلّط على ضحايا الاغتصاب.

المحامي محمود ربيع

ونفذ ناشطون وسياسيون وحقوقيون حملات وتظاهرات من أجل إلغاء الفصل 227 مكرر الذي اعتبره بعضهم "مادة تشرع للعنف ضد المرأة المغتصبة وتجعلها فريسة لقرارات العائلة بحجة التهرب من فضيحة الشرف".

وأخيراً، ألغى البرلمان اللبناني، مادة قانونية كانت تعفي المغتصِب من العقوبة حال زواجه من ضحيته، وجاء تصويت البرلمان بعد حملة طويلة قادتها جمعيات حقوق المرآة للضغط باتجاه إلغاء المادة 522 من قانون العقوبات.

مملكة البحرين

تنص المادة 353 من قانون العقوبات البحريني على أنه "لا يحكم بعقوبة ما على من ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها الإغتصاب والاعتداء على العرض المؤثمة إذا عقد زواجاً صحيحاً بينه وبين المجني عليها فإذا كان قد صدر عليه حكم نهائي قبل عقد الزواج يوقف تنفيذه وتنتهي آثاره الجانبية.»

جريمة الاغتصاب والاعتداء من أخطر الجرائم التي تهدد المجتمع، لاسيما أنها تقع على المرأة التي يتوجب على المجتمع حمايتها من مرتكبي جرائم الإغتصاب والاعتداء، وأن المادة المقترح إلغاؤها تشجع مرتكبي جرائم الاغتصاب وهتك العرض على المزيد من الجرائم طالما كان هناك وقف لتنفيذ الحكم وعدم إيقاعه في حالة إجراء عقد الزواج، كما أن وجود هذه المادة يتعارض مع فكرة الردع في العقوبة المفروضة، فضلاً عن مخالفتها لاتفاقية (السيداو) والاتفاقيات الحقوقية المنظمة لحقوق المرأة.

وفي إعفاء الجاني من العقوبة بمجرد زواجه من الضحية تعارض مع الحق العام، لأنّ الحق العام في السياسة التشريعية الجنائية يقتضي ممارسة حق المجتمع في إنزال العقاب بمن يعبث بأمنه واستقراره ويرتكب الجرائم بحقه، لأنّ ذلك يعد اعتداءً على حقوق الأفراد والمجتمع معاً، وتعد جريمة الاغتصاب من أكثر الجرائم ترويعاً بالمرأة وبالمجتمع على سواء، كما أن زواج المرأة من الجاني، وإن كان يعد نوعاً من التنازل عن الحق الشخصي، إلا إن ذلك لا يسقط الحق العام في إنزال العقاب بالجاني وملاحقته جنائيا.

هذه المادة تحط من كرامة المرأة وتنتهك أبسط حقوقها في اختيار شريك حياتها، حيث إن إجبارها على الزواج بالمجرم الذي اغتصبها ستترتب علية آثار سيكولوجية واجتماعية يستحيل على الضحية نسيانها أو تجاوزها.

تمت المطالبة بإلغاء المادة (353) بشكل خاص من خلال ملاحظات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (السيداو) على التقرير الدوري الثالث لمملكة البحرين 2014 فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، كما أن هناك توجه في التشريعات المقارنة للإلغاء على الرغم من تبنيها لضوابط ومعايير للإعفاء من العقوبة من خلال مراقبة جدية الزواج وضمان استمراريته.

مشكلة تحديد المستفيد من الإعفاء في حال تعدد الجناة

تثير هذه المادة مشكلة قانونية أخرى تتعلق بالحل الواجب الاتباع في حالة الاغتصاب الجماعي وكيفية اختيار شخص واحد من بين المجرمين الذي سيمكنه الاستفادة من الإعفاء في حال زواجه من الضحية. إذ في حال لو اشترك أو أسهم عدة أشخاص في ارتكاب الجرم من متدخلين وشركاء واستفاد الفاعل الأصلي للاغتصاب من الإعفاء لزواجه من الضحية كونه هو من قام بفعل الوقاع من دون الآخرين، فكيف يعفى من العقوبة ومن الملاحقة (وهو الذي ارتكب الجرم الأشد)، بينما يستمر تطبيق العقوبة على المتدخلين والشركاء الذين أسهموا أو سهلوا فعل ارتكاب الجريمة.

المادة 353 وضعت في زمن كان ظروف المجتمع البحريني أشدَّ محافظة، ومع مرور السنين دخلت مفاهيم وأنماط جديدة، وأصبح يحتاج إلى نص أكثر مواكبة لهذه التطورات، كما أن

المادة لا تنطبق على البحريني بل أي شخص يرتكب الجريمة في البحرين وهناك العديد من جرائم الاغتصاب مرتكبوها أجانب، فمن غير الممكن تزويج الفتاة من رجل لا يتكافأ معها بالفكر والعادات والتقاليد ولا حتى في الدين.

وأوصت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب بالموافقة على المقترح أثناء مداولات جلسة 31 مايو 2016، فيما اختلفت الجهات الحكومية والأهلية بشأنه، حيث أبدت 3 جهات حكومية موافقتها على المقترح وهي وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، المجلس الأعلى للمرأة والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، فيما تحفظت جهتان وهما وزارة الداخلية، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للمقترح «أن المادة (353) من قانون العقوبات تتعارض مع فلسفة العقوبة إذ كيف يعقل ألا يحكم بعقوبة تصل إلى الإعدام بحق مرتكب جريمة الاغتصاب إذا قام بإجراء عقد زواج صحيح بينه وبين المجني عليها».

واعتبرت المذكرة الإيضاحية أن هذه المادة «تشجع مرتكبي جرائم الاغتصاب وهتك العرض على المزيد من الجرائم طالما كان هناك وقف لتنفيذ الحكم وعدم إيقاعه في حالة إجراء عقد الزواج الصحيح»، كما اعتبرت أنها تتعارض مع فكرة الردع في العقوبة المفروضة.

رأي وزارة الداخلية

اعتبرت وزارة الداخلية أن المادة (353) من قانون العقوبات جاءت لصون العلاقات الأسرية وحمايتها، وفي نفس الوقت جاءت للتأكيد على مبدأ الردع وذلك من خلال تخيير المجني عليها بين القبول بزواج الجاني بهدف صون شرف أسرتها ودرء ما قد يمس شرف العائلة من كلام يؤثر في نظرة المجتمع للمجني عليها ولأسرتها، أو الإصرار على تنفيذ العقوبة في حق الجاني لتحقيق مبدأ الردع، بالتالي فإن لها الحق في رفض خيار الزواج والمطالبة بتنفيذ أقصى عقوبة في حقه.

وأضافت «في حال اختيار المجني عليها الزواج من الجاني وذلك حفاظاً على سمعتها وسمعة أسرتها فإن الشريعة الإسلامية قد أعطتها الضمانات التي من خلالها تستطيع أن تشترط ما يُمَكن هذا الزواج من الاستمرار، كأن تشترط في عقد الزواج أن يكون مؤخر الصداق مبلغاً يصعب على الجاني الذي سيتزوجها دفعه في حال قرر الطلاق وذلك لما روي عن الرسول عليه الصلاة والسلام «المسلمون على شروطهم إلا شرطاً أحل حرام أو حرم حلالاً»، وذلك لأن عقد الزواج سيكون مقيداً بشرط».

وخلصت إلى ضرورة الإبقاء على نص المادة (353) كما هو ذلك لتحقيقه الغرض الذي ابتغاه المشرع البحريني وهو الحفاظ على كيان الأسرة في المجتمع البحريني، وجعل أمر تقدير الاستمرار في الشكوى من عدمه بيد المجني عليها.

التنمية الاجتماعية: مخالفة لاتفاقية السيداو

قالت وزارة التنمية الاجتماعية «سابقاً» إن المادة (353) من قانون العقوبات تمكّن الجاني من الإفلات من العقاب بمجرد إبرام عقد زواج تكون فيه الاختيارية للمجني عليها وأهلها منعدمة تماماً، نظراً للظروف التي تحيط بالواقعة.

مؤكدةً أنها تتفق مع مقترح حذف هذه المادة لتعارضها مع الأهداف الأساسية للتجريم والعقاب، فمن اقترف جرماً يجب أن يعاقب عليه، خاصة وإن هذه الجرائم تُعد من الجرائم العمدية التي تتطلب توافر العلم والإرادة لدى الجاني، فإذا اكتملت هذه العناصر فلا مناص من توقيع العقاب على المجرم.

كما اعتبرت أن هذه المادة مع سياسة العقاب التي تهدف إلى إحداث ردع خاص، يتمثل في معاقبة الجاني الذي اقترف الفعل الاجرامي، جزاءً على ما اقترفه من فعل جرمه المشرع الجنائي، بالإضافة الى تحقيق الردع العام لكل من تُسول له نفسه أن يرتكب أفعالاً مماثلة، وأنها مخالفة لاتفاقية «السيداو» .

«الأعلى للمرأة»: حطّ من كرامة المرأة

من جانبه، أيّد المجلس الأعلى للمرأة مقترح القانون، معتبراً أن المادة الحالية «وسيلة سهلة يمكن للجاني استخدامها للتملص من العقوبة أو من الملاحقة الجنائية حيث تمنح له هذه الامكانية بمجرد أن عقد زواجاً بالضحية، بحيث ترى هذه المؤسسات إن القانون قد تحول الى أداة عقاب إضافية للضحية بدلاً من أن يحميها، فيما منح المعتدي إفلاتاً من العقاب «لتكرمه» بقبول الزواج من المعتدى عليها».

وأضاف «هذه المادة تحط من كرامة المرأة وتنتهك أبسط حقوقها في اختيار شريك حياتها، حيث إن إجبارها على الزواج بالمجرم الذي أغتصبها ستترتب علية آثار سيكولوجية واجتماعية يستحيل على الضحية نسيانها أو تجاوزها».

وأشار المجلس إلى أن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة «السيداو» في تقريرها الدوري الثالث لمملكة البحرين لعام 2014 أبدت قلقها من عدد من مواد قانون العقوبات، وكانت هذه المادة (353) من أبرزها.

وذكر المجلس أن الإحصاءات في مملكة البحرين تشير بأنه خلال السنوات من 2010 حتى 2014 وقعت 24 حالة اغتصاب، وانتهت حالة واحدة منها بالزواج، مما يدل بما لا يدع مجالا للشك على رفض المجتمع البحريني لهذه المادة سواء مع وجود الضوابط المذكورة أو بدونها».

الوطنية لحقوق الإنسان: لا إكراه في الزواج

من جهتها قالت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إن المادة (353) من قانون العقوبات أوجبت على المحكمة عدم الحكم بالعقوبة المقررة على الجاني مرتكب فعل الاعتداء، كونه اقترن بوجود عقد زواج صحيح بينه وبين المجني عليها، إذ أن «عقد الزواج الصحيح» الذي قررته المادة أعلاه يستلزم أن يكون مستوفياً لجميع أركانه وشروطه.

وأضافت ««عليه، فإن زواج الجاني بالمجني عليها وفق ما قضت به المادة محل البيان يلزم أن يكون فيه تمام الرضا للمرأة (المجني عليها)، إذ لا إجبار عليها في إجراء هذا الزواج من الشخص الجاني مرتكب فعل الاعتداء».

وتابعت «وعليه فإن المؤسسة تستحسن الإبقاء على المادة كما وردت في أصل القانون، ما دام عقد الزواج المُبرم بين الجاني والمرأة المجني عليها قد تحقق بكامل رضاها التام ودون إكراه لها بذلك».

الظروف المشددة الخاصة وفقاً للمادة (348) من قانون العقوبات

إذا كان الجاني من أصول المجني عليه أو المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو خادماً عنده أو عند أحد ممن تقدم ذكرهم .

إذا كان الجاني من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أو رجال الدين أو الأطباء أو معاونيهم و استغل مركزه أو مهنته أو الثقة به.

إذا ساهم في اقتراف الجريمة شخصان فأكثر تعاونوا في التغلب على مقاومة المجني عليه أو تعاقبوا على ارتكاب الفعل به.

اذا أصيب المجني عليه بمرض تناسلي نتيجة ارتكاب الجريمة .

إذا حملت المجني عليها أو زالت بكارتها بسبب الجريمة.

الظروف المشددة العامة وفقاً لقانون العقوبات (م 75)

ارتكاب الجريمة لبواعث دنيئة.

انتهاز فرصة عجز المجني عليه عن المقاومة وفي ظروف لا تمكن الغير من الدفاع عنه.

اتخاذ طرق وحشية لارتكاب الجريمة أو التمثيل بالمجني عليه.

المادة نتيجة وليست سبباً

المادة ٣٥٣ في قانون العقوبات – رؤية اجتماعية

حسين محمد

أثارت المادة 353 من قانون العقوبات البحريني، الجدل الكبير في مملكة البحرين بين مؤيد لوجودها ومعارض لذلك، كما أثار مضمون المادة الكثير من الجدل في العديد من الدول المجاورة مثل الأردن وتون، حيث انتهى المطاف في الحالتين إلى إلغاء المادة وعدم السماح للجاني بالإفلات من العقوبة في حال زواجه من الضحية.

في البحرين هناك تضارب حتى في داخل مؤسسات الدولة الرسمية؛ حيث ترى وزارة الداخلية بقاء المادة، كون زواج الضحية من الجاني شريطة سقوط العقوبة عنه هو أمر يعود للضحية، وقرارها هو ما يحدد الردع او اسقاط العقوبة مع امكانيتها فرض شروط صارمة على الزواج لتضمن به حقها في استمرارية الزواج دون استغلال الجاني له لإسقاط العقوبة عنه وبعدها بفترة ينهي الزواج.

وهذا ما أيّدته المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان، أما وزارة التنمية الاجتماعية – قبل دمجها مع وزارة العمل – فصرّحت أن المادة تتنافى مع معاهدة «سيداو» التي تقضي بالغاء كافة أنواع التمييز بين الرجل والمرأة، كما أن الحركات النسوية الرسمية والأهلية على حد سواء عارضت وجود المادة وطالبت بالغاءها واعتبرتها إهانة للمرأة، بينما أيّد مجلس النواب قرار الغاء المادة، على الرغم من وجود وجهات نظر مختلفة بين أعضاء المجلس أنفسهم بين معارض للمادة ومؤيد لها، لكن في المحصلة النهائية مرَّر المجلس رأيه بالأغلبية، وهو الغاء المادة من قانون العقوبات البحريني.

الجدل حول هذه المادة يبلغ ذروته كون الدولة نفسها ليس لديها رأي محدد حول المادة بين البقاء والالغاء، ولكن كدراسة إجتماعية نحن بحاجة لنظرة متعمقة أكثر في بنى المجتمع الثلاث الاقتصادية والسياسية والثقافية التي أدت لتضمين القانون لهذه المادة واستمرارها.

من الناحية السياسية لدينا إشكاليات عدة في القوانين الموضوعة، فبحسب شروط أرسطو، فإن للقانون شرطين؛ الأول هو المساواة بين الجميع والثاني هو القبول الاجتماعي للقانون. ومن ناحية الاحصائيات التي قدّمها المجلس الأعلى للمرأة لحالات الاغتصاب، نجد أنها بلغت 24 حالة، واحدة فقط انتهت بزواج الجاني.

هذا العدد لا يجعل الاغتصاب يرتقي اجتماعياً لمستوى ظاهرة، لكن هناك تخوف من وجود حالات اغتصاب خارج مظلة القانون، حيث تتم تسويات مختلفة بين أهل الجاني وأهل الضحية، تتمثل المشاكل القانونية في البداية في كون حق الاجهاض غير مكفول في البحرين ومُجرّم، مما يجعل الوضع معقداً وبشكل أكبر في حال حمل الضحية من الجاني مع الردع للجاني ومعاقبة الضحية بضرورة الاحتفاظ بالجنين دون السماح لها باجهاض الجنين.

في المغرب، على سبيل المثال، عندما تمَّ الغاء المادة التي تسقط عقوبة المغتصب تمَّ اضافة حالة جنين الاغتصاب في الحالات التي يبيح فيها القانون عملية الإجهاض، اما في الشأن المحلي لا توجد هناك أصوات، ولو خجولة، تطالب بحق الإجهاض للمرأة.

العقبة الثانية في القانون هي ضرورة وجود موافقة ولي الفتاة في الزواج كشرط أساسي وليس تكميلي، وهذا يشكل عقبة على من يرغبون في الإرتباط مما يدفعهم بشكل مباشر للقيام بحيلة تمثيل عملية اغتصاب يضعون فيها الأهل أمام الأمر الواقع، مما يجعلهم مجبورين على الموافقة وفي حال إلغاء المادة يتم اغلاق هذا المنفذ دون تصحيح الوضع بشكل كلي.

بالنسبة للبنية الاقتصادية؛ فتاريخ المرأة منذ خروج المجتمع من نمط الإنتاج المشاعي أصبح يعطى لها دوراً جنسياً، هذا الدور مع الوقت تمَّ تعميمه بصورة ذكورية، ففي قراءة للعبودية في المجتمعات الإسلامية وحتى الاوروبية والآسيوية كان وصف العبد الذكر يكون بحسب قوته في العمل القاسي وصدقه ووفاءه والإئتمان بداخل المنزل على الأهل والممتلكات، لكن في وصف الجارية نرى الوصف وصفاً جنسياً بحتاً، فتقسيم العمل حتمَّ على النساء الجواري أن يكون دورهن جنسياً بحتاً.

وتمرحل دور المرأة بصيرورة المجتمع مع الإحتفاظ بكينونته كدور جنسي، فالإقطاع الأوروبي جعل حق السيد، أو حق الليلة الأولى الذي يعطي السيد أو النبيل الحق في أول ليلة لفض بكارة الزوجة باعتباره حقاً للسيد، وتمرحل الدور في المجتمع الصناعي الرأسمالي كعمل مأجور، حيث ظهر العمل المأجور عند عمال المصانع والعمل المأجور في البغاء العلني القانوني.

تقسيم العمل هذا جعل دور المرأة جنسياً مسلوب الإرادة لصالح اي طرف يسيطر، واستمرّ ذلك ليومنا هذا دون تغييرات جوهرية فيه، ففي حال كانت لديك السيطرة فتملك المرأة جنسيا يعتبر من حق الذكور المسيطرين.

بالنسبة للبنية الثقافية، فالمجتمع المحلي بحملاته حول لباس المرأة وتكريس كافة الأسلحة الإيديولوجية من منابر واعلانات وملصقات ووسائل التواصل الإجتماعي وحتى فيديوهات ومقاطع تدين لبس المرأة

وتصف اللبس بالفتنة وسبب انحلال المجتمع والخطيئة فيه، مما يعني في نهاية المطاف أن المرأة هي الجاني أو في أفضل الأحوال هي المسبب الرئيسي لحدوث هذه الجريمة وليس العكس، ففي النظر إلى موقف المجتمع من لباس المرأة وطريقة تحدثها وكثرة خروجها من المنزل هو السبب في ضعف نفس الجاني – الذي يضع له المجتمع تبريرات عديدة، وهو يعتبر ضحية هذه الأمور التي قامت المرأة بفعلها.

بل يصل الأمر إلى تطرف أكبر وهو الإعلان بوجوب التحرش واغتصاب المرأة التي لا تلتزم بلباس معين، وعلى سبيل المثال ما صرح به محامي مصري بوجوب التحرش واغتصاب الفتيات اللاتي يلبسن «جينز ممزق»، واعتبر هذا الفعل بمثابة واجب وطني لكي يتم منع الفتيات من لبس هذه الملابس على حد زعمه، ولا نستبعد زيادة في هذه الأصوات بشكل علني رغم طرحها لهذه الفكرة بطريقة غير مباشرة.

كذلك بالنظر إلى الإحصائيات التي قدمها المجلس الأعلى للمرأة يتضح لنا أن هناك العديد من الحالات تحصل فيها تسوية بين أهل الضحية وأهل الجاني دون اللجوء للقانون، ففي هذه الحالات تتستر الضحية وأهلها خوفاً من إشهار الجريمة أكثر من تستر الجاني الذي لا يخشى شيئاً سوى الملاحقة القانونية، بسبب أفكار المجتمع وما تطرحه الأسلحة الإيديولوجية من جلب العار للأسرة في حال اغتصاب الفتاة، فالتستر والتسوية من قبل أهل الضحية سيجعل من إلغاء المادة أمر عديم الفائدة بشكل كامل حيث ستستمر التسويات خارج نطاق القانون.

مع وجود هذه البنى الاجتماعية في أي مجتمع يتضح لنا أن إلغاء مادة قانونية كهذه واستمراريتها، لن يكون سوى مظهر تجميلي للمجتمع بينما الواقع عكس ذلك. على المؤسسات الرسمية والأهلية القيام بحملات توعوية حقيقية لا شكلية – كحملات الغاء المادة – ومواجهة وهدم البنى الاجتماعية التي سبّبت النص على مثل هذه المادة، والتي ستظل حتى في حال الإلغاء.

في حال مواجهة هذه المشكلة بشكل صحيح وجدي ومتصل بشكل مباشر بالمجتمع لا منفصل عنه والإعتراف بالمشاكل البنيوية الموجودة، لن يحصل ضرر إن استمرت المادة ولن يستفيد أحد منها، أما في حال الغاءها مع استمرار المشاكل البنيوية، فإلغاء المادة ليس سوى تجميل لقبح البنى الاجتماعية، ولن يقدم أي فائدة ملموسة لوضع المرأة في البحرين، بل على العكس ستقدم الضحية للجاني بلا أي ضمانات لاستمرارية الزواج ليتم التضحية بها بعد فترة بسيطة، يجب توجيه الحراك تجاه المجتمع بشكل مباشر لا على مادة قانونية انتجتها البنى الاجتماعية، فالمادة نتيجة وليست سبباً.

الاتحاد النسائي البحريني يستغرب تراجع لجنة الخارجية والدفاع والأمن النيابية عن إلغاء المادة 353

«طالعتنا الصحف المحلية بتاريخ 5 مايو 2018 بعنوان مُثير للجدل حول تراجع لجنة الخارجية والدفاع والأمن في مجلس النواب، عن إلغاء المادة 353 من قانون العقوبات البحريني التي تنص على (لا يُحكم بعقوبة ما على من ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة إذا عقد زواج صحيح بينه وبين المجني عليها . فإذا كان قد صدر عليه حكم نهائي قبل عقد الزواج يُوقف تنفيذه و تنتهي آثاره الجنائية)، ومن المستغرب أن التعديل الجديد الذي أجرته خارجية النواب.

إننا نؤكد كاتحاد نسائي أن جناية الاغتصاب شأنها شأن الجنايات الأخرى يجب أن تقابلها عقوبة بحجمها ، فلا يجب القفز أو تخفيف العقوبة تحت أي ظرف أو مسمى ، كما لا يمكن للتشريع أن يمنح حصانة قانونية للمجرم المغتصب في حال زواجه من الضحية، فكيف تستقيم حياة زوجية أسرية سليمة حصادها الأبناء الصالحين وطرفا المعادلة هنا جاني من جانب ومجني عليها أو ضحية من جانب آخر، إنّ التعديل الذي اقترحته لجنة الخارجية والدفاع والأمن يهدف إلى إعطاء السلطة التقديرية للقاضي وفقاً لكل حالة على حدة في تطبيق المادة 353 من عدمه.

وبحسب ما اطّلع عليه الاتحاد النسائي من حالات وتجارب في هذا الشأن قد لجأت له أو للجهات المعنية بهذا الموضوع فإن الضحية في حال قبولها بالزواج من المُغتصب هي في الواقع مُجبرة وليست مُخيرة .لذا فلا يجب أن يُعول كثيراً على التزويج كحل لحفظ كرامة المرأة و شرف الأسرة كما تدّعي بعض الجهات المؤيدة لإبقاء المادة، وعليه فالتشريع هنا يجب أن يكون قاطعاً ومحدداً ولا يمكن الالتفاف عليه، ويجب أن تبقى العقوبة ثابتة وينال من ارتكب الجُرم جزاءه حتى لو قبل بالزواج.

كان للجمعيات النسائية مطالبات مستمرة بإلغاء المادة 353، وبعد تأسيس الاتحاد النسائي في 2006 أصبح هذا الملف من أولوياته، وقد قاد عدة حملات توعوية حول ذلك شملت الصحافة ومواقع التواصل الاجتماعي تحت الوسم حقها

إن مطالباتنا بالإلغاء جاءت منسجمة مع ما نصت عليه بنود الدستور البحريني وهذا يستوجب على المُشرع البحريني مواءمة كافة القوانين والتشريعات بما يضمن إقرار الحقوق وحفظ كرامة المرأة واعتبار الاغتصاب جريمة يُعاقب عليها القانون شأنها شأن كافة الجرائم، إننا نُطالب بحذف المادة التي تجعل الزواج مكافأة للجاني مع العلم بأنّ هذه الجريمة هي من أخطر الجرائم التي تُهدد المجتمع.

هذا ونعتقد بأن مجلس النواب مُطالب بأن يحدث توافقاً مجتمعياً، وأن يستأنس بآراء المؤسسات المعنية بالشأن النسائي في المجالين الرسمي والأهلي، قبل الإقدام على حسم الموضوع أسوةً بما جرى عليه العُرف خلال الدورات الانتخابية السابقة.

كما أننا نرى أن ما يتم تداوله مابين السادة النواب من مواقف يشكل تراجعاً كبيراً على مستوى حقوق المرأة، كما يشكل ذلك تهديداً لمكانة وسمعة مملكة البحرين في المحافل الدولية .

قراءة في واقع الحركة النقابية البحرينية (٢٩)

الأحداث السياسية في ٢٠١١ وانعكاساتها على الحركة النقابية

لقد كانت مبادرة ولي العهد للحوار الوطني التي أطلقها في ١٨ فبراير بمثابة نجاح الانتفاضة الجماهيرية واستعداد النظام لتلبية مطالب المحتجين في إجراء تعديلات دستورية وإصلاحات في مجال الحريات العامة وتوسيع الديمقراطية ومنح المجلس النيابي المنتخب صلاحيات التشريع كاملة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وكان لهذه التطورات أن تنقل مجتمعنا خطوات كبيرة للأمام في اتجاه تحقيق إصلاحات حقيقية وجوهرية في النظام السياسي، وهو الهدف الذي خرجت الجماهير من أجل تحقيقه، لولا توجه التيار الإسلامي المتشدد «التحالف من أجل الجمهورية» في الدوار لتأزيم الأمور ومعارضته لكل الدعوات للدخول في الحوار الوطني، الشيء الذي أدخلنا في نفق مظلم لا نزال نعيش أجوائه، وكان للموقف السلبي للجمعيات السياسية الوطنية المعارضة وانسياقها وراء التيارات الإسلامية ومحاولة إرضائها وعدم التصدي للتوجهات الطائفية التي برزت منذ بداية الحراك الشعبي، دور في ما نحن فيه من أزمة.

لقد غاب عن هؤلاء السياسيين أن العمل السياسي تتغير أهدافه ويتغير شكله تبعا للمرحلة النضالية وللظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة وميزان القوى في المجتمع وعلى المستوى الإقليمي، فلا يمكن القفز على المراحل وطرح شعار إسقاط النظام وقيام جمهورية على أنقاضه، في حين كانت مطالب الجماهير التي خرجت للشوارع الالتزام بما تمّ الاتفاق عليه بينها وبين رأس الدولة في ميثاق العمل الوطني الذي جاء فيه أن «نظام الحكم في دولة البحرين ملكي وراثي دستوري» ومثّل إطاراً عاماً ومرجعية منهجية للإصلاحات الدستورية والتشريعية والقضائية والسياسية والاقتصادية في البحرين، وهو ما أدى إلى ابتعاد هذه الجماهير عن المشاركة في الأحداث، فقيام «جمهورية» لا يعنيها لا من بعيد ولا من قريب كما يعني للتيار الإسلامي المتشدد «التحالف ..».

تعمق الشرخ الطائفي وانعكاساته المدمرة

هذا الابتعاد عمّق من أزمة «التحالف ..» وظلّ يتحرك في حدود طائفيته وبالتالي عزله عن مختلف فئات الشعب البحريني بمختلف مذاهبهم ومعتقداتهم الدينية، بل أن الجماهير التي ابتعدت عن مساندة التيار «التحالف ..»، ومع مرور الوقت وتأزيم الأمور ساندت تيارات إسلامية أخرى وبعض الجمعيات السياسية وهي التجمع الدستوري، الوحدة الإسلامية، ميثاق العمل الوطني والفكر الحر الوطني التي شكلت فيما بينها «تجمع الوحدة الوطنية» في 25 فبراير 2011 والذي أعلن اعتراضه على إصرار المعارضة على مناقشة شروط مسبقة ومبادئ للحوار الوطني المفتوح، ودعا الجميع للمشاركة في الحوار، ومن حينها بدأ الشرخ الطائفي يتسع ويأخذ أبعادا خطيرة غير مسبوقة، وهو ما عجّل بقرار إخلاء الدوار وفرض حالة السلامة الوطنية وشن

ابراهيم القصاب

حملة اعتقالات واسعة والحد من الحريات العامة والتعبير وممارسة القبضة الأمنية الحديدية ضد المعارضين بمختلف اتجاهاتهم السياسية وفصل الآلاف من العمال والعشرات من القيادات النقابية من مختلف المؤسسات الخاصة والحكومية.

وقد وظفت السلطة الجهاز الاعلامي بكل امكانياته وكوادره لغرض استغلال الوضع الطائفي الذي خلقه «التحالف ..» وتوجيهه الاتجاه الذي يخدم سياستها في انهاء الحراك الجماهيري ويؤمن مصالحها ويثبت مواقعها، وقد نجحت بامتياز في ذلك، حيث استطاعت ليس في تحييد قطاع كبير من الشعب البحريني وتأييد فئات آخرى لها وتعميق الانقسام الطائفي في البلاد، وانما في تغيير موقف المنظمات الحقوقية الداخلية والدولية منها وكسب حياديتها، وهو ما نجح النظام بامتياز في تحقيقه، انها فعلا تجربة نضالية وعلى الجميع الاتعاظ والاستفادة منها، فليس الحماس والصراخ هو الذي يحدد نضج الظروف لتغيير نظام وليس بالرغبات يسقط نظام ويقوم نظام آخر على أنقاضه، وانما العمل من أجل تهيئة الظروف الموضوعية والذاتية للتغيير وفق ميثاق العمل الوطني مرجعيتنا لمحاسبة النظام وإلزامه بما جاء فيه من حقوق وحريات عامة.

مواقف الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين من الأحداث

خلال الأزمة قاد الاتحاد العام إضرابين عن العمل؛ الأول بتاريخ 20 فبراير بسبب مهاجمة قوات الأمن المعتصمين في الدوّار صباح 17 فبراير وإخلائه، وتدهور الوضع الأمني وسقوط 7 ضحايا، والإضراب الثاني بتاريخ 13 مارس على إثر الإخلاء الثاني للدوار والمرفأ المالي وتدهور المستوى العام للأمن والقانون والنظام بشكل ملحوظ في جميع أنحاء البلاد، التي شهدت مزيداً من حالات الاعتداء ضد الأفراد والممتلكات الخاصة والعامة وحوادث الاشتباكات الطائفية وحدوث مواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين المعتصمين في مرفأ البحرين المالي، والاختفاء حيث بلغ إجمالي عدد حالات الاختفاء خلال 16 – 17 مارس 150 (تقرير بسيوني).

أسباب الإضراب العام الثاني في ١٣ مارس وتداعياته

بدا واضحا منذ 12 مارس 2011 تدهور الأوضاع الأمنية وبدء الاعتداءات على المواطنين في مختلف مناطق البحرين مما حدا بالاتحاد العام لإصدار بيان عبّر فيه عن قلقه من مخاطر الاعتداءات على الناس ودعا إلى حل سياسي لتجنيب البلاد عواقب العنف.

وفي 13 مارس بعد الإخلا الثاني للدوار وفي ضوء وجود مخاطر مؤكدة على سلامة العاملين في ذهابهم وإيابهم من وإلى العمل وعدم شعورهم بالأمن في مناطق سكنهم خاصة في مواقع نقاط التفتيش التي تشكلت بشكل سريع في مختلف مناطق البحرين وإدارتها من قبل أشخاص مدنيين الذين مارسوا العنف ضد كل من يشك في أمره ونشر الرعب في أوساط الجماهير، في هذه الظروف وبعد تلقي الاتحاد الكثير من الشكاوى عبر الاتصالات الهاتفية وقدوم مجاميع من العمال إلى المقر يشتكون من تعرضهم للضرب والإهانات في نقاط التفتيش، اضطر الاتحاد العام وحرصا منه على أرواح العاملين إلى إعلان الإضراب عن العمل بتاريخ 13 مارس 2011م، على اعتبار أن الطريق جزء من العمل وحوادث الطريق تعتبر جزء من إصابات العمل وتستحق التعويض.

تفاعل إدارات بعض الشركات الكبرى لدعوة الاتحاد العام

على إثر الحوادث العديدة التي كان يتعرض لها العمال أثناء ذهابهم إلى العمل أو العودة إلى بيوتهم، تفاعلت إدارات بعض الشركات مع دعوة الاتحاد العام وأصدرت إعلانات تعفي بموجبها عمالها من الحضور للدوام إذا كان خروجهم يشكل خطراً عليهم على أن يتصلوا بمسؤوليهم لإخبارهم بعدم تمكنهم من الحضور للدوام.

نص إعلان (بابكو)

أصدرت إدارة شركة "بابكو" إعلاناً بتاريخ 2011 / 3/ 14 م جاء فيه "نؤكد لموظفينا مرة اخرى أنه فى ظل الظروف الراهنة، فإننا نراقب الوضع عن كثب، واضعين رفاهية وسلامة العاملين نصب أعيننا وفى صلب إهتمامنا ولقد اعتبرنا أن مسئوليتنا تحتم علينا وضع ترتيبات معينة للتأكد من الراحة النفسية للعاملين وعائلاتهم ، مثل توفير المأوي والطعام للعاملين الذين لا يستطيعون العودة إلى منازلهم من العمل . كما نود أن نؤكد على أنه في حالة شعور أي عامل بعدم الأمان عند الخروج من عمله أو منزله، فيجب عليه تغليب السلامة أولاً وإشعار مسئوليه بأسرع وقت ممكن".

نص الإعلان (طيران الخليج)

أصدر الرئيس التنفيذي لشركة طيران الخليج إعلانا في 2011/3/14م جا فيه: «رسالتي لجميع العاملين في هذا الوقت الصعب – البحرينيين وغير البحرينيين على حد سواء – هي أن شركة طيران الخليج تعمل بشكل طبيعي، وأننا نتوقع حضور الموظفين لأعمالهم كالمعتاد بالرغم من الظروف الراهنة التي قد تشعركم بالخطر في حال القيام بذلك. إذا كان هذا هو الحال، سيحتاج الموظف المتغيب إلى مخاطبة المدير المباشر، وفي حالة عدم تمكن ذلك الموظف من الحضور إلى العمل ستحتسب دائرة الموارد البشرية يوم الغياب كإجازة من رصيد إجازاته السنوية".

إعلان (بتلكو)

أرسلت إدارة شركة بتلكو رسائل هاتفية إلى عمالها توجههم إلى المحافظة على سلامتهم الشخصية وعدم المجازفة بها في حال الشعور بالخطر حال ذهابهم للعمل.

تواصل الاتحاد مع وزارة العمل والغرفة لإيجاد حل للأزمة وإنهاء الإضراب

كان الاتحاد العام طوال الأزمة ومنذ إعلان الإضراب العام على اتصال بوزارة العمل وغرفة تجارة وصناعة البحرين يستحثهما للتعجيل في حل الأزمة السياسية والتدهور الحاصل في الوضع الأمني واعادة الهدوء في البلاد وذلك لوقف الإضراب العام، وكان له عدة لقاءات مع هذه الجهات إلا أنها لم تفلح في الوصول إلى اتفاق ينهي الأزمة وينهي الإضراب، حيث كان الطرفان يشترطان فك الإضراب للوصول إلى اتفاق حول الوضع الأمني، مما دفع الاتحاد العام للتمسك بموقفه كون الأسباب التي دعت للإضراب لا زالت قائمة.

واستمرت الاتصالات بين الأطراف الثلاثة إلى أن استدعى وزير العمل الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين للقاء معه في الوزارة في 23 مارس 2011م، لإنهاء المشكلة وفي مكتب الوزير وعبر اتصال هاتفي مع نائب رئيس الوزراء الذي أكدّ بأن الأمور سوف تتغير خلال يومين حيث سيتم إزالة نقاط التفتيش المدارة من قبل أفراد مدنيين وإحلال شرطة المجتمع محلهم، كما جاءت التطمينات من رئيس مجلس الشورى ووزير العمل لتؤكد على هذا التوجه، وإزاء هذه التطمينات أعلن الاتحاد العام تعليق الإضراب في نفس اليوم.

وفي اللقاءات مع الغرفة ووزارة العمل تمَّ الاتفاق والتأكيد على عدم اتخاذ الإضراب ذريعة للانتقام من العمال والقيادات النقابية، إلا أن ما حصل بعد تعليق الإضراب كان مخالفا تماما للاتفاق وبدأت موجة فصل العمال من الشركات الخاصة والمملوكة للحكومة وفي القطاع العام، حيث وصل عدد المفصولين كما جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق المستقلة إلى 2462 في القطاع الخاص وفقاً لإحصائيات وزارة العمل، أما وفقاً لإحصاءات ديوان الخدمة المدنية فقد وصل عدد المفصولين والموقوفين إلى 2075 موظفا من موظفي القطاع الحكومي.

محاولات تقويض الاتحاد العام ونقاباته

لم تكتف السلطة بفصل هذا العدد من العمال بل تعداه إلى محاولة التعدي على الاتحاد العام وتقويضه، ففي أثناء مشاركة الاتحاد العام في مؤتمر منظمة العمل الدولية الذي انعقد في جينيف في الفترة من 1 إلى 17 يونيو 2011م، وجهت اللجنة المشتركة للشركات الكبرى التي تضم منشآت تمتلكها الحكومة كليا أو جزئيا خطابا إلى الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين يتضمن طلب الاستقالة الفورية لكافة أعضاء الأمانة العامة أو تعرضهم إلى مقاضاة جنائية ومدنية لتكشف مدى خطورة الوضع العمالي والنقابي في البحرين، الشيء الذي حدا بمدير منظمة العمل الدولية اعتبار هذه العملية من أعمال الترهيب التي تسيئ إلى البحرين ويزيد من عزلتها دوليا.

وفي نفس الإطار بدأت الشركات بالتوجه لتقويض النقابات العمالية، حيث تمَّ وقف اقتطاع الاشتراكات في بعض النقابات، ومداهمة واقتحام بعض مكاتب المقرات النقابية وأخذ ممتلكاتها، وتحريض العمال على الانسحاب منها أو الوقوف ضد إداراتها ومنع المفصولين من حقوقهم النقابية الأساسية لا سيما حق الترشح، والدفع في اتجاه شق وحدة الحركة النقابية.

واستكمالا لهذا التوجه اصدرت السلطة مرسوم بقانون رقم 35 لسنة 2011م في 6 أكتوبر 2011م الذي يجيز التعددية النقابية على مستوى المنشاة الواحدة وتعدد الاتحادات النقابية، الهدف من وراءه هو تشتيت الحركة النقابية وإضعافها، وأصبح لدينا اتحادين والنقابات انقسمت إلى أكثر من نقابة في المنشأة الواحدة.

لقد كان الاتحاد العام خلال الأحداث موضوعياً ومتزناً في تحركاته وقراراته، وكان قادرا على تمييز الحدود بين العمل النقابي والعمل السياسي، وأين يلتقيان وأين يفترقان، وهي المعادلة الصعبة التي استطاع أن يحققها، بسبب ذلك استطاع أن يكسب تأييد مؤسسات المجتمع المدني ومنظمة العمل الدولية والاتحادات والمنظمات النقابية العربية والدولية الشيْ الذي صعَّب من مهمة السلطة في القضاء عليه، وواحدة من الأمور التي ساعدت على ذلك أن أعضاء الأمانة العامة للاتحاد العام طوال الأزمة كانوا متماسكين ومنسجمين ويحكمهم مبدأ التوافق في اتخاذ القرارات بالرغم من إنحدارهم من تنظيمات سياسية تنتمي إلى إيديولوجيات مختلفة بل متناقضة توحدهم هموم وظروف الطبقة العاملة ونضالها من أجل إنتزاع حقوقها.

الحلقة «1»

صندوق الذكريات

زيارة بالدراجة الهوائية لبيت عوض اليماني أثارت غضب الوالد

ولدتُ في غرة رمضان ١٣٥٥ هـ الموافق ١٩٤٠م، في فريق الحمام بالمنامة، لعائلة معروفة برجال الدين والعلم فيها. وكان جدّ والدي، الحاج حسن نصر اللّه، عالم دين مرموقاً على مستوى المنطقة، لا في البحرين فقط، وعلى خطاه سار ابنه الحاج علي نصر اللّه، ونال بدوره شهرة، وكان بيتنا محط لقاء الشخصيات والعلماء القادمين إليه من المنطقة.

ومن الطرائف التي تروى أن أحد الأطباء المشهورين قدم من إيران خصيصاً لزيارة الحاج حسن نصراللّه، فلاحظ عليه اصفراراً في جسمه فوصف له دواءً خاصاً يتكون من مربى «الترنج»، بحيث يتناوله صباح كل يوم لاسترداد عافيته. وراقت هذه الوصفة لأحد المترددين على مجلس العائلة، الذي طمع في تناول مزيج الترنج والسكر، والذي يصبح مربى، بعد أن يغلى في الماء. فلما عرض نفسه على الطبيب، أجابه بأن الدواء الخاص لعلاجه هو استخدام عشب خاص من العطار يقال له: «عشركَ" أو «سلمتكي»، لأنه يحتاج إلى حمية حتى يتغلب على زيادة الوزن.

وهنا خاب ظنه وخسر ما يبتغيه من ذلك الشراب اللذيذ واستبداله صباحاً بذلك العشب السائل المر الذي أصبح يتعاطاه يومياً على خلاف ما كان يتمنى.

كنتُ الولد الوحيد في العائلة، وسط خمس أخوات يكبرنني في السن. أكبرهن المرحومتان زهراء وخديجة. الأولى توفيت في عام 2013 والثانية توفيت في عام 2008، بعد أن طعنتا في السن. وأما الثالثة فهي فاطمة أطال الله في عمرها. أما أمينة فأنجبت طفلة اسمها صديقة، وقد عاشت معنا في بيتنا وربتها والدتي منذ أن كان عمرها شهران، إلى أن تأهلت دراسياً. الأخت الصغرى، أنيسة، من مواليد 1948 وتعيش معي في بيتنا، وقد ساهمت في متابعة أمور والدي ولم تتزوج، واهتمت بمراعاة الوالد والوالدة، وقد ذاقت الأمرين لمتابعة أموري داخل السجن وخارجه، لان الثقل وقع عليها.

كوني الولد الوحيد في العائلة أصبحت مدللاً بصورة واضحة، ولكنني حينما أخطىء التصرف، فإنني أواجه بقسوة من قبل والدي، حتى لا تشعر أخواتي اللاتي يكبرنني سناً بأنه تجري محاباتي لأني ولد. وكانت والدتي وجدتي للوالد التي كانت تسكن معنا في البيت تشعران بالضيق من المعاملة اللينة تجاهي، وتطالبان بمزيد من الحزم، حتى أنشأ كبقية أقراني. وهكذا عشت طفولة راضية مع أخواتي اللواتي عاملنني بحنان واهتمام، وحرصن على عدم الإساءة لي.

ومن الأمور التي أذكرها، كطفل وحيد في العائلة محاط بالحنان، وخاصة من قبل الوالدة عندما كنت ألعب مع الأطفال ممن هم في نفس سني، فأختلف معهم أو أخالفهم يقومون

محمد نصرالله

بالاعتداء علي وضربي، لم تكن أمي تقسو عليهم، بل تعاملهم بالحسن، وأحياناً تعطيهم أموالاً (آنه واحدة أو آنتين حسبما يتيسر لها في جيبها حينها)، من أجل كسب ودهم تجاهي، خاصة وأنها بدأت تشعر بالفخر لأن ابنها يشار له بالبنان ، كصبي مميز ومعروف، رغم أن بعض الأطفال كانوا يستغلون معاملة والدتي لابتزازها عند الحاجة.

وكانت أمي تحرص على أن تخيط لي بعض الثياب المزركشة المطرزة بألوان مختلفة وخاصة في الجوانب وفي اليدين، رغم أن هذا يكلفها كثيراً، ومن ذلك أنها كانت تخيط لي كوفية مطرزة بألوان زاهية ومميزة. وكنت في إحدى المرات أرتدي المطرز الجميل وأركض مع أطفال في مثل سني حول بيتنا الكبير الذي لا يلاصقه، وقتها، أي بيت، وبينما كنت أركض صدمني أحد الرجال وهو سقاء ماء يزود البيوت بالمياه، لاستعمالها للشرب، ويطيح بي أرضاً، وشعرت بضربة شديدة جعلتني أتألم في الرأس وبقية جسمي. ومن شدة ارتطامي بالأرض فقد تمزقت ثيابي الجميلة الجديدة، فما كان من الوالدة صاحبة الذوق الرفيع إلا أن طلبت من إحدى خياطات الحي خياطة ثوب أخرى جديدة بزركشة وتطريز أفضل.

وفي الحقيقة أن ذلك العامل السقاء لم يكن يقصد إيقاعي على الأرض، لكنه لشدة هرولته وقع هو وجواده، وكان نصيبي ما حصل لي عن طريق الصدقة. وقد وقف هذا الرجل وانتشلني من فوق الأرض مظهراً أسفه الشديد، ولم تقم أمي بلومه أو توبيخه لأنها تعرف أن ذلك حصل دون إرادته.

كانت جدتي والدة الوالد تنظر إليّ بعين الرأفة والتقدير، ولا ترضى أن يوجه أي أحد لي أية معاملة قاسية، ومن ذلك ما حدث لي عندما كنت في الصف الرابع الابتدائي، في العام الدراسي 1951 – 1952، حيث كانت الدراسة على فترتين، صباحية ومسائية، وبينهما فرصة ساعتين لتناول الغداء، فكنت لا أذهب إلى البيت وإنما أتناول رغيفاً مع بعض الجبن أو المربى، وأبقى في المدرسة استعداداً لدخول الصف في الفترة المسائية، وكنت أغتنم الفرصة لتعلم ركوب الدراجة الهوائية التي كان يؤجرها لنا المرحوم عبدالرسول إبراهيم إسماعيل، ولا يأخذ تعلمنا لقيادتها وقتاً طويلاً، وبعدها ننطلق بالدراجة التي كنا نستأجرها بآنتين في الساعة.

وذات ظهيرة ركبت الدراجة متوجهاً إلى بيت أحد الأصدقاء الذي تغيّب ذلك اليوم عن المدرسة، وهذا الطالب هو الزميل عوض عبيد اليماني، الذي يسكن خلف فندق اليماني الكائن في سوق الحراج (المقاصيص) وبالقرب من الكنيس اليهودي الذي أغلق في عام 1948، وبالقرب من بيت الأستاذ علي المدني والد حسن وصلاح وعادل، وفي أثناء امتطائي الدراجة وبالقرب من مسجد الخواجة (عند عيادة الإمام الحسين حالياً)، واجهت والدي فجأة وبيده سمك اشتراه، وكان من نوع الشعري، فقذفني بواحدة، إلا أنه لم يتمكن من إيقافي أو إصابتي أبداً، بل قدت الدراجة مسرعاً دون توقف إلى بيت عوض فوصلت واطمأنيت عليه، وكان يجلس برفقة الصديق صالح بوصيبع والصديق سالم سالمين وهو طالب من اليمن كان من أصدقاءعوض، ويدرس معنا آنذاك في المدرسة الشرقية، وكان من بين الطلبة طالب يماني آخر اسمه سعيد بريان، ثم رجعت على نفس الطريق إلى صاحب الدراجات، فأرجعت الدراجة وواصلت طريقي إلى المدرسة القريبة.

وبدأت كالعادة الحصتان المقررتان في ذلك اليوم، لكن بالي كان مشغولاً، طوال الوقت، في العقاب الذي ينتظرني من الوالد حينما أرجع بعد الدوام المدرسي، خاصة وأنه كان يُدّرس في القرى حيث كان الدوام صباحياً فقط. وعندما رجعت ذهبت حالاً إلى جدتي، فهي التي دائماً تحميني من غضب وعقاب الوالد،

خالي المربي رضي سلمان الموسوي

والدي حسين علي نصر الله

وأخبرتها بما جرى، فسألتني: هل أصابك ضرر من أثر الضربة بالسمكة؟ هل أنت خائف من الوالد؟ هل كان مسارك بالدراجة سهلاً ولم ترتكب أي حادث؟ فأخبرتها أن كل شيء على ما يرام، لكني خائف من شدة العقاب المتوقع هذا المساء، وقد قامت باحتضاني وقبلتني، وطلبت مني أن أعتذر إلى الوالد لأني أخطأت، «فأنت، كما قالت، لم تخبرنا عن تعلمك قيادة الدراجة، ومن أين لك النقود؟»، فأجبتها بأني جمعتها من نقود الغداء التي كنت أحصل عليها من الوالد، وقد خصصت جزءاً منها لتعلم قيادة الدراجة الهوائية التي أستأجرها.

ومن القصص الطريفة التي أذكرها أيضاً، عندما كنت في بداية المرحلة الابتدائية أتلقى الدروس في اللغتين العربية والإنجليزية والحساب في نادي العروبة، حيث كان خالي الأستاذ رضي سلمان الموسوي يعلم فيه الأطفال، وكنت أتلقى الدروس طبعاً بدون مقابل مادي، حيث كان خالي يهتم بي كثيراً. وفي إحدى المرات كنت أتسلى مع أحد الزملاء وكان لدّي قلم أبيض طول سيجارة، فتعمدت أن أضعه في فمي حينما أقترب مني خالي، وكان نظره ضعيفاً، فما أن رآني حتى أخذ العصا وهرول باتجاهي يريد ضربي ويخلصني من عادة التدخين. فلما رأيته جاداً في الموضوع، صرخت وقلت له هذه ليست سيجارة وإنما قلم أبيض، وبالكاد أنقذت نفسي من عقاب خالي الغاضب.

كان نادي العروبة يقع على شارع الشيخ عبدالله مقابل مجلس الشيخ خلف العصفور الذي انتقل إلى رحمة الله وقد أجّر بيته على خالي. وكان يتكون من طابقين، مجلس كبير في الطابق الأرضي ومطبخ وحجرتان وحمام ومرحاض، أما الطابق الثاني فيتكون من ثلاث غرف، واحدة كبيرة، واثنتان صغيرتان، أما الطابق الثالث فيتكون من حجرة كبيرة ذات أبواب ثلاثة مقابلة للشمال. وكان يوجد في الطابق هذا مرحاض وحمام وسطح صغير مرتفع يبنى خصوصاً للمتزوجين لأنه معزول عن بقية السطح الكبير. أما في الشتاء فكان خالي يدرس الدروس الخصوصية في مجلس هذا البيت وكان يأتي الطلبة له من أماكن عدة، بينهم بعض كبار السن الذين فاتهم التعليم، لكن حماسهم لتلقي العلم كان كبيراً.

ومن الجدير بالذكر أن والدي كان يخبرني بأنه تعلم القرآن الكريم واللغة العربية والحساب على يد معلمة وليس معلم. وكان خالي في بعض الأيـام يذهب إلى البيوت لتدريس بنات عائلة معينة حسب الطلب، فبالنظر إلى أنه كان يستلم راتباً ضعيفاً صار يخصص معظم وقته في التدريس صباحاً ومساءً لكي يستطيع تغطية المصاريف، خاصة وأنه يعيل عائلة كبيرة مكونة من سبعة أشخاص يعيشون في بيت بالإيجار، لأنه لا يمتلك بيتاً خاصاً، لأنه بعد الزواج انتقل من البلاد القديم مسقط رأسه إلى المنامة. في البداية سكن مع زوجته في بيت عائلتها لكن بعد ازديـاد عدد أفـراد العائلة، اضطر لتأجير هذا البيت الواسع في شارع الشيخ عبدالله الرئيسي.

كان والد خالي السيد سلمان السيد مكي السيد رضي الموسوي رجـلاً معروفاً في البحرين عامة وفي البلاد القديم خاصة، وكان أحد المؤسسين لمدرسة المباركية العلوية في البلاد القديم، وهناك صورة تذكارية توضح ذلك.

وكان جدي هذا طوّاشاً مـعـروفـاً على مستوى الخليج آنذاك، وليس على مستوى البحرين وحدها، وتوفي على إثر سكتة قلبية أصابته، وهو على ظهر باخرة متجهة إلى مـوانـئ الخليج، فـأنـزل مـن الباخرة ودفن في البلاد القديم.

ولكثرة سفراته، تـزوج مـن عائلة في أبوظبي أنجبت منه ولدين، وهما الخالان السيد محسن والسيد جواد اللذان وصلا إلى البحرين بعد قضاء معظم طفولتهما في أبوظبي، بعد أربعة عشر عاماً من وفاة والدهما، فعاشا في كنف العائلة هنا في البحرين.

وبدأ خالي الأوسط ، السيد محسن، حياته بالعمل في عدة أشغال بسيطة للإنفاق على والدته وأخيه، وقد استأجر لهم منزلاً بسيطاً وتنقلوا من منطقة لأخرى حسب الظروف المادية، أما خالي الأصغر، السيد جواد، فقد التحق بالدراسة في المدرسة الغربية وقد ساعده خالي السيد رضي بدروس خصوصية حتى يتمكن من اللحاق ببقية الطلبة.

وسرعان ما انسجم الأخوان مع أجواء البحرين وعاشا حياتهما الطبيعية. فخالي السيد محسن، بعد أن اصبح شاباً تزوج من ابنة إحدى الأسر البحرينية واستقر في عمله الخاص في بقالة قرب سوق الخضرة القديم، حتى وصل إلى مستوى جيد.

أما خالي السيد جواد فقد أنهى المرحلة الابتدائية عام 1955–1956، وانضمّ إلى سلك التعليم في المدارس الابتدائية مع التحاقه بدورات تدريبية خاصة كانت تقوم بها دائرة المعارف آنذاك، وقضى في التعليم الابتدائي نحو أربعين عاماً متواصلة، قبل أن يتقاعد.

بصراحة

١٢ يــوليــو ٢٠٠١

يوم انبثاق المنبر التقدمي

يشكل الثاني عشر من تموز (يوليو) عام ٢٠٠١، انعطافه هامة وتاريخية في العمل السياسي المعاصر، حيث أعلن التيار اليساري التقدمي في البحرين، ممثلاً في مناضلي جبهة التحرير الوطني، التنظيم العريق الذي تشكّل في منتصف خمسينات القرن الماضي، عن وجودهم العلني في تجمع كبير فاق عدد الحضور فيه ٤٠٠ شخص، في اللقاء التشاوري الذي أدى فيما بعد إلى الإعلان عن تأسيس المنبر التقدمي.
هذا الحدث جاء بعد الانفراج السياسي في فبراير ٢٠٠١، عندما تم التصويت على ميثاق العمل الوطني في ١٤ و١٥ فبراير ٢٠٠١، بإجماع وطني قلَّ نظيره في التاريخ السياسي للبحرين، حيث تم تبييض السجون من المعتقلين والسجناء السياسيين وعودة المنفيين والغاء قانون أمن الدولة.

فاضل الحليبي

فبعد عودة رفاقنا من المنفى ومعهم العديد من قادة الحركة الوطنية والشعبية في البحرين نشط الحراك السياسي، ونشأ وضع سياسي جديد كان يتطلب التعاطي معه بأساليب ورؤى جديدة لكي تواكب الإصلاح السياسي والتغيير الحادث في البلاد، وفي هذا الإطار تمّ الإعلان عن قيام المنبر الديمقراطي التقدمي.

طوال تاريخها تعرضت جبهة التحرير الوطني البحرانية لضربات بوليسية قمعية بدأت في 1957، أي بعد عامين على تأسيسها وتحديداً بعد ضرب وإنهاء هيئة الاتحاد الوطني في نوفمبر 1956، الحركة التي قادت نضال شعبنا ضد الاستعمار البريطاني والرجعية في تلك الفترة من تاريخ النضال الوطني لشعبنا.

كانت بعض تلك الضربات البوليسية التي تعرضت لها جبهة التحرير موجعة جداً في مداها وآثارها، كتلك التي تعرضت لها الجبهة في عام 1986، واعتقد البعض أن جبهة التحرير الوطني البحرانية قد انتهت ولن تقوم لها قائمة ولم يعد لها وجود في الداخل، وهذه ليست المرة الأولى التي تتعرض لها لحملات اعتقالات قمعية سبق أن تعرضت لها.

ولكن جذوة الجبهة لم تنطفأ أبداً رغم قسوة ىالظروف، حيث الجذور الضاربة لها في عمق تراب الوطن مثل نخيل بلادي، ولا تستطيع أي قوى اقتلاعها من الأرض، وكما عبّر لينين مرة فإن (الرفيق لوحده يشكل منظمة حزبية)، فالنواة الحزبية كانت تنشط هنا وهناك وبهدوء لتبقى راية الحزب عالية لا تسقط بالرغم من قوة الرياح والعواصف العاتية.

أعتقد البعض بأنه لم يتبقى من مناضلي جبهة التحرير، على حد تعبيرهم غير (فلول جتوب) وبالإمكان احتواءهم من خلال تأسيس تجمع وطني أو غيره من المسميات، حدث ذلك في منتصف تسعينيات القرن الماضي، وهو مشروع باء بالفشل، ويعود هذا لثبات الرفاق على موقفهم المبدئي بالتمسك بحزبهم وعدم التفريط به أو التخلي عنه في الظروف الصعبة، لهذا كان عليهم الاستعداد للتجربة الجديدة، أي تجربة العمل العلني، وكيفية استقطاب من غادر التنظيم في محطات مختلفة، ممن أصبحوا مستعدين للتجربة الجديدة مع بداية الانفراج السياسي في 2001.

كان الرفاق الشباب على علم بما يحضر له البعض: (الاحتواء في البداية، والإقصاء لاحقا) هذا ما حدث في أكتوبر من عام 2001 في نادي العروبة، وأثبتت الأحداث اللاحقة صحة هذا الموقف، بالرغم من كل هذا، كان الإعداد يجري بهدوء بين قلة من الرفاق أطلق عليهم رفيقنا أحمد البوسطة في أحد مقالاته المنشورة في الصحافة المحلية (فرقة الكومندوز) التي عملت بصمت وجدية على مدار أشهر قبل أن يتوسع فريق الاعداد ويزداد عدده وتبدأ عملية إعداد القوائم وبالأسماء التي سوف تحضر ذلك الحدث التاريخي بالإعلان عن تشكيل المنبر الديمقراطي التقدمي، بحيث كان الهدف حضور أكبر عدد من الرفيقات والرفاق والأصدقاء من المحسوبين على تيار جبهة التحرير من أجيال مختلفة.

١٢/٧/٢٠٠١ انعطافه هامة وتاريخية في العمل السياسي المعاصر

تعرضت جبهة التحرير الوطني البحرانية لضربات بوليسية قمعية بدأت في ١٩٥٧

كان التحضير والإعـداد يمضيان من خلال الإتصال بأكبر عدد من الرفاق والرفيقات توزعت المهام على الرفاق (الاتصالات، الاستعدادات اللوجستية، لجنة التنظيم لذلك الحـدث التاريخي) بعد أكثر من خمسة وأربعين عاما من النضال الوطني في ظروف العمل السري، وكانت التساؤلات تطرح من قبل الرفاق في الاجتماعات واللقاءات عن طبيعة التنظيم الجديد (برنامجه السياسي والفكري والأهداف والنظام الأساسي) وهل يختلف عن جبهة التحرير(بالأخص الهوية الفكرية) كانت الآراء تؤكد على أهمية ابراز الهوية الفكرية (هذا ما حدث لاحقاً في النظام السياسي للمنبر التقدمي) الذي نصّ على أن (المنبر التقدمي تنظيم سياسي حزبي يتبنى المنهج العلمي المادي الجدلي والتاريخي في تحليل الواقع وفهمه).

بالمناسبة طرحت العدد من الأسماء للتنظيم الجديد سواء في مرحلة الاعـداد أو في يوم الاجتماع حيث رجح المسمى الذي اعتمد لاحقاً: (المنبر الديمقراطي التقدمي) من خلال الاقتراع السرى على الأسماء المقترحة، وبعد المناقشات والمداولات للعديد من المقترحات والرؤى بما فيه النقاط الموجودة على جدول الأعمال، استمرت الحوارات حتى المساء من ذلك اليوم، حيث اختتم اللقاء بانتخاب لجنة تحضرية من تسعة من الرفيقات والرفاق، تولت التحضير للاجتماع التأسيسي الثاني في 14 سبتمبر 2001، في فندق الدبلومات.

تولت اللجنة التحضرية اعداد النظام السياسي والبرنامج، وقائمة الأسماء المؤسسة للتنظيم لكي يتم تقديمها في طلب اشهار الجمعية إلى وزارة العمل، التي كانت هي المسؤولة عن الجمعيات والاتحادات في البحرين، قبل أن تتحول المسؤولية إلى وزارة العدل في عام 2005.

وتكّللت جهود اللجنة بالنجاح بانعقاد المؤتمر التأسيسي لكي ينتخب مجلس إدارة لجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي بعد اشهارها بتاريخ 10/10/2001، حيث تمّ انتخاب أول مجلس إدارة بتاريخ 9 نوفمبر 2001، وكان أول رئيس لمجلس الإدارة الرفيق القائد الراحل أحمد الذوادي، ومن القرارات الهامة التي اتخذها التقدمي الإعلان عن المشاركة في انتخابات المجالس البلدية والنيابية في مايو 2002، وأكتوبر 2002.

في فضاء «مشق» للفنون

احتفالية باليوم العالمي لنيلسون مانديلا

قلة نادرة من العظام الذين اتخذت الأمم المتحدة قراراً بأن تجعل من ذكرى عيد ميلادهم يوماً عالمياً يُحتفل به في مختلف أرجاء المعمورة. في مقدمة هؤلاء يأتي الزعيم الوطني والأممي نيلسون مانديلا، الذي مرت أمس الذكرى المئة لميلاده في الثامن عشر من يوليو/ تموز عام 1918.

نيلسون مانديلا هو من طراز الزعماء العظام، الذين يمكن أن نصفهم بالأيقونات، التي جاد بها القرن العشرون، مثل المهاتما غاندي وتشي جيفارا، ممن كرّسوا حياتهم للنضال من أجل العدالة والحرية والحقيقة، ولم يكونوا يبتغون من وراء ذلك مجداً شخصياً أو مصالح، هم الذين إما عاشوا حياة زاهدة، كحال غاندي، أو استشهدوا وهم يقاتلون قوى البطش والاستبداد في معارك غير متكافئة كحال جيفارا، أو أفنوا السنوات الطوال في السجون كحال مانديلا نفسه الذي كان مناضلاً في سبيل إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

هذا المناضل الصلب، غير المهادن، والشجاع أظهر شجاعة أخرى لا تقل جلالاً ووهجاً، حين قدّم الدرس الأعظم في التسامح والغفران والحوار، فعندما أصبح في وضع كان بإمكانه فيه الانتقام من سجانيه وقاهري شعبه، اختار الطريق الآخر، الذي لا يسلكه إلا النبلاء والقديسون، فعهد إلى القس المناضل ضد العنصرية ديزموند توتو رئاسة "لجنة المصالحة والحقيقة للتحقيق العادل والعلني مع المتهمين في جرائم القمع والقتل خارج القانون"، لكن ليس بهدف الانتقام منهم ومعاقبتهم، بل وضع على عاتق تلك اللجنة مهمة الصفح عن هؤلاء مقابل اعتذارهم لضحاياهم. وفي هذا قال قولته الشهيرة "نغفر ولكننا لن ننسى".

في يومه العالمي كان مانديلا حاضراً في البحرين في احتفالية احتضنها فضاء مشق للفنون، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة، وحضرها جمهور واسع من مختلف الأجيال، تضمنت كلمات للمنظمين وبعض الضيوف، كما تضمنت أنشطة فنية، من خلال معرض بورتريه لمانديلا لعدد من الفنانين التشكيليين البحرينيين: محمد المهدي، علي خليل، محمود حيدر، علي الصميخ، ناجي سوار، علي البزاز، حمد الغايب، عبد الأمير الحايكي. كما قدّم الفنانان حسن حدّاد ومحمد المرباطي مفطوعات موسيقية متصلة بجو المناسبة.

هل هناك ديمقراطية غير ليبرالية (٤ – ٤)

وقد تم تحديد النهج الأساسي لأول مرة في مُؤلَف John Gerring و Michael Coppedge ‘تصوّر وقياس الديمقراطية: النهج الجديد’، الذي نُشرَ في عام ٢٠١١ في مجلة ‘ وجهات نظر حول السياسة’ Perspectives on Politics. تنبثق القطعة من عدم وجود إجماع علمي حول كيفية تصور وقياس، وبالتالي مُقارنة الطابع ‘الديمقراطي’ للأنظمة. وكما يُلاحظ المؤلفون، إن عدم وجود اتفاق واضح لهُ عواقب نظرية وعملية على حدّ سواء؛ وبدون طريقة ما لتحليل أنواع الأنظمة السياسية عبر الزمن وعبر البُلدان ليس لدينا وسيلة لتسجيل التقدم أو التراجع حول هذه المسألة الحيوية، وشرحها، والكشف عن عواقبها، أو التأثير على مسارها في المستقبل. ‘ويُجادلون بأن المصدر الرئيسي لعدم التوافق هذا هو تعقيد ‘الديمقراطية’ وقابليتها الأساسية للتنافس كمفهوم. ويصرُّونَ على القول بأن ‘الديمقراطية’ هي ‘مفهوم مُتعدد العناصر’ يتكون عادةً على الأقل من ستة أبعاد مُتميّزة – إنتخابية، وليبرالية، وأغلبية، وتشارعية، وتداولية، ومُساواة – ويجب على النظريات التفسيرية أن تُسجل هذه الأبعاد المُتميّزة. ويقولون عن نهجهم أنهُ ‘تاريخي، ومُتعدد الأبعاد، ومُفصّل، وشفاف،’ وأن يشمل النظر في بعض العقبات العملية التي تحول دون تطبيقهَ والطُرُق التي يمكن بها التغلُب عليها.

ترجمة:
غريب عوض

بقلم:
Jeffrey C. Isaac

إن مُلاحظتهم ليست معيارية. إنها تجريبية–تحليلية: نحنُ لا نقترح أي تعريف مُحدد للديمقراطية (بشكل عام). نحنُ نترك هذا للآخرين. هدفنا هنا هو استيعاب مُختلف المفاهيم المُمكنة للديمقراطية دون إصدار أحكام بشأن الكيفية التي يُمكن بها دمجها أو كيفية إسهامها في فهرس موجز.إدِعائنا هو أن هذه المفاهيم الستة تصف موضوعنا بطريقة شاملة إلى حدٍّ ما، وأن كل مفهوم مُتميّز منطقياً وهو ذا قيمة بشكل مُستقل – على الأقل بالنسبة لبعض المُنظرين. ‘ولعل الشيء الأهم بالنسبة لأهدافنا يَصُرُّ Gerring و Coppedge والمُتعاونون معهما على أن يظَلوا غير مُلمين بمعنى ‘الديمقراطية’ على وجه التحديد بحيثُ يُمكن إيجاد مجموعة من المشاريع البحثية بشأن العمليات المُتنوعة لإرساء الديمقراطية وإزالة ألا ديمقراطية على مر الزمان والمكان: إن هدف تلخيص نوع النظام السياسي في البلد هو أمرٌ بعيد المنال. وكما رأينا، فإن مؤشرات الديمقراطية الحالية تُعاني من مشاكل خطيرة تتعلق بالتصوّر والقياس. في حين أنهُ تم اقتراح العديد من المؤشرات الجديدة على مدى العقود الماضية – جميعها تهدف إلى تقديم تسجيل نقطة واحدة التي تعكس بدقّة وضع الأنظمة السياسية في البُلدان – إلا أنهُ لم ينجح أيٌّ منها في التوصّل إلى قياس موثوق ودقيق لهذا المفهوم الصعب. في رأينا، إن النهج التقليدي ناقص لأن المُهمة التي كلف بها نفسه أمرٌ مُستحيل. إن طبيعة الديمقراطية المُجرَدة والمُتنازَع عليها تُعرقل التنفيذ الفعال. هذه ليست مشكلة يمكن حلها – على الأقل ليس بطريقة قاطعة ... وهناك مُقاربة أكثر فائدة في هذا الموضوع وهي الاعتراف بتعدد مفاهيم الديمقراطية، وضمن كل مفهوم يتم التقسيم إلى أجزاء.

وبإيجاز، باتباع هذا النهج، تُغيّر الأنظمة أهداف التحليل لديها؛ ففهمها يتطلب مجموعة من المفاهيم والتمايُزات والمؤهلات؛ وليس من الحكمة، إن لم يكُن مُستحيل، أن تشترط، بطريقة بسيطة أو أساسية، ما هي الديمقراطية وما ليس هي الديمقراطية.’ ولهذا السبب بالذات، أقول، إن عدم فائدة علم الاجتماع فيما يتعلق بمفهوم ‘الديمقراطية غير الليبرالية’ لا يمكن تقييمه إلا بطريقة عملية. هل يُساعِدُنا في شيء أن نفهم أشياء مُعينة عن المشاريع السياسية للحركات والقيادات السياسية المُعاصرة المُناهضة لليبرالية، وعن التغييرات المُمكنة أو المُحتملة يتم وضعها بإسمها؟ بالتأكيد نعم. هل لديها حدود، وهل الظواهر التي يسعى المُصطلح إلى اقتناصها تَعترف بتصنيفات أُخرى مُمكنة؟ بالتأكيد نعم.

بهذا المعنى، إن الجواب الاجتماعي العلمي المعقول الوحيد للسؤال ‘هل يوجد ديمقراطية غير ليبرالية؟ هو مؤهل: بالتأكيد هناك ظواهر تعترف بهذه التسمية، ولكن هل هذه التسمية كافية أم لا، أم هي أفضل تسمية، أو أنها مُناسبة في لحظة من الزمن كما كانت في لحظة أُخرى، لا يمكن تحديد ذلك إلا عن طريق مُجادلات وتحليلات اجتماعية علمية مُحددة. وعلى نفس المنوال، هل النظام الذي تقوده حكومة ‘الديمقراطية غير الليبرالية’ انتقل بثبات نحو النظام الاستبدادي الكامل لا يمكن تحديد هذا إلا عن طريق مُجادلات وتحليلات مُحددة. وليس هناك ما يدعو إلى أن يتوقع المرء اجماعاً حول هذه المسائل في القريب العاجل.

الفعل السياسي: دفاعاً عن الديمقراطية الليبرالية

إذن، أنا لا أعتقد أن فكرة ‘الديمقراطية غير الليبرالية’ يجب اعتبارها عديمة الفائدة أو أنها مُضلِلة أو حتى أنها مُبرّئة للمُناهضين لليبرالية. إنها تُشير إلى شيء مهم يحتاج إلى الفهم والتحليل، كنوع من الشرعية، أو تطلُعات سياسية لأنصار وصف الذات من ‘الديمقراطية غير الليبرالية’، أو ربما حتى ‘ كنوع أدنى مُتضائل من الأنظمة الديمقراطية.

إن أفضل طريقة لنا نحنُ المُلتزمُون بالديمقراطية الليبرالية التعدُدية – ومن اجل زيادة تعميق أشكالها المؤسسية – لشرْح والدفاع عن قيمنا هو مُعارضة الأشياء السيئة التي يتمُ تنفيذها بإسم ‘الديمقراطية’ عن طريق انتقاد بحذر ما هو خطا في هذه التفسيرات ‘للديمقراطية’ وتقديم دِفاع مُقنِع عن الديمقراطية الليبرالية التعدُدية. إن الزعم بأن هذه الأشياء السيئة ليست ‘ديمقراطية’ حقاً على الإطلاق هو أن تلعب لعبة دلالية لفظية أساسية. إذا كان من المُمكن لهذه اللعبة أن تفيد، قد يكون من المُفيد المُحاولة. ولكني أشك في أنها يمكن أن تُفيد.

سبب واحد مفاهيمي وتاريخي. حتى إن مُنظرين من مثل المُتَوفى كلود ليفورت Claude Lefort أدرك مُنذُ زمنٌ بعيد، بأن الديمقراطية هي فكرة في أصلها مُنفتحة وتنافسية في جوهرها. وهذا هو السبب في أن الكثير من العاملين في السياسة يزعمون العمل بها، البعض منهم جيد والبعض الآخر سيء جداً. ليس هناك بديل، نظرياً أو سياسياً يُكمِل ويُشارك في ديمقراطية تنافُسية. وهذا معناه فهم مرونة الفكرة الديمقراطية، وطرح المُحاجات المُقْنِعة لسبب كون أية تفسير للديمقراطية يرفض مركزية الحُرية المدنية، والتعدُدية والتنافُس هو الشرط المُؤدي إلى دكتاتورية بقشرة ديمقراطية، ولماذا في العالم الحديث تكون الطريقة الأخلاقية الشرعية الوحيدة لإقامة الديمقراطية كنظام مُستمر للحكومة الذاتية في مُستوى الدولة الوطنية هي من خلال الديمقراطية الليبرالية. ولكن هناك سبب ثان لا يمكن أن يكون صالحاً، وهذا لهُ علاقة ليس بمُجرد مرونة فكرة الديمقراطية، وإنما بسبب حدود المُمارسات والمؤسسات التي كثيراً ما جاءت هذه الفكرة تبريراً لها.

في ‘الغرب’ – المنطقة التي تشمل الآن كلُ أراضي الاتحاد الأوروبي،

من ضمنها أغلب ما كان يُطلق عليها سابقاً 'أوروبا الشرقية' – هذه هي المُمارسات الديمقراطية الليبرالية أو، بشكل أدق، هي المُمارسات التي تُشير إليها وتصفها فكرة 'الديمقراطية الليبرالية'. وهذه المُمارسات هزيلة وضعيفة، وكذلك تَعجُ بعدم المُساواة وعدم العدالة. وفي الواقع، بشكل أو بآخر أصبحت هي نفسها غير ليبرالية أو على الأقل تميل إلى هذا الاتجاه. من الولايات المتحدة إلى ألمانيا وإلى الجمهورية التشيكية وإلى أستراليا وإلى البُرتُقال وإلى رومانيا:

يوجد هناك تقريباً مُعارضة سياسية مفتوحة مشروعة، مُعارضة ومُنافسة. ولكن يوجد هناك أيضاً تَكتُلات لنُظُم سياسية حزبية ومؤسسات مُحتَجَزَة من قبل الدولة. وبالرغم من أن ليس هناك منع قانوني على تنظيم أحزاب جديدة، إلا أن هناك معوقات كبيرة – انتخابية وبيروقراطية ومالية وأيديولوجية – لتشكيلها؛

توجد هناك حُرية تشكيل الجمعيات ولكن هناك أيضاً التفاوت المادي الذي يُمكّن بعض الجماعات ذات الامتيازات ويضع عراقيل رهيبة أمام العمل الجماعي للآخرين؛

توجد هناك حُرية الكلام والتعبير، ولكن كذلك الاحتكارات واحتكارات القلة للإعلام العام الذي يُكبّر بعض الأصوات على حساب أصوات أُخرى، وكذلك نزاعات غير محلولة حول 'حيادية الشبكة' التي تُهدد بتقليص إمكانية الوصول إلى المُنافسات حول 'حيادية الشبكة' التي تُهدد إمكانية وصول وسائل الإعلام الجديدة إلى أعداد كبيرة من الجماهير؛

يوجد هُناك حُريات مدنية، ولكن كذلك أشكال سُلطوية من المُمارسة السياسية، والتَجَسُس على المُعارضة وأحياناً مُعاقبتهم، والإنشغال 'بالأمن الوطني' و 'أمن الوطن' الذي يُقيّد رسمياً أو غير رسمي النقاش السياسي؛

توجد هناك مُساواة قانونية لغالبية المواطنين إن لم يكن جميعهم، ولكن أيضاً عدم مساواة مادية ضخمة ضمن المجتمعات وعبر 'العالَم الديمقراطي' وغالباً ما تندرج مثل هذه التفاوتات تحت إسم 'النيوليبرالية'، وينتج عنها الحِرمان ولكنها ضخمة أيضاً من الناحية الأمنية لكثير من شرائح المجتمع وأحياناً لدول بأكملها (خُذ مثلاً اليونان بعد الأزمة المالية). وفي مواجهة هذه التفاوتات، يُمثّل التراجع العالمي للأحزاب الاجتماعية الديمقراطية إنتكاسة كبيرة للسُكان – بمن فيهم الشباب – الذين يُعانون من انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي؛

يوجد هناك مفهوم مساواة المواطنة، ولكن هناك أيضاً قوانين وأنظمة التي تَصف ملايين البشر بإسم 'المُقيمين الغُرباء' أو 'الغُرباء غير الشرعيين' أو 'المُهاجرون غير الموثّقين' وهذا يُبرر جهود تهميشهم أو ترحيلهم، وغالباً معاملتهم كأن ليس لهم حقوق وأحياناً حتى معاملتهم وكأنهم مُجرمين أو بمُجرد وجودهم هناك أو وجودهم ذاته في الحياة؛

يوجد هناك حالة مدنية مُحايدة جنسانياً، ولكن هناك أيضاً أشكال راسخة قانونياً من النُظُم الأبوية، خاصةً في مجالات قانون الأُسرة وقوانين العُنف ضد الجنس الآخر، كما يوجد هناك أيضاً تنافُس على هذه المُمارسات الأبوية، وردود عنيفة ضد هذه المُنازعات.

وبإيجاز، هناك يوجد كلُ شيء عن البُنية المؤسسية والبُنية الاجتماعية التحتية للديمقراطيات الليبرالية التي أدت إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وإلى الأزمة اليونانية عام 2014، وإلى الأزمة البلغارية عام 2013، وإلى ظهور المُناهضين لليبرالية، الكثير منهم يطلقون على أنفُسهم 'الديمقراطيين غير الليبراليين'، في جميع أنحاء أوروبا، من هنغاريا وبولندا إلى فرنسا والمملكة المُتحدة. وهذا ليس مُقتصراً على أوروبا ويمكن تعريفه ببساطة بكلمتين: دونالد ترامب Donald Trump.

وهكذا، فإن الديمقراطية الليبرالية تسمح – بطريقة مُعقدة، لا ريب في ذلك، بظهور العديد من القوى المُناهضة لليبرالية التي تُنافسُها. وتحدث الكثير من هذه المُنافسات والنزاعات على أرض 'الديمقراطية في حد ذاتها. وهي ليست مُقتَصَرَة على بلد واحد أو منطقة واحدة. فهي عالمية النطاق، وتشمل شبكات عبر وطنية وتحديات عبر وطنية. وكما يُجادل إفان كراستيف Ivan Krastev في مقال لهُ نُشرَ في مجلة الديمقراطية: 'إنما نَشهدُ في شرق وسط أوروبا ليس أزمة في عملية نشر الديمقراطية بل هي أزمة حقيقية في الديمقراطية الليبرالية نفسها، وذلك بسبب اخفاقات اقتصادية كُبرى، ورد فعل شعبي عنيف ضد العولمة وبعض الاعتقادات الأساسية في التعدد الثقافي الليبرالي، وتراجُع في دور أوروبا والاتحاد الأوروبي في السياسة العالمية. والأزمة في شرق وسط أوروبا ليست مُختلفة اختلافاً جذرياً عن أزمة الديمقراطية الليبرالية التي نُشاهدها في أوروبا الغربية وحتى في الولايات المتحدة. وبسبب ضعف المؤسسات وقصر التجربة الديمقراطية، فإن دول شرق وسط أوروبا أكثر ضُعفاً بكثير من الديمقراطيات الليبرالية؛ ولكن في النهاية، هذه هي نفس الأزمة.'

إن هؤلاء النفر منا الذين يعتقدون أن الديمقراطية الليبرالية هي الشكل الوحيد من الديمقراطية المُتوافقة مع الحُريات المدنية في العالَم الحديث ليس لهم خيار إلا أن يفهموا قوة الديمقراطية الليبرالية وحدودها العملية والمعيارية على حدٍّ سواء؛ وأن يتشاركوا ويندمجوا وبطريقة لا أدرية يتنافسوا مع تلك الحركات الاجتماعية والقوى السياسية التي تتحدى هذه القيود بطُرُق تتوافق مع الحُريات المدنية والتعدُدية؛ وأن تُعارض وعلى أمل أن تلحق الهزيمة بتلك القوى التي تتحدى هذه القيود بأساليب مُعادية للحريات المدنية والتعدُدية السياسية والليبرالية في حد ذاتها. وفي حين أنني في هذه الورقة قد ركزتُ انتباهي على خطاب النموذج الذاتي 'للديمقراطية غير الليبرالية' المُرتبطة بالشعبويين اليمينيين في أوروبا وفي الولايات المتحدة، إلا إن هناك أشكال من الشعبوية اليسارية، مثل 'الثورة البوليفية' التي أشاد بها هوغو شافيز Hugo Chávez وخليفتهُ نكولاس مادورو Nicolas Maduro، وذاك يُهددُ أيضاً المؤسسات السياسية الديمقراطية الليبرالية، وهُما يَعِدان باستبدال حكومة التمثيل والحُريات المدنية بشكل من الديمقراطية أكثر شعبية وأصالة. إن مثل هذه الأشكال من الشعبوية المُناهضة لليبرالية تتغذى على الإخفاقات الحقيقية للديمقراطية الليبرالية، وتطرح تحديات حقيقية أمامها، وهي تنطلقُ جزئياً من خلال الوعد بإرساء 'سيادة شعبية' أكثر واقعية. إن الطريقة الوحيدة في الدفاع عن الديمقراطية الليبرالية في وجه هذه التحديات هي ان ندحض مثل هذه الوُعود، وفي الوقت نفسه أن يتم نقد وتحسين الديمقراطية الليبرالية نفسها. وهذا تحد على جميع المستويات السياسية، من الحي إلى الدولة الوطنية إلى الأشكال العابرة والعالمية من الحُكم.

وللعودة إلى السؤال المُحفز لهذا المقال: هل يوجد هناك ديمقراطية غير ليبرالية؟

نعم يوجد. هناك ديمقراطية غير ليبرالية، كطموح وسياسة، وهي شيء يجب أن يتم فهمه ونقده من قبل الديمقراطيين الليبراليين.

وفي الوقت نفسه، الديمقراطية الليبرالية ليست هي الديمقراطية نفسها. إنها شكلٌ جُزئي من الديمقراطية وشكلٌ ضعيف للديمقراطية التي يتطلب الدفاع عنها مُنافسة وتوسعة وتعميق شديد.

وهذه ليست قضية يمكن تسويتها من خلال مرسوم دلالي لفظي أو من خلال جهود لتحديد 'التمدُد المفاهيمي'. لأن السياسة هي تمددُ مفاهيمي ومُنافسة معيارية وسُلطة مؤسسة. إن 'الحلول' الوحيدة المُمكنة هي حلول سياسية، والحلول السياسية الوحيدة التي تستحق الدعم هي تلك التي تترك الإمكانيات مفتوحة لاحتمال وجود تنافس مُستمر، وتَردُّدٌ وحل.

إن أفضلُ ما نستطيع أن نُساهم به نحنُ معشر المُنظرين السياسيين وعُلماء الاجتماع في هذه المُنافسات والصراعات المُستمرة من خلال وضع حسابات دقيقة حول مجموعة المعاني المرتبطة بمفاهيم مُهمة 'الديمقراطية غير الليبرالية' والخطاب التبريري الذي يتم في التعرُّف على؛ الأشكال الفعلية للتنافس التي تخدمها هذه الخطابات؛ والطُرُق التي تؤثر بها هذه المُنافسات على توزيع السُلطة السياسية، وتوطيد أو إضعاف أو تقويض الأنظمة السياسية التعدُدية الديمقراطية الليبرالية؛ ورهانات هذه المنافسات للأفراد والمجموعات المُتنوعة التي تسكن معاً في عالم السياسة.

انتهى

٢٠١٨/٠٣/١٢

حياة في الشرفة

عصمت الموسوي

زرتهُ في مطلع شهر نوفمبر عام 1989 في لبنان، وكنتُ بصدد مهمة صحفية، وجلسنا منذ اليوم الأول في شرفة شقته الجميلة بمنطقة الحازمية في بيروت لوضع مخطط شامل لمهمتي التي امتدت على مدى أسبوعين، وتضمنت انجاز تغطيات إخبارية وقصصية وحوارات صحفية شاملة في لبنان الذي كان على مشارف توديع الحرب الأهلية التي امتدت 15 عاما.

وبقدر ما ساهم هذا الصديق الصحفي في تسهيل مهمتي وإيصالي إلى الأماكن والشخصيات المهمة ورسم لي خريطة تحركاتي الشاقة في بلد مقسم ومحكوم بالمعابر والحواجز الجغرافية وخطوط التماس العسكرية والنفسية، توطدت علاقتي بزوجته وأبنائه وجيرانهم والحي والبقالة الصغيرة والصالون النسائي والبوتيك والسائق وعاملة المنزل وكل من له صلة قرابة أو صداقة أو تبادل خدمات بهذه العائلة الصغيرة التي تقيم في الطابق الثالث لعمارة بنيت على الطراز المعماري القديم ، لكن شرفة منزله الواسعة ظلت راسخة في مخيلتي بعد أن بهتت كل الوان وتفاصيل تلك الرحلة الشاقة والشيقة والمثمرة، حيث كنا نقضي فيها جل وقتنا.

وبسبب ضيق الشقة وانعدام وجود متسع لضيف طارئ، صارت الشرفة هي مكتبي الأساس، الشرفة في البلدان المعتدلة المناخ تعد مرفقاً من مرافق البيت خصوصا في ظل صغر مساحة المكان ومحدوديته، اخترت فندقا قريبا من هذا البيت توفيراً للوقت والمال مستمتعة بالمشي في طقس نوفمبر اللبناني البارد والمنعش.

في الصباح وقبل أن أصعد السلالم إلى الشقة، أرنو ببصري إلى الأعلى حيث الستائر المنسدلة تجنبا للشمس، فإذا ابتعدت تم ازاحتها ودخل النور والهواء والحياة والسلام والتحيات وتبادل الكلام مع الجيران والمارة والباعة، هنا استفتح نهاري واقرأ صحف الصباح وأحضر مادتي وأتناول المناقيش وأشرب القهوة السوداء التي اعتدت عليها في لبنان، واطل منها على احد أحياء بيروت الحيوية.

من هذا المكان أجري اتصالاتي الهاتفية مع المصادر ومع صحيفتي وعائلتي وأبنائي عبر خطوط اتصالات دولية ومرتفعة السعر في ذلك الوقت من الزمان، كما واستمتع بالشرفة الجميلة المزدانة بالأصص والازهار والقوارير المعلقة المزروعة بالنعناع والريحان والزعتر، ألقي التحيات والسلام على الجيران المجاورين والمقابلين لنا.

اما صاحبها صديقي وزميل المهنة فهو صحفي لبناني ينتمي للطبقة الوسطى وأب لأربعة ابناء، ستنتهي مهمتي الصحفية واعود الى بلدي وتنتهي الحرب الأهلية ويصير لبنان مزاراً صيفيا أقصده في كل موسم بادئة من بيت أصدقائي ومن شرفتي اللطيفة، وكنت كلما زرتهم يتبدى لي حجم التحولات في حياتهم الأسرية والذي ينعكس على تلك الشرفة:كبر الصغار وتخرجوا من الجامعة وحصلوا على الوظائف وضاقت بهم الشقة الصغيرة وتأخر زواجهم بسبب شح السكن وغلائه، لذا لم يبارح احد منهم تلك الشقة الصغيرة.

أستطيع القول إن ربة المنزل استغلت كل ركن فيه ووظفته بشكل هندسي ابداعي وجميل، محاولة قدر الإمكان عدم المساس بأجمل ركن فيه وهو الشرفة، إلا أن البيت كان يضيق شيئاً فشيئاً بالاحتياجات المتنامية للأبناء، وكلما حدث ذلك جارت الأسرة على الشرفة.

ذات زيارة دخلت الشقة فوجدتها مظلمة على غير العادة، لم اشأ التدخل في خصوصيات العائلة والسؤال بشكل مباشر عن تلك الشرفة التي نسجت معها علاقة حميمية وتاريخية وعصية على النسيان، بدا واضحاً أنها تحولت إلى غرفة ذات باب صغير يكاد لا يرى، اما حائطها فقد تغطى بمرايا كبيرة تمنح الرائي اتساعا خادعا. غاب نسيم الشرفة وضوؤها وشمسها وقمرها واطلالتها على العالم وبدا المكان يتيماً بدونها.

بعد سنوات من الغياب عن لبنان زرت العائلة لحضور زواج أحد الأبناء، شغرت احدى الغرف فانتقل الابن الصغير اليها، وعادت الشقة مجددا الى سابق عهدها، اتسع المكان واسترجع المكان نوره وصخبه وثرثرته وتواصله مع الاخرين.

كانت ربة البيت تزمع اعادة تشكيل البيت وتأهيل الشرفة مجددا عندما سقط مبنى مجاور للعمارة، وجاء المهندسون والخبراء المختصون وفحصوا كل مباني المجمع وقرروا أن أغلب هذه المباني قد تجاوزت عمرها الإفتراضي بكثير، ونصحوا القاطنين بالبحث عن مساكن جديدة ومغادرة العمارة التي جرى تصنيفها بالخطرة والآيلة للسقوط .

لقد عادت الشرفة ولكن بعد فوات الأوان ....

الصمت... إلـى حيـن

د. انتصار البناء

إنها مكالمة دولية من إحدى المدن العربية!!، أجبت على الهاتف، إنها مقدمة برنامج إخباري معروف في إحدى القنوات الفضائية، قي قسم الأخبار الدولية الناطقة بالعربية. طلبت مني المتحدثة أن أشارك في حلقة نقاشية عبر الأقمار الصناعية حول إحدى القضايا العربية الراهنة والحرجة التي يرجح اتخاذ قرارات خطيرة بشأنها في الكونجرس الأمريكي، وربما يتم تصعيدها إلى مجلس الأمن. صمتُ.... وكان علي أن أجيب، إما بشكل صريح.. أو أتعذر وأتذرع!!

شكرت مقدمة البرامج اللبقة على اتصالها واختيارها لي، واعتذرت بلطف بأني متوقفة عن الكتابة أو التصريح في بعض القضايا ومنها هذه القضية. ردّت علي بإحباط: أنت عنصر نسائي خليجي، ونحن نفتقد لهذه الأصوات في هذه المجالات. ثم أنت كتبت كثيراً في هذا الشأن وفي اتجاه يتفق مع مبدأ الحلقة. ضحكتُ قليلا، وأجبتها: كتبتُ سابقا، والآن كبرت وعقلت. باغتتها ضحكة أعلى من الضحكات التي تستوجبها مكالمة رسمية، وقالت: طيب إذا استعدت بعض الجنون قليلا... ما المشكلة ؟. أجبتها متصنعة المزاح المقصود: لقد تعبنا، واستهلكتنا المشكلات التي لا تنتهي، ولست من الأشخاص الذين يخوضون في كل مشكلة. «أنا ريحت دماغي من كل هذه الهموم». ولم أنه المكالمة إلا بعد أن زودتها بمن أعرف من أسماء بديلة يمكنها المشاركة في الطرح في اتجاه يتوافق مع (طلب) القناة.

لم تكن المرة الأولى التي أرفض فيها المشاركة في لقاء تلفزيوني عبر قناة دولية. فهذه القنوات تستدعي الإعلاميين والمثقفين في قضايا حرجة جداً وحساسة.

وتدار النقاشات فيها في اتجاهات تخدم أجندات مُلاك القنوات نفسها. والهدف الذي ترسمه تلك الفضائيات هو تصعيد هذه القضايا وشحن المشاهدين في المواقف المطلوب بناؤها. وفي المحصلة لم يعد لدينا نقاش جاد وحر يساعد على فك اشتباكاتنا وحلحلة قضايانا، وابتكار مقترحات تخرجنا من دوامات الأزمات التي لا تنتهي.

هذا الاتصال الفضائي، ومناقشة تلك القضية الحرجة، جعلني أتأمل في (ديالكتيك) التأزم العربي. فنحن لا نخرج أبداً من أي أزمة. وكل أزمة نقع فيها، تستفيد من تناقضاتها لتخلق أزمات جديدة متناقضة، تحمل، هي الأخرى، مولدات أزمتها. ثم مـاذا....؟!! لا شيء !! سنبقى رهائن الأزمات إلى أن يتغير نمط التفكير العربي الذي يتم شحنه وشحذه لتسعير نار الأزمات تحت شعارات (مصطنعة) عن حماية الوطن والأمة والعقيدة والحرية والدستور و.....، كل الشعارات التي تستوجب منا إعادة نقاش وصياغة وبناء مصداقيتها.

والمشاركة في تلك القضايا أصبح عبئاً نفسياً وأخلاقيا. فالمشاركون يواجهون آراء المتلقين وانفعالاتهم وانقساماتهم وسعيهم الدائم إلى تصنيف المتحدثين أو الكتاب، ويتضررون من الفوضى الفكرية والسياسية التي تجتاح المنطقة العربية التي لم تعد بوصلة الموضوعية واضحة فيها. كما أن أخـلاق المشاركين تكشف عن نوعية المثقفين والإعلاميين واعتباراتهم السياسية والثقافية والإيديولوجية، وتكشف أيضا انحيازاتهم مع الصالح الوطني العربي أو مع المصلحة الشخصية.

لذلك أحيانا... يرى المـرء أن في الصمت حكمة حقيقية، وفي التأمل من بعيد عقلانية أنتجتها التجارب. هل هذه سلبية؟!! خيانة للصالح العام ؟!! حُبسة عن الكلام بسبب العجز أو .... الخوف؟!! أنا شخصيا لا أملك الإجابة، غير أن ما وفرته وسائل الاتصال والتواصل من إمكانية ضخ كل الكلام والآراء والاحتجاجات والتعليقات ولكل الناس على حد سواء في ظل أمواج فوضى الأزمات العربية العاتية، يجعل الخيار المغري، مرحلياً، هو التريث... والامتناع عن المشاركة في تسعير أي القضايا الخطيرة، حتى وإن اتفقنا على خطورتها ومساوئها.

الكتابة النقدية في البحرين

كان حضور النقد الأدبي شعرًا وسردًا ومسرحًا مقرونًا بالكتابات الإبداعية التي كانت تنشر منذ بداية أربعينيات القرن الماضي مع ظهور الصحافة المحلية، ثم التوسع في النشر عبر الصحافة الخليجية، وإذا كانت الأقلام الصحفية آنذاك تدعو إلى قراءة المنجز الأدبي وبيان أهميته، فإن كتابات إبراهيم العريض، ومحمد جابر الأنصاري قبل أن يتجه إلى حقل الدراسات الفكرية، حظيت باهتمام بالغ من قبل الأدباء والمثقفين، ثم جاءت كتابات أحمد المناعي التي أسهمت في مجالات عدة أدبية وفنية، وكذلك كتابات حسين الصباغ، بالإضافة إلى بعض المقيمين من العرب الذين أوكلوا لأنفسهم مسئولية الكتابة والتحليل عن التجربة الأدبية البحرينية، مثل: عبدالرحمن الصوير، عبدالحميد المحادين، بالإضافة إلى تجربة كل من محمد عبدالملك وقاسم حداد، ثم عبدالله خليفة التي كانت تنشر آنذاك في الملاحق الثقافية بالصحافة البحرينية، دون التخلي عن تجاربهم الإبداعية الشعرية والسردية.

د. فهد حسين

ومع اهتمام كل من علوي الهاشمي وإبراهيم غلوم، ودراستهما الأكاديمية، أخذ المشهد النقدي في البحرين مسارًا آخر، غير تلك الكتابات السابقة، لما عند هذين الناقدين من قناعة تجاه المنجز الأدبي جعلهما ينكبان عليه دراسة وتحليلاً وتأويلاً من خلال دراستهما الجامعية، حيث اهتمّ الهاشمي بالمنجز الشعري، فأصدر (الشعر في البحرين – تجربة الشعر المعاصر في البحرين – ما قالته النخلة للبحر – شعراء البحرين المعاصرون – السكون المتحرك وغيرها من الكتب النقدية والثقافية)، كما اهتم غلوم بالمنجزين المسرحي والسردي، فأصدر (ظواهر التجربة المسرحية في البحرين – القصة في الخليج العربي (الكويت والبحرين) – مسرح إبراهيم العريض – عبدالله الزايد وتأسيس الخطاب الأدبي الحديث – عالم روائي في القصة القصيرة – المسافة وإنتاج الوعي النقدي/ أحمد المناعي والوعي بالحركة الأدبية الجديدة في البحرين، وغيرها من الكتب النقدية والثقافية).

وقد حفّز مشروعا الهاشمي وغلوم من جهة ودورهما في جامعة البحرين وتشجيعهما للطلبة من جهة ثانية، ودور الهاشمي في الصحافة التي احتضن عبر حقيبة الأدب أصحاب المواهب الإبداعية والنقدية من جهة ثالثة، إذ بدأ الاهتمام من قبل بعض الطلبة بالأدب، قراءة وكتابة ونقدًا وتحليلاً، تلك التي ظهرت من خلال المناقشات الحوارية في قاعات الدرس الجامعي، والبحوث والصحافة المحلية، حتى تأسست عند البعض مهارات الكتابة النقدية وبخاصة الطلبة الذين درسوا المناهج النقدية الحديثة التي تمظهرت في كتاباتهم، كما شارك عدد من الكتاب والمثقفين غير الأكاديميين في دراسة النص الأدبي البحريني، فبالإضافة إلى دوره في الإبداع السردي والفكري. كتب عبدالله خليفة العديد من المقالات الصحفية تناولت أعمالاً إبداعية بحرينية وغير بحرينية، بل أصدر (الراوي في عالم محمد عبدالملك القصصي – نجيب محفوظ من الرواية التاريخية إلى الرواية الفلسفية – نماذج روائية من الخليج والجزيرة العربية)، كما انشغل بذلك جعفر حسن بالكتابة النقدية في السرد والشعر وأدب الطفل، فأصدر (عبور الأبد الصامت – اختراق المرايا – تمنع الغابة الطرية). وكذلك جعفر الجمري الذي وظّف الصحافة الثقافية لخدمة النص الأدبي في البحرين وخارجها، فكتب العديد من المقالات النقدية حول التجارب عامة والشبابية تحديدًا، بالإضافة إلى حسين السماهيجي الذي اتجه إلى التحقيق للنص الشعري، في وقت نحن بحاجة ماسة إلى داسة النص الشعري المعاصر، وأنسية السعدون التي أصدرت كتابيها الجامعيين دون أن نرى لها دراسات أخرى، ومي السادة التي أصدرت رسالة الماجستير في كتاب، وعلى الرغم من ذلك فنحن لانزال ننتظر المزيد من العمل النقدي للنص البحريني.

وفي سياق النقد الأدبي برز إلى جانبه النقد الثقافي عند جيل الشباب بتشجيع من أساتذة الجامعات والرغبات الملحة لدى البعض، فضلاً عن وجود مادة ينبغي نبشها ودراستها، لذلك بدأت المساهمات تأخذ دورًا واضحًا منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي في

المشهد الثقافي والأدبي على صفحات الجرائد، والبحوث الجامعية، بالإضافة إلى تأثر البعض بما يطرحه عدد من الأساتذة، فهناك من تأثر بالهاشمي وغلوم وصلاح فضل والمسدي ومنذر عياشي وغيرهم في النقد الأدبي واللغويات، وفي الوقت نفسه هناك مجموعة اهتمت بالكتابات الثقافية والانثربولوجية. وكان تحفيز عبدالله الغذامي رائد النقد الثقافي في الخليج لهذه المجموعة دور واضح، فضلاً عن تأثرهم بكتابات وتنظيرات محمد أركون، أدوارد سعيد، وبعض المنظرين الغربيين كـ/ بارت وتودوروف وميشال فوكو، دريدا وأمبرتو إيكو وبول ريكور وبيار بورديو وباشلار، وهكذا بدأت الكتابات النقدية الأدبية والثقافية تظهر في الصحافة وعبر المواقع الإلكترونية، ثم تمحورت نتاجًا وإصدارًا.

ومن هؤلاء: المرحوم محمد البنكي الذي كان يرواح بين النقد الأدبي والثقافي متأثرًا بكتابات دريدا، إذ كان عمله النقدي يتجه لطرح الأسئلة ومحاورة المشهد، والواقع، عبر رؤية ثقافية نقدية سواء ما تعلق بمشروعات الأفراد الثقافية أم الإبداعية أم النقدية، أم الحالات التي يعاني منها المجتمع، فلم يقف عند القضايا الكبرى، وإنما دخل في جزئيات الحياة، فكتب عن الملابس وتطورها ضمن السياق الثقافي والاجتماعي، وعن العمامة والحداثة في المجتمع البحريني، وعلاقة المرأة بمشايخ الدين، والرجيم وعمليات التجميل برؤية سوسيولوجية، والثقافة وقراءة التحولات، وكذلك النتاج الثقافي المحلي عبر مؤشراته، وغيرها من الأعمال التي تؤكد على أنه صاحب مشروع نقدي يندرج تحت النقد الثقافي.

أما نادر كاظم فمساهماته في الحقل الثقافي واضحة وجلية ومعززة حلمه الذي كان يراوده في بداية مشواره النقدي، وبخاصة بعد مواصلته للدراسات العليا، إذ كان ولايزال مشروعه في هذا المجال متواصلاً مع الدراسات الثقافية من جهة، ومع نظرية المعرفة من جهة أخرى، وقد حرص أن تكون مؤلفاته وبحوثه في محيط هذا الحقل النقدي متأثرًا في بداياته النقدية بالناقدين عبدالله الغذامي، وعبدالله إبراهيم، ولكنه استطاع أن يخط له طريقًا مختلفًا في الكتابة الثقافية والتحليل، بل تمكّن أن يكون مشروعه النقدي متفاعلاً مع القضايا المحلية والعربية، أي خروجه من دائرة المحلية إلى المحيط العربي، متوغلاً في القضايا التاريخية والحالات الاجتماعية ذات العلاقة بتركيبة المجتمع وطوائفه ومكوناته وكيفية التعايش داخل المجتمعات.

وتأتي مساهمات علي الديري في الولوج إلى الواقع المعيش المعاصر وتفكيك بنيته وتحليلها مع الأخذ في الاعتبار الماضي وتجلياته الثقافية والفلسفية والصوفية، فهو ناقد لم يلجأ إلا لواقع يخلخل معتقداته الموروثة اجتماعيًا وسلوكيًا، عبر دراسة الذات ومنجزاتها ومتجاوراتها والرموز المحيطة بها وتأويل دلالاتها الدينية والأخلاقية والاجتماعية والثقافية إذ تدور كتبه ودراساته وبحوثه ومقالاته التي ينشرها بين الحين والآخر بين التراث والتاريخ العربي القديم والحديث والمعاصر مع الوقوف على التراث العالمي وما يضخ من زاد ثقافي للإنسانية، حيث تشكل مشروعه بصورة جلية من خلال الكتابات النقدية في الثقافة والعلوم الإنسانية، والفلسفية والصوفية الحاملة بين طياتها الرمز والمجاز.

وحضور ضياء الكعبي بوصفها ناقدة أدبية وثقافية ونسوية في المشهد البحريني حضور له أهميته الثقافية، وقد تمظهر اهتمامها في السرديات الأدبية والثقافية، والأدب النسوي، وقضايا المرأة، والنقد الثقافي، والتراث الشعبي، وقدمت دراسات كثيرة في العديد من المحافل الأدبية والنقدية والثقافية محليًا وعربيًا ودوليًا.

أما حسن مدن، وإن كان لا يصنف نفسه ناقدًا أدبيًا، ولا ناقدًا ثقافيًا، ولكن القارئ والمتابع لما يكتبه في الصحافة أو من خلال إصداراته، يصل إلى نتيجة تشير بأن حسن مدن ناقد متمكن يستطيع استنطاق النصوص بيسر وسهولة لما يتمتع به من قدرات ثقافية ونقدية، إذ له طريقه الخاص تجاه القضايا الأدبية والثقافية والنصية، حيث الاهتمام بطرح الأسئلة التي تدور حول هذه الجوانب في مقالات قصيرة تستفز القارئ وتفرض عليه الذهاب للبحث والتقصي فيما يكتبه مدن نفسه، أما انتصار البناء فهي تراوح بين الكتابة في الشأن العام أو في الشأن السياسي أو في الشأن الأدبي الذي لم يأخذ أولوياتها بعد.

إن ما يقوم به نقاد الأدب والنقد الثقافي في البحرين من جهود في تفكيك العمل النصي المدون من شعر أو سرد أو مسرح كما هو عند يوسف الحمدان وزهراء المنصور، أو النص المرتبط شفهيًا بحالة المجتمع المحلي أو العربي، فإنها جهود تؤكد دور المشهد النقدي، وأهمية استمراره الذي نتمنى أن يصل إلى مراتب عليا، فليس بغريب على كتاب النقد أن تصل إلى ما وصل إليه الآخرون، وبالإضافة إلى هذه المجموعة التي انشغلت بالنقد هناك بعض الأقلام ذات الاهتمام أيضًا، إذ اكتفى البعض بالحصول على درجة الدكتوراه، وترك النقد والتحليل وفضل العمل الوظيفي والمهني وإن كانت لبعضهم بحوثهم الأكاديمية بحكم العمل الجامعي، ومن هؤلاء: محمد عبدالرزاق عبدالغفار، إيمان الناصر، نجاح المارديني، فاطمة أحمد البوعينين، علي فرحان، جعفر مهدي، حسين سلمان، علي سلمان، عيسى الوداعي، علي عمران، ناصر المبارك، وغيرهم الذين لم تسمح الفرصة التعرف إليهم.

وهناك آخرون لم يتجهوا إلى الدراسة الأكاديمية، ولكن لهم اهتمامات واضحة في المجال النقدي، مثل: عبدالله جناحي، حبيب حيدر، عبدالإله رضي، زكريا رضي، وكذلك حسام أبو أصبع الذي جمع بعض أعماله المنشورة في كتاب بعنوان صناعة التاريخ والتأويل – مقاربات في الثقافة البحرينية، أما يوسف مكي فلديه أكثر من مدخل لقراءة النص السردي أو الشعري أو الاجتماعي، ولايزال مكتفيًا بنشر ما يكتبه عبر الجرائد والدوريات العربية من دون أن يصدر كتابًا خاصًا به على الرغم أن كتاباته تأخذ المنحى النقدي أكثر من المنحى الصحفي.

وإذا أردنا أن تكون في البحرين حركة أدبية وثقافية نشطة وليس نتاجًا أدبيًا وثقافيًا، فلابد من حركة نقدية صريحة وموضوعية، وأن يكون هناك إيمان للكتاب بدورهم الثقافي والنقدي في المجتمع عامة وتجاه النص البحريني بشكل خاص، وإلا لن نتقدم بنصنا الإبداعي طالما لم يلامسه النقد.

(قف)

أعاصير عباس محمود العقاد

كتب د. جابر عصفور: "عندما اتأمل في حياتي الآن أجد نفسي أصبحت أقرب إلى العجائز، فقد فارقت مرحلة الشباب ودخلت مرحلة الكهولة، ومن ثم اتخيل انني عندما اكتب عن حياتي الآن، فإنني سأختار عنواناً من عنواني دواوين عباس محمود العقاد، واختار أولاً عنوان "بعد الأعاصير" وهو عنوان ملائم في عامي الثالث والسبعين، فقد انقضت اعاصير الحياة بخيرها وشرها وحلوها ومرها، فالأعاصير دائماً مرتبطة بمرحلة الشباب، سواء في اندفاعات العاصفة على المستوى العاطفي أو الشخصي أو الانفعالي، فالفرد في شبابه يندفع وراء ما يجعله يشعر بكل قوته، كي يحقق هذا الخاطر أو ذاك الذي طرأ على ذهنه، دون ان يعبأ بالعوائق والقيود التي تقابله في اثناء سعيه إلى تحقيق ما يريد، دون ان يحسب حساباً للمجاملة السياسية أو الاجتماعية".

هذا ما تعرفه من سير الكثيرين من الكتاب، وفي هذا السياق يذكر لنا على سبيل المثال عباس محمود العقاد، صاحب المعارك الشهيرة في الادب أو السياسة.

ويعتقد عصفور بحسب ما جاء في مقاله المنشور في "العربي" الكويتية/ نوفمبر 2017 أن الأعاصير التي مرّ بها العقاد (1889 - 1964) كثيرة، فهناك أولاً الإعصار الشديد الذي هزه ودفعه إلى التمرد على الوظيفة والإستقالة منها فرحاً وذلك على نحو ظل يفخر به كاتباً في سيرته الذاتية: "ومن السوابق التي اغتبط بها انني كنت فيما أرجح أول موظف مصري استقال من وظيفة حكومية، يوم كانت الاستقالة من الوظيفة والانتحار من طبقة واحدة من الغرابة وفض الرأي عند الأكثرين. وليس في الوظيفة الحكومية لذاتها معابه على أحد، بل هي واجب يؤديه من يستطيع، ولكنها إذا كانت باب المستقبل الوحيد امام الشاب المتعلم فهذه هي المعابة على المجتمع باسره».

وتزداد هذه المعابة حين تكون الوظيفة، كما كانت يومئذ، عملاً آلياً لا نصيب فيه للموظف الصغير والكبير غير الطاعة وقبول التسخير، وأما المسخر المطاع فهو الحاكم الأجنبي الذي يستولى إدارة الحكم كلها، ولا يدع فيها لأبناء البلاد عملاً إلا كعمل المسامير في تلك الإدارة، ولذلك قرر العقاد ان يترك الوظيفة الحكومية ويشتغل بالصحافة.

وبالفعل، والكلام لعصفور، نجح في الصحافة ويرجع ذلك إلى ثقافته الموسوعية، فقد كان يكتب شعراً ونقداً وفكراً على السواء. وظل معروفاً انه موسوعي المعرفة. يقرأ في التاريخ الإنساني والفلسفة والادب وعلم الاجتماع. أما في السياسة، فقد دافع عن الحرية دفاعاً لا مثيل له، فقد كان ليبرالياً إلى أبعد حد ومن ثم نصيراً للحرية السياسية بكل معانيها، ولذلك دافع عن الوطن والحرية والاستقلال ودخل في معارك حامية مع القصر الملكي، الامر الذي أدى إلى زيادة شهرته، وانتهى لأن يصبح عضواً في مجلس النواب.

ولكن أطاح به مجلس النواب اعصار آخر من الأعاصير التي يحبها، فقد سجن سنة 1930 لمدة تسعة أشهر بتهمة العيب في الذات الملكية، وكان ذلك حينما أراد الملك فؤاد اسقاط عبارتين من الدستور، تنص إحداهما على أن الأمة مصدر السلطات، والأخرى أن الوزارة مسؤولة أمام البرلمان، فارتفع صوت العقاد من تحت قبة البرلمان على رؤوس الأشهاد من أعضائه قائلاً: «إن الامة على استعداد لأن تسحق أكبر رأس في البلاد يخون الدستور ولا يصونه» وعندما انتهت الأشهر التسعة خرج من السجن عاد أقوى مما كان، وذهب مع أنصاره إلى قبر سعد زغلول مصراً على أن يكرر امام ضريحه العهد بأنه لن يتنازل عن أعاصيره وانما سيظل مدافعاً عن حرية مصر وكرامة الشعب وصيانة الدستور الذي يعطي للشعب السلطة الأولى في البلاد ويجعله فوق الحكومة وفوق سلطة الملك.

فهد المضحكي

وعن السجن كتب العقاد كتابه «عالم السدود والقيود» الذي نشره 1937 ، وهو الكتاب الذي يحمل ذكرياته عن السجن ويتأمل طبيعة الحياة في السجن وما يعانيه المسجون من حرمانه من الحرية. وفي هذا الكتاب يتعرض العقاد إلى العلاقة بين المساجين من ناحية، وبينهم وبين الحراس من ناحية ثانية.

ولم يكن العقاد، كما يوضح عصفور، يعلم حين أصدر هذا الكتاب بعد أشهر من خروجه من السجن انه يفتتح تقاليد بالغة الأهمية في الكتابة السردية، وهي ما نسميه الآن برواية السجن الذي ظل ولا يزال، الاحرار يكتبونها في معتقلات الحكومة الظالمة والمستبدة، وبعض هذه السرديات وصل إلى شأن رفيع من السمعة الأدبية التي تشهد لها بالتميز والقيمة ومنها مثلاً رواية «العين المعدنية» للمرحوم شريف حتاته، وهو ذلك الروائي الفذ الذي ظلمته الحركة النقدية العربية حين لم تهتم اهتماماً كبيراً برواياته بوجه عام، ورواياته عن السجون بوجه خاص.

وكما يقول عصفور لم يكن هذا الإعصار هو الوحيد الذي ألقى بالعقاد في السجن، فقد كانت هناك أعاصير أخرى، ولذلك كتب العقاد ديواناً كاملاً من قصائده بعنوان «اعاصير مغرب»، يقصد هذه الأعاصير التي ظلت تنتابه حتى أول شيخوخته بعد الخمسين من عمره، ثم كتب بعده ديوانه الآخر بعنوان «بعد الأعاصير» وحمل آخر دواوين عنوان «ما بعد البعد» ولم يكن هذا العنوان سوى بداية الغروب الذي لاحظناه نحن الذين شاهدوا العقاد في سنواته الأخيرة.

ويواصل: «وأشهد أن متابعتي لهذا العملاق هي الوجه الآخر من متابعتي للعملاق الذي كان أحبّ إلى نفسي وأقرب إلى قلبي وأعني طه حسين. لقد ظل كلاهما – العقاد وطه حسين – يمثلان في داخلي قيماً إيجابية كثيرة، ظللت حريصاً عليها استمد منها كل ما يدعمني في حياتي ويساعدني على مواجهة الصعاب».

ويعتقد أنه ورث عن العقاد هذه الأعاصير التي تتفجر في النفس، فتعصف بكل ما تراه فساداً وجبناً وخنوعاً كي تستبدل الذي هو خير بالذي هو أدني، او لكي تستبدل الحرية بالظلم والانفتاح بالانغلاق والصبر على المكاره والخنوع والاستسلام لها.

إمبراطورية الأسرار

د.بروين حبيب

كل سنة تنتعش المكتبات الغربية بكتب تكشف الجوانب الإنسانية للكاتب، وهذا ما يزيد من شغف الناس لإختيار الكتاب رفيقا للسفر، أو للسهرات الهادئة، أو للعطل القصيرة، أو لملء الوقت خلال مسافة الطريق بين البيت والعمل، وطبعا هو نفسه الشغف الذي يربط أي شخص عادي بكاتب أو شاعر عظيم، ويفتح شهيته للقراءة بتجدد مستمر.

ففي النهاية يجب أن يكون هناك سبب عقلاني ومقنع يربط بشكل متين بين الكتاب والقارئ. وهذا الرّابط إن لم تكن فيه مصلحة – مثل الكتاب المدرسي – فيجب أن تكون شيئا آخر أكثر إثارة من المصلحة..!

رصد الأنا القارئة لنفسها، أو رصد مطبّات الكاتب التي تنسف بكل ما كتبه على سبيل المثال، كانت هدفا جليلا للقارئ حين تصبح مادة الكتاب مادته المفضلة لتشريحها.

ألم يتلذذ الفرنسيون بقراءة غراميات بلزاك مثلا، هو الذي قال إن "في الحياة الزوجية دائما شخص يعاني وآخر يقتله الملل"، ولكنه حين تزوّج حبيبته السيدة هانسكا ظلّ مخدّرا بحضورها ستة أشهر وهو لا يغادر الفراش، وهذا بعد أن حفيت قدماه – على قولنا نحن العرب – أربعة عشر عاما وهو يركض خلفها للزواج بها.

هذا في حدّ ذاته خبر يحرِّك شهوة الفضول لدى القارئ للبحث عن كتاب غرامياته، فقد كانت ولا تزال الحياة الخاصّة للكُتَّاب أكثر إثارة من نصوصهم، وما البحث في كواليس حياتهم غير دافع تسويقي محض لمادتهم الأدبية، فأحياناً ينتهي الكاتب بعد كتابه الأول، إذ يكرر نفسه في كل ما يليه، إلاّ إذا فتح ذخائر ماضيه وخزانته السرية للملأ.

وكُثُر هم الكتاب الذين عملوا جاهدين لإطلاق إشاعات تغذي أدبهم الرّاكد في الأسواق، لكنها أبداً لم تنجح كما تنجح الأسرار اللذيذة التي عاشوها عبر علاقات حب، أليس الحب في النهاية هو ما يوجه الكاتب نحو عبقريته، وهو الذي بغيابه يطفئها؟ إنّه سر عجيب بُرمجت عليه النفس البشرية، لكن الأعظم أن تبرمج عليه أسواق بأكملها تدر على أصحابها بمبالغ طائلة، ونحن هنا لا نتحدث عن تجار الذهب والألماز والأحجار الكريمة، إنّما نتحدث عن الكتب...!

ولكم أن تقولوا "يا لحقارة الورق" لكن متى ما التحم الورق والحبر في علاقة حب، لن يبقى الورق ورقاً، ولا الحبر مجرّد حبر...

أكثر من ثلاثة وعشرين ألف وست مئة رسالة كتبها فيكتور هيغو لعشيقته جولييت درويت، أي أكثر بكثير مما كتبه لزوجته، والرجل هنا لم يختلف عن غيره من الرجال، ولم يبتكر شيئا خارقاً حين حجز كل امرأة بالطريقة التي تناسبها لتسخر نفسها لخدمة الجانب النرجسي فيه، خدمت الزوجة الزوج، وخدمت العشيقات معبد الكتابة، فظلّت توقد نيرانه الشعلة تلو الأخرى حتى انتهين ...

أمّا هذه المحاكمة المقتضبة التي عبّرتُ بها عن وجهة نظري، فهي شرحٌ مُبَسّط لما يدفع الناس لقراءة مثل هذه الكتب جيلا بعد جيل. كل قارئ في الحقيقة لديه محكمته الخاصة، والتي لا تظهر للعيان بوضوح، فعند قراءة حكاية « البؤساء» على سبيل المثال، نجدها متابعة لمحكمة الكاتب، أما المحكمة التي يرافع فيها القارئ بسلطة تعادل سلطة الكاتب فهي التي يكون فيها الكاتب شخصية في كتاب، حين تنقلب الأدوار بشكل خطير جداً، وتتهشم قدسية "الكاتب الرّمز» فيعادل في حضوره ذاك القارئ، هذا الأخير الذي وحده يقرر أن يُبقِي كاتبه في مكانة مرموقة أو يدفنه حياً..!

الشعور بالتحكم بزمام الأمور في هذه الحالة هو ما يبهج القارئ أكثر. أو لنسمها "متعة السلطة" وتبادل الأدوار، فالفوقانية التي يمارسها الكاتب على قارئه، قد تجعل الأسوار عالية بينهما، ما يجعل الكاتب ينتهي مثل الملك الملعون الذي يحكم مملكة فارغة...ولعلّ هذا ما نعيشه بالضبط في العالم العربي، وعاشه كتاب الغرب في قرون مضت، فكلما ارتدى الكاتب عباءة التقديس كلما حصره النّاس في صومعة بعيدة، والنهايات في الغالب في هذه الحالة تكون وخيمة.

هل كسر الكاتب هو ما يمتع القارئ حسب هذه المعطيات؟ طبعا لا، فما قصدته هو كسر الهالة المصطنعة حوله...

في كتب السيرة الذاتية لمشاهير الأدب، برزت الزيجات الفاشلة، والخيانات الصاعقة، وقصص الحب الغريبة، والميول الشاذة، وحب المال والتسلط، والهروب من الدائنين، والفقر، والإدمان، والعذابات المختلفة التي تراكمت وأنتجت في النهاية هذا الأديب أو ذاك...وهذا هو المطلوب.

تحديداً السر في كشف الجانب الإنساني للأديب بحسناته وسيئاته هو ما يقرّب الأدب للناس، عنف هيمينغواي، وإدمان سارتر، والحياة الخفية لماركيز، وغيرها من أمور تبقى في عتمة الزوايا البعيدة عن الأنظار لدى مشاهير الأدب وغير الأدب، لغاية إلهية نجهلها، فربما هي الجمرة التي تبقى متقدة تحت الرماد، لتعيد إحياء شعلة النص بعد مائة عام، أو مائتين، أو ثلاث و أكثر...

الشاعر الكولومبي آلفارو موتيس قال: «للإنسان حياة عامة، وحياة خاصة، وحياة سرية» وغالبا كل حيواته تلك إن لم تنكشف قبل موته فإنها تنكشف بعده، والفصل الحاسم منها هو تلك الحياة التي عاشها بسلام في مخبأ ما بعيداً عن أعين الفضوليين ...

ففيما تهمنا الحياة العامة؟ للكاتب أو لغيره؟

فالكُتّاب أمام الملأ لديهم حياة مملّة، ولعلّهم في مجتمعنا يتشابهون في أشياء كثيرة دون قصد منهم، وغالبا ما يحافظون على تلك الصورة النّمطية اللصيقة بهم، وهي صورة " الأستاذ المحترم" أبو بذلة و ربطة عنق، أو الشخص المسالم المهمل في مظهره، والذي قلّما يزور الحلاّق، مستملحا شعره المنفوش الذي يتقزز منه أكثر من يراه...

كل هؤلاء يخفون إمبراطوريتهم السرية في مكان ما، إلى أن تطفو على السطح فجأة لسبب أو لآخر، ومهما كان الحرص والإحكام على إخفائها وحمايتها، يحدث ما لم يكن في الحسبان ويتم العثورعلى أقفالها، هذه الإمبراطورية هي الكنز الثمين الذي يصنع الكاتب مجددا، ويقدّمه بوجه مختلف لجمهوره، وهذا ما نتردد كثيرا لكشفه، يبدو لنا في الغالب أن "أخطاء" الكاتب تقلل من قيمته أكثر مما تزيدها، وأن ما اجتهد في إخفائه لا يستحق الذكر إلا في المجالس الخاصة وثرثرات المقاهي، لقد فصلنا دوما بين الكاتب والإنسان، مع سبق الإصرار والتّرصُّد، واعتبرنا الكاتب أهم بكثير من الإنسان، حتى اعتقد الكاتب نفسه أن حياته لا معنى لها سوى بما يكتبه، يتحدد عمره بعدد كتبه، وتتقلص أهميته حسب المكانة التي يمنحها له الإعلام، في خلال هذه الدوامة ينسى تماما أن عالمه السري هو موطن ذخيرته ومؤونته ومنبت ثماره، وهو إن لم يمض في هذا الإتجاه، قابضاً على حيواته الثلاث فإنّه سينتهي كما تنتهي القطط والكلاب والحشرات وباقي كائنات الله ...

وجب التنبيه أن امبراطورية الشغف هذه لا تتحقق للمبتذلين مهما حاولوا ...!

محمود درويش .. الخالد الذي يأبى مُغادرة دُنيانا

لطالما اعتاد الكتّاب والمثقفون العرب أن يرثوا قممنا الفكرية والسياسية والادبية والفنية – وفي سائر المجالات الاخرى – بعبارات من قبيل "رحل سريعاً عن عالمنا"، "ترك فراغاً لا يعوّض"، "سنظل نفتقده طويلاً" وهلم جرا من العبارات التي أضحت من الكليشيهات اللازمة في كل رثاء والتي لا يبدو ثمة مفر لنا للتخلص منها، لكن يظل غياب الشاعر والمثقف السياسي والمناضل الفلسطيني الكبير محمود درويش الذي تحل ذكرى غيابه العاشرة بعد أيام قلائل حالة من الحالات الاستثنائية الفلسطينية العربية النادرة التي تعجز عن ايفائها مثل تلك العبارات الكلاسيكية في نصوص وأدب الرثاء المعاصر، وإن شئت فقل هو ممن تعجز الكلمات – بما في هذه الكلمات أيضاً من ابتذال – عن التعبير عن ألم ولوعة غيابه على الساحة الفلسطينية بوجه خاص وعلى الساحتين العربية والعالمية بوجه عام وذلك إلى أمد طويل، هو في تقديري زمنياً، بأفق يتسع إلى ما بعد إنجاز قضية شعبه وأُمته بالتحرر الوطني الكامل من نير الاستعمار الصهيوني الاستيطانيّ وبناء دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشريف وبناء الأقطار العربية أنظمتها الديمقراطية .

فما بالنا وقد رحل درويش عن عالمنا عن عمر قصير نسبياً (66 عاماً) في أوج عطائه الابداعي والثقافي والفكري حتى في ظل رحلة صراعه الطويل مع المرض الذي كاد في كل محطة من محطاته العلاجية أن يفتك به وينجو منه بإعجوبة مُدهشة إلى أن صرعه في المحطة الأخيرة في التاسع من اغسطس 2008 بأحد المستشفيات الامريكية.

لم يكن درويش مجرد قامة إبداعية في الشعر والثقافة عامة والكتابة السياسية والمسيرة النضالية لشعبه، بل كانت سيرة حياته فريدة من نوعها، فلعله من الشعراء العرب القلائل الذي تمكّنوا من تدوين حبك نسيج ملحمتها التاريخية الجميلة شعرياً في عصرنا الحديث في لوحة بديعة يتجسّد فيها الخلق الإبداعي في تشابك الخاص بالعام الوطني الفلسطيني والعام الفلسطيني بالعام العربي وهذا الاخير بالعام الإنساني، على نحو أخّاذ متفرد يكاد يصعب معه فصل أي خيط من خيوط هذا النسيج عن الآخر، دون مسخ اللوحة بكاملها، وتلك لعمري هي خلاصة المأثرة العظيمة التي تركها لنا الفقيد درويش إبداعياً وثقافياً وسياسياً والتي سنظلُ وتظل من بعدنا أجيال تُترى مشدودةً إليها ولا تنضب دروسها الإلهامية .

وُلد شاعرنا محمود درويش عام 1941 في قرية "البروة" التي خصّها بنصيب من أعماله النثرية والإبداعية، وهي احدى القرى الفلسطينية التي تقع على مقربة من مدينة عكا وتهجرت عائلته مع قوافل اللاجئين الفارين إلى لبنان عام النكبة، وهو طفل صغير لا يتجاوز السادسة، ثم عادت إليها تسللاً لتجدها أثراً بعد عين بعد أن أزالتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية إبان اغتصابها فلسطين 1948 وأحلت محلها مستوطنة زراعية، ثم غادر وطنه شاباً يافعاً عام 1970 وعمره لا يتجاوز الثامنة والعشرين إلى عدة مَنافي من المدن العربية، أهمها وأعزها على قلبه العاصمة اللبنانية بيروت التي خصها أيضاً بواحدة من أجمل قصائده "بيروت خيمتنا"، ليعود ثانيةً إلى فلسطين –رام الله – بموجب استحقاقات صفقة اتفاقية اوسلو الهزيلة بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني والتي رفضها واستقال من منصبه كعضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وليُدفن في تراب وطنه على مقربة من القرية التي أنجبته وعشقها دون أن يتمتع بالعيش في ربوعها جل عمره .

ورغم حُبه لمدينة رام الله، عاصمة السلطة الفلسطينية، إلا أنه ظل مشدوداً إلى حُبه الأول إلى عكا وحيفا، وبخاصة الثانية التي تُعد المحطة الأهم في حياته لكونها شكلت القاعدة أو الاساس الأول في تكوين وبناء شخصيته السياسية والإبداعية. ففي هذه المدينة حدثت النقلة النوعية الكبرى التي غيّرت مجرى حياته بكل مناحيها وبكل مراحلها اللاحقة في المنفى، وقد تمثلت تحديداً بانضمامه للحزب الشيوعي عام 1961.

ورغم أن هذا الانضمام لم يزد عن عشر سنوات بعد خروجه طواعيةً 1970 من وطنه الأسير إلا أن تلك السنوات العشر شهدت من خلال احتضان صحافة الحزب لتجاربه الاولى في الكتابتين السياسية

رضي السماك

والإبداعية على صفحات "الاتحاد" و "الغد" و"الجديد" التفجير الأول لينابيعه الإبداعية، والتي اعتقلته السلطات الاسرائيلية مرات متفرقة بسببها وبسبب نشاطه النضالي، ووجد درويش في الحزب، رغم أُمميته، ضالته في التعبير عن تلك الملكات ببعديها الوطني والقومي، وحيث قيّض لهذا الحزب – لوجود أغلبية عربية فيه – أن يحمل أربع مهمات متشابكة في آن واحد: طبقية، ووطنية، وقومية، وأُممية .

وكان الحزب هو أفضّل من عبّر عن مسألة الهوية للشعب الفلسطيني – تاريخاً وجغرافيةً ولغةً – في الداخل الى وقت طويل وذلك في مواجهة المخطط الصهيوني الذي شرع في تنفيذه بغية القضاء على كل ما هو دال من رموز تلك الهوية العربية واجتثاثها من تربتها الفلسطينية. ويوضح الكاتب الفلسطيني جودت السعد تأثير "راكاح" في حياة درويش السياسية والأدبية قائلاً: عندما جاء إلى حيفا وعمل في صحيفة الإتحاد وتتلمذ على أيدي القياديين في الحزب توفيق طوبي وإميل حبيبي كان الأول مُلهمه السياسي والعقائدي بينما كان الثاني قدوته الأدبية والسياسية.

لا ريب في إن أفكار درويش وهو خارج الحزب والوطن لم تبقَ على حالها صدى قالبياً طبق الأصل لمواقف وأفكار حزبه، إلا أنه ورغم كل الظروف الموضوعية الشديدة التعقيد التي مرَّ بها في المنافي العربية – وهي إجمالاً بحجم تعقيدات قضية وطنه بكل تجلياتها وأشكالها المتعددة – لم يتنكر قط لفضل حزبه عليه ولم يذكره وقادته المناضلين بسوء حتى رحيله.

وفي جميع الاحوال فحتى بافتراض توجيهه النقد بهذا القدر أو لحزبه ذاك فهو حق للعضو الحزبي – ولو كان إعلامياً علنياً – فما بالنا إذا ما أضحى عضواً سابقاً مادام النقد موضوعياً بناءً مهما تجلت درجة صراحته وشفافيته، وهذه مزية إلهامية لعل درويش من مناضلي اليسار العربي القلائل الذين تميزوا بها .

وعلى سبيل المثال حينما غادر الروائي والمناضل الفلسطيني الكبير إميل حبيبي دُنيانا 1996 رثاه درويش في الناصرة بما يليق قامته وبأروع ما تكون كلمات التأبين إبداعية: "وكُنت أنت منذ البداية وحتى هذه اللحظة، أحد المنابر المتحركة الأقوى والأعلى، الداعية إلى سلام الشعوب. السلام القائم على العدل والمساواة ونفي احتكار الله والأرض، للوصول إلى المصالحة التاريخية بين الشعبين، مع قيام

الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس".

وأضاف وقد اعتاد مناداته بـ "المُعلم": "فإن أكثر من جيل واحد من الباقين هنا يُعبّر عن دَينه لك، للطريقة التي حللت بها جدلية التوتر الوجودي والثقافي بين الجنسية والهوية، بطريقة وحيدة هي البقاء والدفاع عن حقهم في المساواة" .. مُضيفاً: " فطوبى لك أيها المُعلّم الذي جعل الحنين فاكهةً، كم أنت يا حبيبي، كم فيك من تناقض هو أحد مرايا تناقضاتنا التي تكسر اللغة من فرط نزوع المأساة إلى ارتداء قناع الملهاه. لكل واحد منا واحد منك ونحن جميعاً فيك".

وكان دفاع الحزب الشيوعي عن حق عرب 48 – الذين تشبثوا بإسطورة ملحمية بتراب وطنهم وفشلت العصابات الاسرائيلية عن اقتلاعهم – في حمل الجنسية الإسرائيلية من الإشكاليات البالغة التعقيد التي ظلت تستعصي على فهم واستيعاب ليس فلسطينيي الشتات فحسب بل والعرب عامةً إلى درجة تخوينهم لقبولهم حملها، وإن خفت هذه الإشكالية إلى حد كبير منذ ثلاثة عقود خلت أو أكثر.

وهكذا فكما كانت مغادرته لوطنه الواقع تحت الاستعمار الاستيطاني طواعية وقسرية، في آن، فإن مغادرته لحزبه أملتها كذلك ظروف الهجرة والمواقع النضالية والابداعية الارحب نسبياً من داخل وطنه المحتل، فكانت أن تفجرت ينابيع طاقاته وملكاته على نحو أغزر إبداعاً على امتداد الأفق العربي والعالم بأسره.

وألهمت قصائده الايقاعية المُغناة عدداً من أهم فناني الاغنية السياسة والوطنية في عالمنا العربي، وفي مُقدمتهم الفنان اللبناني ذو الشعبية العربية الطاغية مارسيل خليفة الذي كانت معظم أغانيه من كلمات درويش، التي لم تكن تُلهم فقط المقاومتين الفلسطينية واللبنانية سني الحرب الأهلية، بل وكل حركات المعارضة الوطنية والديمقراطية العربية قاطبةً والجماهير عامة، وخاصة تلك الاغانيات التي تُعبر عن الهوية والبطولات الثورية والصمود والتي وجدت فيها تلك الجماهير العربية ليس تعبيراً عن حال ونضال الشعب الفلسطيني فقط، بل ومرآة عن حالها في نضالها الصعب الطويل والمرير ضد الدكتاتوريات وتوقها الشديد إلى الحرية.

لم تقتصر مآثر درويش في أعماله الإبداعية التي ارتقت إلى أشكال وصور إبداعية في المنفى اكثر تطوراً وتألقاً من الداخل، ولا في استمرار إقراره بالعرفان لحزبه المناضل، بل وفي تمكنه بصورة مُدهشة في أن يجعل من نفسه معبراً عن الرموز والتيارات الوطنية كافةً والتي بفضلها نال احترام وتقدير الجميع البالغين له، فهو القائل: يشرفني أن أكون جسراً بين حزبي السابق وكل فصائل المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية العربية، وكان حقاً يتشرف بدون أدنى شرنقة حزبية برثاء رموز يسارية ووطنية سواء الراحلة قضاءً وقدراً أم استشهاداً، وكان أولهم صديقه المناضل والمُبدع الراحل غسان كنفاني الذي أُستشهد بطريقة إجرامية بشعة نفذها الموساد في يوليو 1972، فخصّه بمقالة رثائية جميلة تحت عنوان "محاولة رثاء".

سؤل درويش ذات مرة في حوار صحفي: ألا يعنيك تخليد اسمك بعد مماتك، فأجاب: يعنيني إذا كُنت حياً، أما بعد مماتي فلا يعنيني لأني لن أشعر به. والحال حتى لو لم يكن درويش مهتماً بتخليد اسمه فإنه يعلم علم اليقين بأن اسمه سيظل مُخلداً طويلاً.

نعم سيظل مُخلداً إلى أمد بعيد في الذاكرة والوجدان الفلسطيني والعربي بأعماله الإبداعية والثقافية والسياسية التي ستظل حيةً، لا ببقاء قضية شعبه وشعوب أُمته، بل خالدة كمنارة مُلهمة تُدّرس ويُقتدي بها المُبدعون والمثقفون والسياسيون الفلسطينيون والعرب وعامة البشرية التقدمية على تعاقب أجيالهم، مثله في ذلك مثل سائر المبدعين والمناضلين المُجاهدين منذ بدايات وبواكير التاريخ العربي المدوّن بدءاً من العصر الإسلامي، ذلك ان درويش نفسه يأبى أن يغادرنا ما دام قد ترك لنا واحدة من درر ملاحم الإبداع العربي المعاصرة المقرونة بنضالات أبطالها الميامين.

سيدتي الأرض

محمود درويش

بلادي البعيدة عني ... كقلبي !
بلادي القريبة مني ... كسجني !
لماذا أغنّي
مكانا ، ووجهي مكان؟
لماذا أغنّي
لطفل ينام على الزعفران
وفي طرف النوم خنجر
وأمّي تناولني
صدرها
وتموت أمامي
بنسمة عنبر ؟

***

وفي شهر أذار تستيقظ الخيل
سيّدتي الارض !
أيّ نشيد سيمشي على بطنك المتموّج ،
بعدي ؟
وأيّ نشيد يلائم هذا الندى والبخور
كأنّ الهياكل تستفسر الان عن أنبياء
فلسطينفي بدئها
المتواصل
هذا اخضرار المدى واحمرار الحجارة –
هذا نشيدي
وهذا خروج المسيح من الجرح والريح
أخضر مثل البنات يغطي مساميرة وقيودي
وهذا نشيدي
وهذا صعود الفتى العربيّ الى الحلم
والقدس ...
في شهرأذار تستيقظ الخيل .
سيّدتي الارض !

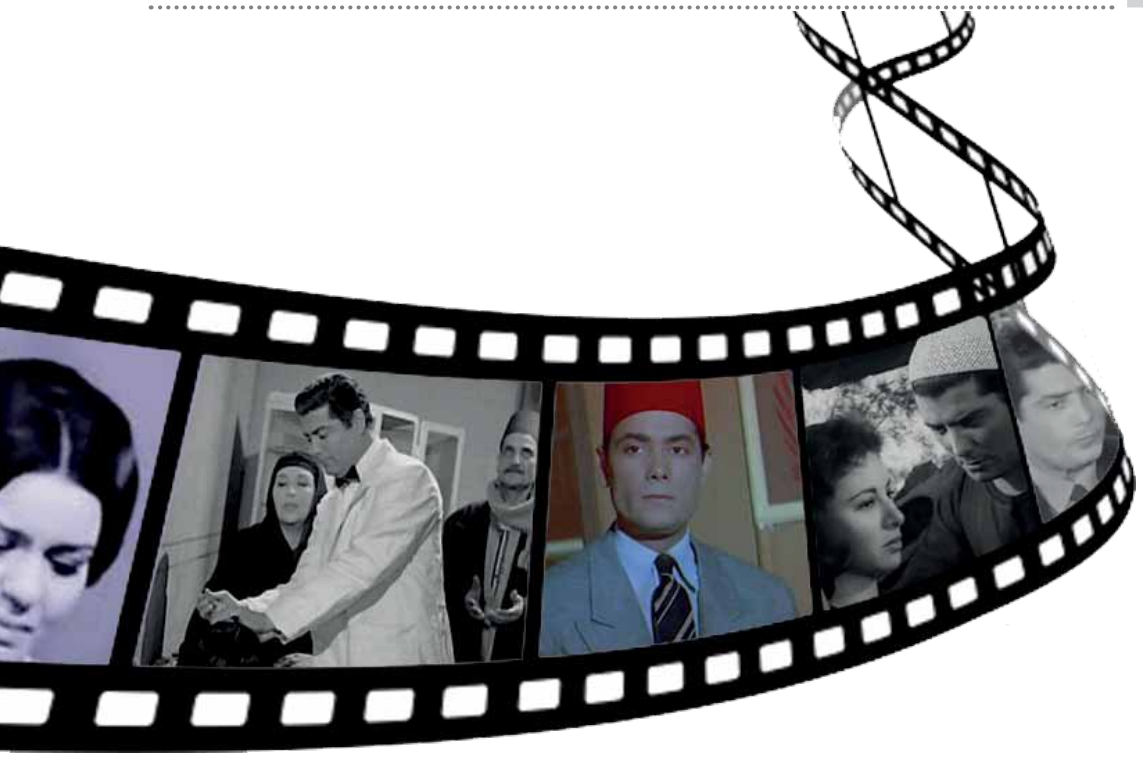

الحظ الضاحك دوماً في مسيرة شكري سرحان!

قد يكون النبر في سيرة ممثل توفي قبل أكثر من عشرين سنة، أمراً مستغرباً، لولا إلحاح العرض المتكرر لأفلام الأبيض والأسود، والتي لا تزال تلقى رواجاً كبيراً لمحبي "الكلاسيك"، وحيث إن كثرة التعرض لهذا النوع من الأفلام قد يحصد بعض الملاحظات التي سنتعرض لها، متمثلة في اسم شكري سرحان الذي شكّل ظاهرة سينمائية لفترة غير قصيرة في شبابه - على الأقل- على نحو امتد لسنوات، وفي سيرة مهنية مهمة وملفتة, ظل السؤال الذي يراودني، وأنا أحيد تماماً -أو هكذا أدعي- عن مسألة القبول التي لا أراها في سرحان؛ فكيف "استولى" على كل هذه الأدوار في هذه الافلام المهمة؟؟

زهراء المنصور

بعد عامين من تخرجه بالدفعة الأولى للتمثيل في المعهد العالي عام 1947، وهو يعمل في السينما ببطولات مطلقة وجماعية، بدأها بفيلم "لهاليبو" مع نعيمة عاكف، وامتدت إلى ما قبل وفاته بأربع سنوات، أي ما يربو على خمسين عاماً من العطاء المتواصل، والذي يقدر بتقديم خمسة أعمال -غالباً سينمائية- سنوياً، وكان حصيلة هذا المجهود الطويل زمنياً 150 فيلماً سينمائياً (1)، جسد فيها شكري سرحان العديد من الشخصيات المختلفة التي جاءت في سياقات مختلفة أيضاً. ربما تكون حقبة الخمسينات والستينات هي الأغنى في التنوع، وربما اختيار الأدوار أيضاً، على سبيل أدواره الرئيسية المهمة في: الطريق المسدود/ أنا حرة/ المرأة المجهولة/ رد قلبي/ السفيرة عزيزة/ قنديل أم هاشم. معظم متابعي أفلام الأبيض والأسود شاهدوا هذه الأفلام وغيرها في فترات مختلفة، بحكم قيمتها الفنية التي لا تخبو مع الوقت، وللقضايا المعروضة فيها بشكل يلامس المشاهد حتى مع مرور الزمن وتسارع الأحداث، لدرجة تغير المواقف أو ثباتها؛ كما هو سرد الأحداث في مفهوم الحرية الذي استطاع فيه سرحان بشخصية المناضل الوطني "عباس صفوت" أن يغير مساره في فكر لبنى عبدالعزيز "أمينة"، والتي كان طموح حريتها لا يتعدى التمرد على مجتمعها الذي يضيّق عليها ما تراه حقاً طبيعياً لها في اختيار ما تريد، أو عبر غربته التي شعر بها في وطنه بعد عودته طبيباً متخرجاً من ألمانيا، في "قنديل أم هاشم"، وهو يواجه جهل مجتمعه وحيداً وغير قادر على التواصل معهم، لتباين الفهم بين الثابت (المجتمع) والمتغير (المعرفة الجديدة)، والنظرة المحدثة التي لم يلاحظها قبل اكتشافه وتفحصه لمجتمع آخر، أو عن دوره الشهير "سعيد مهران" في اللص والكلاب، الناقم على الخيانات المتلاحقة من أفراد حسبهم مصدر أمان، فصار المجرم المطارَد لمّا أراد الانتقام بعقلية الغاضب محدودة الذكاء، والتحولات التي تطرأ عليه بسبب الشرخ النفسي الذي أصابه جراء خيانة أقرب الناس إليه، حتى وإن كان من يعوض هذا السوء بحب كبير بلا مقابل، كحب "شادية" التي جاءت بطلة مكملة -في حجم الدور وليس تأثيره- لتطبطب على روح مكسورة، استسلمت لرغبة مؤقتة في الانتقام. كذلك لا يمكن ألا نذكر دوره بالغ الرومانسية في فيلم "رد قلبي" مع مريم فخر الدين، وقصة الحب الكبير بين طبقتين مختلفتين، جعلتنا لوقت طويل نأمل في أن تتغير النهاية لصالح عاطفتنا مع أبطالها في القصة الشهيرة!

في كل هذه الأفلام المهمة التي ذكرت، وغيرها، وعلى الرغم من أخذ شكري سرحان الدور الأهم، إلا أن التقييم المفرد له كممثل، بعيداً عن سياق العمل، والمتمثل في الروايات المأخوذة من كتاب مميزين، مثل إحسان عبدالقدوس/ يوسف السباعي/ يحيى حقي/ نجيب محفوظ وغيرهم، ممن أسهموا حقاً في مسيرة السينما بشكل عام، قد يكون صادماً، باعتبار أن نجاح العمل يتكأ على عناصر عدة، يكون الممثلين غالباً أبرزها في الصدارة، والأعمال تنسب لهم لدى عموم المتلقين. لكن تكرار المتابعة تمنح الفرصة لاستدراك كثير من الأمور التي لا تكون حاضرة في الذهن عند المشاهدة المرة/المرات الأولى! ذلك أن الحدث والحوارات القوية التي تنطق بها الشخصية قد تتماهى مع الحدث، فلا يستطيع التمييز: الأداء المتميز، أم الحوار المنطوق بمصاحبة حدث مؤثر؟

إن الملاحظة المتكررة المرتبطة في أداء

شكري سرحان التمثيلي، هي جمود الملامح والتعابير، والتي يحتاجها ممثل السينما أكثر من المسرح، خاصة في اللقطة القريبة close up التي تركز على ملامح الممثل وهو يعبر عن انفعالات/ مشاعر معينة، تمثل انتقاله في الحدث، حتى تأخذ أهميتها أكثر من اللقطة المتوسطة أو الواسعة المعنية بكامل الشخوص الظاهرين في المشهد. وحتى في اللقطات القريبة جداً Extreme Close–UPالتي أداها سرحان في مشاهد القبلة الأولى/ الاعتراف/ أو إظهار الخوف على سبيل المثال، وحيث يتم التركيز على رعشة الرموش أو الشفتين، وملامح شكري سرحان نفسها في حالات الغضب/ الحب/ الرغبة/ الانتقام..، هي التي ظهرت في الخمسة عشر فيلماً المصنفة ضمن أفضل مئة فيلم في تاريخ السينما المصرية، والتي تشكل 10٪ من مجمل أعمال سرحان، وكرِّم لأجلها مع فاتن حمامة في التسعينات بمهرجان السينما آنذاك.

الأمر الآخر: تحكّمه كممثل في نبرة الصوت للشخصية المؤداة: ضابط شرطة/ مجرم/ عاشق/ طبيب/ بوسطجي/ محامي، لم تكن محسوبة في أغلب الأفلام المذكورة على الإطلاق، ولا نتحدث عن نمطية معينة ضمن قوالب ثابتة، بل من باب التقمّص الحقيقي للشخصية التي يجب أن يأخذها الممثل من باب منفصل عن شخصيته اليومية/ العادية، إلى شخصية مدروسة معتنى بتفاصيلها الداخلية والخارجية أيضاً. ويكفي أن نشاهد نماذج لصور "درامية" أثناء تصوير ثلاثة من أهم أفلامه، لنكتشف ببساطة التعابير الواحدة والشكل الواحد الثابت، الذي ينم عن عدم القدرة على التحرك خارج المكتوب على الورق، لأن الانفعالات مكبوتة دائماً، فلا يستطيع المشاهد التماهي مع الشخصية، بل يندمج مع شخصية شكري سرحان التي نعرفها جميعاً، وعين الحياد تقول بأن لا شيء يتغير.

ولو تحيزنا عاطفياً حين نحيل المسألة لأوامر المخرجين الذين يقومون بتوجيه ممثليهم، سنجد أن هناك ميلودراما وانفعالات ثابتة للشخصية عند الممثل في تلك الفترة، منها ما شاهدناه في أدوار عماد حمدي الذي نُقل عنه اختياره الواحد المتقصد لأدوار البطل الطيب الشهم (2)، لذلك نرى أن التمثيل في نمط واحد، لا يتغير، مبرر. كذلك نذكر تجربة صالح سليم في عمليه «الباب المفتوح» و»الشموع السوداء»، من حيث افتقاده لملامح الممثل المتمكن من التعبير، والقادم من خلفية كروية شهيرة ومحبوبة، أضافت لقيمة دوره بالفيلمين المذكورين. فكما يذكر كثير منا الحوارات المهمة ذات القيمة مع فاتن حمامة، التي جاءت في «الباب المفتوح»، والتي لازالت تتردد حتى الآن في قيم الحرية والاختيار والمجتمع، تذكر الحوارات الأخرى التي جاءت في أفلام شكري سرحان باعتباره صاحب أكبر رصيد أفلام ذات صيت ذائع. لذا حين نتأملها ملياً، نتأكد أننا نذكر السياق لأنه مهم، ولا نذكر انفعالات الشخصية لأنها رتيبة ونموذجية، ذات قالب غير مطلوب في الابداع، حتى المشاهد التي أشرنا إليها بالحوارات يكون حس الكاتب فيها طاغياً ومنطقه وصوته متنفذاً، بحيث إن الممثل في هذه الحالة يكون مؤدياً إذا لم يبحث في الشخصية ويتعمق فيها لتجسيدها بشكل صحيح، غير العناية الخارجية بالتغيير الذي يضيفه الاكسسوار أو المكياج، أو طريقة الحديث ومخارج الحروف، التي تعني لجمهور المشاهدين أنه يرى سعيد مهران أو علي ابن الجناييني أو عباس صفوت، ويتعلق به ويحبه، أو على الأقل يتعاطف معه، وليس شكري سرحان في ثياب/ أزياء مختلفة وحسب.

ومن الإنصاف ذكر الأعمال المسرحية التي قام ببطولتها سرحان، وهي غير متاحة للمشاهدة لمعرفة الفرق بين أدائه السينمائي الذي تركز فيه الكاميرا بتقنياتها على الملامح والانفعالات وغيرها، وبين الأداء المسرحي الذي يتطلب بالإضافة إلى ما ذكر تكنيكاً جسدياً مختلفاً عن السينما. فعروض مسرحية مثل «آه يا ليل يا قمر» من تأليف نجيب سرور وإخراج جلال الشرقاوي، و»ياسين ولدي» من تأليف فايز حلاوة وإخراج كرم مطاوع، وهي مسرحية غنائية استعراضية، وأيضاً مسرحيتا «أيوب الجديد» من تأليف يوسف الحطاب وإخراج كما حسين، و»رأس العش» لسعد الدين وهبة، والتي تحمل في مجملها هماً ونقداً سياسياً –حسب ما كتب عنها– (3)، يحيلنا هذا تباعاً للدلالة على قدرته على التمييز في اختياراته أو حظوظه العالية التي أبلغته اقتناص أهم أدوار السينما المصرية، قياساً بالقدرة المحدودة على الابتكار والإبداع في تجسيد الشخصية المهمة وهي لازالت قيد الورق عند مؤلفها.

ليس المقصود بالطبع من كتابة هذه المادة التقليل من شأن تجربة فنية امتدت إلى نصف قرن من العطاء الفني الذي يعجب الكثيرين، ولا زالوا يرون شكري سرحان «فتى الشاشة» بمعايير الزمن الذي صنفه بذلك، قياساً بما كان موجوداً. ويغيب عن آخرين النظر بتجرد للعناصر التي تكونت منها التجربة الفنية، وهذا دلالة على التماهي والمزج الجيد من المخرج الذي يقدر نسب حضور كل عنصر ويضيف عليه. فلولا إبداعات السابقين، ما تكونت حصيلة معرفية جيدة لدى من أتوا بعدهم، وأمتعونا بامتداد مضاف له القيمة الأولية لما تعلموه، وأدت إلى الإطالة ببقائها إلى الآن، أو إلى وقت قادم طويل. لكن يبقى أن الرؤى المتعددة تتيح مشاهدة الجانب المضيء من القمر، تغيب عن آخرين لهم رأي مغاير!

https://www.elcinema.com/person/1015725/

حسب تقارير قناة روتانا سينما

https://www.tahrirnews.com/

الانحيـاز إلـى الشغـف بطـولـة

الفتـــاة التـــي عشقـــت كـــرة القـــدم

تنتعل حذاءها كل عصر، وتمضي بخطواتها الصغيرة المتحفزة تجاه الساحة المشتركة خلف بيت الجيران. مع الوقت ما عاد الفتية يستغربون حضورها وحيدة كل يوم، وربما اقتنعوا أنهم بحاجة إلى جمهور حتى وإن كان مجرد طفلة صغيرة وحيدة. يرتب لها ابن الجيران (طابوقة) لتجلس عليها قبل بدء المباراة، ثم أصبح يأتمنها على دشداشته و (كمته) بعد أن يخلعهما مبقيا على قميصه وشورته القصير.

منى السليمية

تحرص على الحضور يوميا باستثناء أيام قلائل ثقيلة يقرر فيها الفتية تبديل اللعب، والاستعاضة عنه بالركض لكيلومترات خارج الحي. يقتلها هذا الانحراف وخيانة المستطيل الأغبر، الذي يضطرها لترك طابوقتها.

كبرت، وتجرأت بعد أعوام على الوقوف أمام مرمى يحدُّه (قوطِيّا نيدو)، عارضة على اللاعبين فكرة أن تكون حارسا لشوط واحد فقط، بعد أن عقدت طرف دشداشتها في وسطها كاشفة عن سروالها (التيدي) العريض. تعرف الآن أن ثمة ما كان يربي لديهم الإحساس بعدم غرابة طلبها. حضورها اليومي وصرخاتها المشجّعة جعلهم يوافقون على طلبها مكافأةً على لعبها دور الجمهور الوحيد على الدوام. وافقوا دون أن يتوقعوا الكثير بعد جدال استغرق وقتا يرميها كل فريق لتلعب في فريق خصمه. كانت ترضية وردا للجميل وحسب، ولكن لا يجب أن تكون نظير خسارة يتكبدها أحد الفريقين دون الآخر.

اخترقت كرات الخصم مرماها أكثر من مرة. لا شيء سيجعل منها حارس مرمى في فرصة طارئة ووحيدة. كانت تدرك أن الحدث لن يتكرر مجددا، ولكن تسديدة قذف بها أحدهم في زاوية ليست بعيدة عن امتداد يدها صدفة أكثر منها قصدا، أوجدت لها فرصة في الشوط الثاني.

في الأيام التالية رضيت بأن تكون حارس احتياط، فعلى الأقل أصبحت لاعبا معترفا به، وضمن دائرة الطلب وإن في ساعة الضرورة وحسب.

كبرت الفتاة، وصار خروجها مع الأولاد عصر كل يوم عيبا لا تطيقه أمها، فلم تحتج جهدا لتقنعها بأن هذا (عيب) حتى امتنعت. وصارت تعوّض اشتياقها للمستطيل الأغبر بمتابعة الكابتن ماجد ومباريات يحدث أن يقطع تلفزيون عمان بثه من أجلها.

مع الوقت تحوّل شغفها من المستطيل إلى (فكرة) المستطيل، والفاعلين فيه، وعلى محيطه، وزواياه، ومدرجاته الملتهبة والفارغة، والراوي الذي يسرد كل ما يحدث طوال 90 دقيقة أو أكثر. ومع انتعاش القنوات الرياضية، اكتشفت في العام 2004 تحديدا (إبان بطولة كأس آسيا في الصين) دهشة ما يسبق المباراة وما بعدها. تابعت بحرص تحليل كل مباراة، حتى شغفت بهذا العالم الذي يبدأ ولا ينتهي بإطلاق صافرة الحكم معلنا النهاية تستطيع الآن أن تلخص رؤيتها كالآتي: ليست المباراة سوى نص تدور أحداثه في مستطيل أخضر لمدة 90 دقيقة أو يزيد، يتقاسم بطولته 22 لاعبا من فريقين، ويروي أحداثه معلق رياضي يتفاوت مستوى سرده: بضمير المتكلم إذا كان أحدُ الفريقين منتخبَ بلاده، وبلغة أقرب إلى الراوي العليم عندما يكون معلقا محايدا. ويتلقى النص مستويان من الجمهور: داخلي عبر مدرجات، وخارجي يستقبله عبر قنوات يحدث أن تكون مشفرة غالبا. أما أحداثه فتأخذ خطين: خط عام يحدده شوطان تتوسطهما استراحة، أما الخط الأهم فهو خط التفاصيل: خطة اللعب، والتكتيك، والبدلاء، والأهداف، والبطاقات الحمراء والصفراء، وركلات الجزاء، وأحيانا الشجار داخل المستطيل أو خارجه.

في متابعة المباراة/ الرواية، تجد الفتاة متعة بالغة لا تضاهيها إلا متعة قراءة رواية جميلة، تتسرب نشوتها أو حسرتها أو رتابتها إلى روحها كما تفعل الروايات.

طوال سني حياتها، أخلصت للّعب وحده. لم تكن تعنيها الفرق كثيرا، فلم تستطع أن تعشق ناديا أو فريقا وتتعصب له، كل ما استطاعته أن تخلص لروح كرة القدم التي عشقتها مذ كانت تتسلل بحذائها الصغير إلى الساحة الخلفية لبيت الجيران لتتابع مباراة حية على مستطيل أغبر بين أخوتها وأولاد الجيران.

آمنت بأن عشق كرة القدم حق مشترك للجنسين، مشترك إلى الدرجة التي تغيظها فيها شوفينية الذكور في استنكارهم لاهتمام الفتيات بهذا العالم المجنون. قبل أيام كانت تتساءل في تويت: لماذا تهمل قناة عمان الرياضية بيانات التوقيت والأهداف وتاريخ المباراة عندما يحدث أن تعيد مباراة قديمة؟ (كانت القناة وقتها تعيد مباراة من خليجي 17 بين منتخبي عمان والإمارات). تتذكر هذه المباراة جيدا، وتحفظ تفاصيلها رغم أنها حدثت قبل 13 عاما في قطر. يرد أحدهم ضاحكا وربما ساخرا: "شكلك أول مرة تتابعي مباراة" (خاتما رسالته بوجه ضاحك تطفر دموعه من محجريهما) !!

لم تكن تخبئ أحلاما كبيرة داخل تجويف المستديرة المطاطية بعد كل شيء. ولكن حبها بقي منقوصا على الدوام. ولم يستطع حوش بيتهم الكبير - الذي ركضت فيها عمرا خلف الكرة التي اشترتها منذ سنوات ولا تزال صالحة حتى الآن - ولا شاشات القنوات الرياضية بمبارياتها المتاحة والمشفرة أن يعوضا غياب الفريق الذي لا تكتمل الرواية إلا به.

ستتعلم لاحقا كيف تربي حلم شراء قطعة أرض مستطيلة تزرعها بالأخضر، وترسم فيها خطوط ملعبها بدقة، وتنصب على ضلعيه الأبعدين شباكين حقيقيين لا علاقة لهما بقوطيي النيدو في الساحة الخلفية لبيت الجيران. ولا تنسى أن تسيّج ملعبها بسور إسمنتي يحفظه من عيون الفضوليين. ستلتقي فيه مع فريق فتيات يحملن شغفها يوما ما بعيدا عن الإعلام والمتلصصين. فقد علمت أن لا شيء في مجتمعنا يُجهض الأحلام في مهدها كانتشار خبرها، وليس فريق الدراجات النسائي بسمائل عن ذاكرتها ببعيد!

تولستوي وديستوفسكي أم الرواية الفرنسية؟

سوسن حسن

«قل لي إن كنت تفضل ديستويفسكي أم تولستوي و أقل لك من أنت". لقد تواردت هذه العبارة التي أطلقها الفيلسوف الروسي نيقولا بيرديائيف في أذهان عدد لا يستهان به من النقاد في المعترك الأدبي و أدخلتهم في سجال لا نهاية له، حول ما إذا كانت غريزة القارئ يجب أن تفضل واحداً منهم على الآخر. أيٌ من عملاقي الأدب الروسي هذين يعتبر الروائي الأعظم ؟ يا ترى، لماذا هذه المقارعة بين تولستوي و دستويفسكي؟

لقد طرح هذا السؤال على الكاتب الأميركي جورج ستاينر في مقابلة أجراها معه التلفزيون الفرنسي في ستينات القرن المنصرم، وأبدى هذا الأخير عدم انحيازه، مُعللا بأن الإثنين كاتبان عظيمان بعيداً كل البعد عن المنافسة. إذ يعتبر ستاينر ديستويفسكي و تولستوي من عمالقة الأدب الروائي الحديث لإنتاجهما الروائي الزاخر وروحهما الشمولية التي لا تنفك أن تعطي رؤيتها عن العالم، عن علاقات البشر ببعضهم، وعلاقتهم مع الله.

دستويفسكي وتولستوي عرفا ألم الفكرة النبيلة، عرفا كيف تولد، كيف تكبر لتصبح ولعاً مهووساً لا ينتهي، لقد نجحا بكياسة عالية في نقل حرارة الآلام البشرية بواسطة الكلام النابع من القلب والعقل، ذلك أنه حيثما يغيب أحد هذين العنصرين، تغيب معه الحكمة. كل منهما عظيم لإهتمامهما بالأسئلة الكبرى في الحياة، وكل منهما طفق يحفر من خلال الكلام في أعماق النفس البشرية. كلاهما تناول ضراوة أزمة الإيمان، وعطش الإنسان للقيم الروحية في الحياة اليومية.

صنف ستاينر تولستوي كالوريث الأهم للتقليد الملحمي، لأنه كرّس حياته في البحث عن مملكة الله على الأرض، حيث اختار أن يركز جل اهتمامه على علاقة الانسان مع الطبيعة، وبرع في نقل تفاصيل الحياة اليومية ومراحلها من الطفولة الى الحياة الأسرية، لم ينس الحرب ولم يتجاهل البحث عن الروح الإنسانية السامية.

فيما قرر ديستويفسكي عدم تحريك مملكة الله من سمائها، وبلغ هودج تعمقه في النفس البشرية عندما أسند لنا حقيقة أننا خلقنا نحن البشر ليعذب بَعضُنَا الآخر تحت مسمى المنطق الفاصل للقلب عن العقل، و أننا سنظل كذلك ما دمنا نقصي الحب من معادلتنا الحياتية، فنال بذلك لقب أعظم كاتب تراجيدي منذ شكسبير.

بالرغم من رؤى تولستوي وديستويفسكي المتعاكسة، ما أسلف ذكراً لا يجب أن يكون مدعاة للمفاضلة، حيث أن المفارقة من وجهة نظر ستاينر أرجح أن تعقد بين الرواية الروسية والفرنسية، وليس بين هذين المكملين الأساسيين لفعل التأمل لدى الإنسان. تولستوي وديستويفسكي هما الوحيدان اللذان أظهرا بأن الروايةيمكن أن تدخل في سجال رابح مع سوفوكليس وشكسبير. وحينما كانا هاذان الاثنان في رحلة بحث غير متوقفة عن الله والوجود من خلال الكتابة، كانت الرواية الفرنسية تختصر عناء هذا البحث بتتويج الرواي، أيّ الانسان عرش الله، وتعطي للجمادات والحيوانات ألسنة مثل مجمع روايات كوليت، حيث الشأن الإنساني مهمل.

علاوة على ذلك كله، نجد في الملهاة الإنسانية نجاحا لبلزاك في خلق عوالم الفساد والبرجوازية، عوالم لا مكان لله والرحمة فيها، ولكن فشلًا فادحاً في روايته التي تطرح مسألة الله والإيمان كالمسيح في فلاندرز، حيث الحبكة رديئة والموارية الساخرة ركيكة. دعونا لا ننسى أيضاً صفحات مالارميه البيضاء حينما قرر أن يستبدل الكلام، بالصمت العدمي وهو يكتب " هيروديا". تخيلوا أن القرّاء وجدوا أنفسهم أمام صفحات بيضاء وكلمات عشوائية خالية من الروح والمعنى، لأن هذا الأخير أضاعهما واعترف بذلك!

لا نقرأ اليوم لمالارميه وبلزاك بقدر ما نقرأ الأخوة "كرامازوف" لديستويفسكي، حيث مشهد ميتا، الظاهر بجوارابه المتسخة وهو يصرخ مناشداً الله. قد نجد لدى بروست شيئ كبير من الدناءة في العلاقات، ولكن لن نرى أبدا جوارب متسخة، وستكون هذه العلاقات الدنيئة موصوفة بشكل جميل لا يفتقد للذوق.

فوق هذا كله، ليست مصادفة أن يصدر فلوبير مدام بوفاري، فيرد عليه تولستوي بأنا كارينا. حينما حكم فلوبير على إيما بوفاري بالموت وجعلها ترفض الحياة بعدما جرمها المجتمع بسبب خياتنها لزوجها. تولستوي لم يدين بطلته بل جعلها تستحق الرحمة. ليس من العرض كذلك أن يطالع ستاندال "الأحمر والأسود" بحيرة البطل جوليان سوريل بين الإيمان واضمحلاله، بين الصدق والخداع وخيانة العاطفة، فيرد عليه تولستوي ب "الحرب والسلام" وديستويفسكي برائعة "الشياطين" التي تجرم السياسيين المهووسين بالخيانة والعنف.

الاختلاف بين الرواية الفرنسية والروسية ذا طبيعة ميتافيزيقية بامتياز، ويمكننا كذلك أن نأخذ منحى المفاضلة الى حد أبعد، فندقق على ضخامة وطول روايات تولستوي وديستويفسكي مقارنة بنظيرتها الفرنسية. ختم ستاينر مقابلته التلفزيونية مُذكرا بأن هذا الطول ليس عبثاً، لأن الحياة لا يمكن أبداً أن تختصر في روايــة قصيرة، ترفض معالجة الإنسان وتفضل الصفحات البيضاء والحيرة على الكلام: الحياة طويلة ومفعمة بالأحداث والهموم الإنسانية التي لا يجب أبدا أن نتحاشاها، بل أن نتطرق لما لا يجرأ السادرون الحديث عنه. لنتذكر دائماً، ونحن نسرد قصة أو حدثاً معيناً بأننا لم نقل ما يكفي، فتولستوي لم يرغب أبداً في إنهاء "الحرب والسلام" ، و"الأخوة كارامازوف" ما هي الا جزئية لسلسلة لم يستطع ديستويفسكي إنهائها لرحيله عن الحياة.

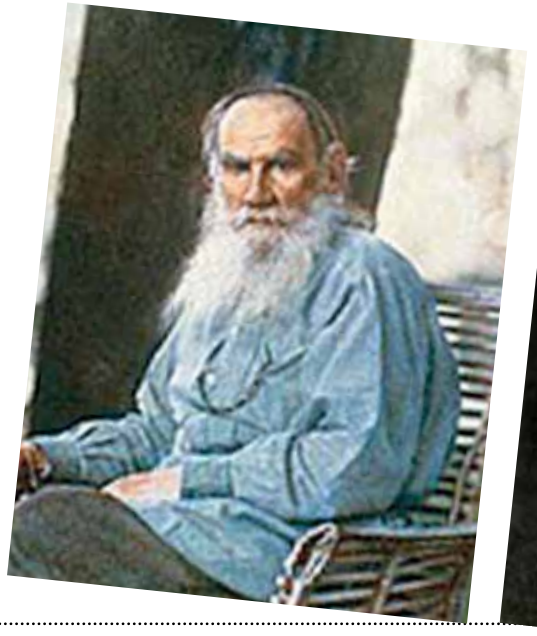

بالّذي نسمّيه بيتاً

حسين المحروس

كان البيتُ في البحرين يُشبه الإنسان، يشبهه من خارجه، من داخله، فنائه، ممراته، ستره وبيانه. بيت فطريّ صمّمه الإنسان، أخرجه، وبناه على فطرته التي لا تنفصل عن بيئته؛ لذا لم يكن البيت غريباً، بل ملائماً في ظاهره وباطنه ظاهر وباطن الإنسان نفسه. البيتُ الذي أقيم على فلسفة التضاد البيئي لكن بعفويّة الحياة ومتطلباتها: الواجهة الصمّاء شبه الخالية من النوافذ في التفاتة ذكيّة للطقس المشمس والحار دائماً، النوافذ الخشبية بزجاجها ذي المساحة الصغيرة لدخول الضوء لا الحرارة. الفناء (الحوش) المفتوح على السماء، على الله، ولا شيء سواه، نظام الستر في غرف الحريم، في الدهاليز المظلّلة المؤدية إليها، بيتٌ كأنّه حصنٌ مبنيّ بخارطة أخذها الإنسان من داخله ولا شيءَ غير داخله.

ولكي يحدث التلائم العظيم بين البيت والإنسان، بُني بمواد كلّها من البيئة نفسها ولا شيء من خارجها: نخيل، شجر، بحر، وحجر بأدوات محدودة ومعدودة جداً. ولعلّ هذا ما يفسّر عظم الغربة في البيوت الحديثة التي جُلبت كلّها من بعيد، من بيئات وفطرة بعيدة جداً، وأقسر الإنسان نفسه عليها، وفرضها على نفسه، وهي تقابله وتقابل بيئته أيضاً. بيوت تشبه الآخرين، ولا شيء فيها يشبه هذا الإنسان الجديد إلا حالة ضياعه، وتقليده مقهوراً لمنتصر بعيد في الغرب.

فقد الإنسان تلك العلاقة الحميمة والعميقة بنفسه وببيئته ففقد بيته. غادر الحيّ الذي يسكن فيه بعد أن بنى بيتاً جديداً لا يشبهه في شيء، وترك بيته القديم بمبررات القدم والضيق للقادمين يعيشون فيه. لم يلبث كثيراً حتى عاد لهدمه، مغيباً تلك العلاقة الجميلة التي بُني عليها، لينشىء وحدات سكنية جديدة تدخل عليه بعض المال.

غادر الإنسان في البحرين – ليس من بعيد – بيوت سعف النخيل، الأكواخ التي يسميها برستج وبرستي إلى بيوت الطين الحجر الصلب من قاع البحر، بناها على نهج تلك العلاقة القوية بنفسه وبالبيئة المحلية الكبرى التي تشمل الخليج من شماله إلى جنوبه، لم يقترض شكلاً ولا باطناً ولا زخرفة من غيرها.

بدأت التغييرات تحدث في شكل البيت وباطنه ودوره أيضاً قليلاً قليلاً بمجيء العمارة الكونيالية، بمجيء الإنجليز في مطلع القرن التاسع عشر إذ بدأ الإنجليز ينشؤون مؤسساتهم في مبان جديدة جمعت بين العمارة التقليدية المحليّة وتلك التي جاءت معهم في إحياء أنّها محليّة. فبدأ الشكل يتغيّر في الخارج، وصار لهذه المباني أسوار غير عالية، شبه مفتوحة تكشف ما في الداخل، صارت الغرف متشابهة، متراصة، قلّ في نوافذها الخشب، كثر الزجاج فيها حتى طغى، اختفت الزخرفيات، واشتبكت الأعمدة بالجدران وصارت جزءاً منها، وغابت جمالياتها وتربع التيجان فوقها، وقليلا قليلا غابت الفناءات والليوان وغاب اتصال البيت بالسماء. صار النّاس يتشبّهون في عمارتهم بالعمارة القادمة حتى انحرفت عن مَبنى دواخلهم. صارت البيوت غريبة عن النّاس، وصاروا يضيعون فيها! هل يضيعُ إنسان في بيته؟! لكنّ الغالب يفرض هويته وعمارته، والمغلوب يستسلم لها، ويُكثّرها.

من هنا يأتي الكتاب السادس لبيت البحرين للتصوير، ضمن مشروع «ذاكرة البحرين البصرية» حول العمارة التقليديّة في مملكة البحرين والخليج، الهويّة، المصطلحات، التعريفات، القصص، الشخوص، البيوت، المشهد، الشكل الداخلي، الحصن الخارجي، الكتب، المشاريع، وأدوات البناء من أجل المساهمة في إعادة الاعتبار لتلك العمارة التي شابهت بواطنها بواطن الإنسان، آملين أن يكون مرجعاً لها وله في تلك العمارة، وأن تشجعه على العودة إلى بيته الحقيقي، وأن لا يضيع فيه .

أن يكون الإنسان بالذي نسميه بيتاً، البيت المفتوح على سماء الله، المفتوح لأهل الحيّ بالستر.

ذاكرة البحرين البصريّة
Bahrain's Visul Memory

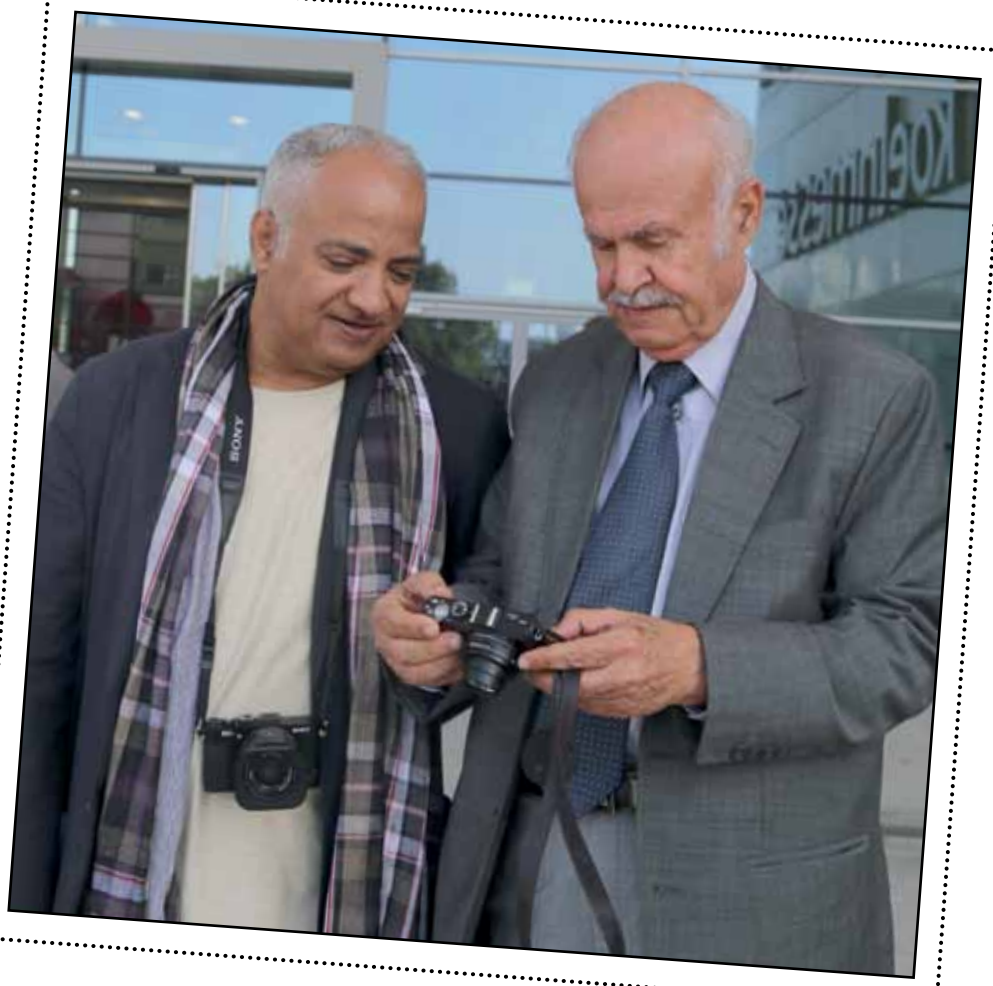

ببيوغرافيا الكتاب

- العنوان: ليوان، معجم العمارة التقليديّة في البحرين والخليج.
- تصوير المصورالقدير عبد الله محمد الخان خلال 50 سنة.
- بحث وإعداد: حسين المحروس "كاتب وفوتوغرافي"
- الترجمة إلى الإنجليزية: حسن علوي.
- تصميم وتنفيذ: حسين المحروس، محمد سيد علي.
- المراجعة العامة: آمال الخيّر.
- الطبعة الأولى – 2018
- عدد الصور المستخدمة: 653 صورة.

واحة الفكر

من القرابة إلى الجيوسياسة: حوار مع موريس غودلييه

ترجمة: هشام عقيل

[نُشر هذا الحوار، الذي أجراه نيك أولمي، لأول مرة في صحيفة لو تيمب (Le Temps) السويسرية (3 فبراير 2017). ترجمه ديفيد برودير إلى الانكليزية، ونشره في موقع دار(فيرسو) اليسارية (10 فبراير 2017). وفقاً لنيك أولمي، استذكر غودلييه أيامه مع قبيلة الباروياBaruya في بابوا غينيا الجديدة، في مشاركته لمؤتمر نظمته جامعة جنيف ومؤسسة لاتسيس، قائلاً: (كانوا يسمونني «موريس الأحمر»؛ ليس لأسباب سياسية، بل بسبب سفعة الشمس التي أصابتني.)

• أنت حددت نزعتين متضادتين في «جيوسياسية القرن الحادي والعشرين»...

العولمة هي حركة مزدوجة. من جانب،هي حركة خضوع كل الاقتصادات لمنطق السوق، ومن جانب آخر، هي حركة تتجه نحو رفض الغرب وهيمنته. في المستوى الثقافي، هذا الإنفصال عن السيطرة الغربية يوحي بالإقرار بالهويات القديمة، والعودة إلى التقاليد المنسية غالباً، لكن تلك التي يتم إعادة إنتاجها في ذات الوقت؛ نحن نصنع المستقبل عبر الماضي.

– هذا يعني أنك تلاحظ أن هناك تقوية للإختلافات، فضلاً عما يتم وصفه غالباً بالتجانس الثقافي...

جميعنا يرتدي الجينز، وجميعنا، ليحمي نفسه من البرد، يرتدي ملابس محشوة – التي هي في الحقيقة اختراع صيني. لكن هذا ليس العمق الحقيقي للهويات. يمكننا أن نلاحظ في الصين عودة لكونفوشيوسية جديدة. يبني الصينيون مدارس كونفوشيوسية ويرفضون النمط الغربي للتدريس، قائلين إن هذا النمط يفرض الكثير من الرياضيات لكن القليل من الحكمة، أيّ التفكر حول كيف يمكن للمرء أن يقود حياته.

إذا أردنا أن نفهم عالمنا المعاصر، علينا أن نحاول معرفة عناصر تاريخ الشعوب التي لا تزال فاعلة. وأن نعيد كتابة الكتب المدرسية، ونعيد مركزتها على تاريخ عالمي. حيث هذا هو العالم الذي سيعيش فيه شبابنا؛ فهم لن يفهموا شيئاً إذا قرؤوا الكتب المدرسية الفرنسية وحسب، التي تتحدث كثيراً عن فرنسا وقليلاً عن الدول المجاورة.

– أنك تقول إن تأسيس أي مجتمع هو تأسيس سياسي–ديني.

تخلت قبيلة الباروياً، التي عشت معها، عن الأدوات الحجرية وبدأت بإستعمال الخناجر المعدنية عشر سنوات قبل وصولي. قدمت إليهم من باريس مع معرفتي الأكاديمية، وأعتقدت أنني في إحدى المجتمعات البدائية النموذجية التي تكون فيها القرابة –العشيرة– أساس كل شيء. بعدما أمضيت بضعة سنوات في الميدان، سُمح لي أن أشهد بضعة طقوس التأهيل. قاموا بإصطفاف كل الغلمان من نفس العمر في وقت واحد، لتثقب خشومهم كي يتم تأهيلهم جميعاً؛ بصرف النظر عن إنتماءهم النسبي أو القروي.

بذلك، تم محو الفروقات ما بين العشائر أو المناطق؛ كانوا هنا يصنعون جيلاً من المحاربين والشامان الذين سيخدمون المجتمع بأكمله. هذا لا يعني تجاهل العلاقات القرابية، بل تم تجاوزها

بفضل هذه التأهيلات التي انخرطت فيها قبيلة بأكملها – مكونة من ألفي شخص. اتسعت ملاحظاتي، ورأيت أن هذه الحالة موجودة في كل مكان: عندنا، كما هي عند من يتم تسميتهم بالبدائيين، هناك مؤسسات تخضع القرابة إلى نسق سياسي– ديني كوني، الذي عبره يمكن للمجتمع أن يعمل على نفسه ويمثل نفسه ككل.

•كيف جرى عملك الميداني عملياً؟

أولاً، أمضيت مدة شهر كامل، وحيداً في كوخ على طريق جبلي واقع ما بين قريتين. أكلت ما استطعت الحصول عليه، ولم يكن معي سوى مصباح زيتي. أتى الصغار من القرى ليروا هذا الرجل الأبيض الوحيد. بعد فترة قليلة، قلت لهم: أيمكنكم أن تسألوا آبائكم عما إذا كانوا لا يمانعون بقائي معهم؟ بعد شهر واحد، أتى ثلاث رجال ليأخذونني. بنيت لنفسي بيتاً، بمساعدة القبيلة، كي تأتي زوجتي مع أطفالي كذلك. حين سألني البارويايون عن سبب مجيئي، أريتهم الكتب التي كانت بحوزتي وقلت لهم: جزء من مقدرة الرجل الأبيض موجود في الكتب؛ أنا أريد أن أكتب كتاباً معكم، كتاباً يحكي قصتكم.

• أنت تشدد على الحاجة في الإنتقال والسفر من أجل فهم الآخر، وبذلك تقف في وجه الفكرة – الشائعة عند هؤلاء الذين يتبنون التفكيك بتطرف – القائلة بإنه من المستحيل فهم أي شيء عن مجتمعات الشعوب الأخرى.

أمضيت سبع سنوات مع الباروياً؛ كنت في الحقول مع العوائل كل يوم. قمت بمسح لديموغرافية كل قرية، مموضعاً من يسكن قرب من. ودرست الروابط الأسرية؛ من متزوج ممن، ومن هم أطفالهم. تمّ تأهيلي: لم أفهم كل شيء، لأنهم لم يخبروني عن كل شيء، لكنهم في ذات الوقت حكوا لي الكثير عن أساطيرهم الشهيرة. سمحوا لي، كحالة إستثنائية، أن أحضر طقوس تأهيل النساء الممنوعة من أن يحضرها الرجال. إذا جمعنا كل هذه المعلومات، وفهمنا اللغة وتمكنا من التعاطف مع الناس، سنتمكن بعدئذ أن نفهم شيئاً من مجتمعاتهم، وبذلك نظهرها على حقيقتها.

• قلت إن العمل الميداني هو أيضاً عمل المرء على شخصه.

أنت مجبر على التخلي عن أحكامك المسبقة. كان كبار سن الباروياً من أكلة لحوم البشر. في البداية، لم يرد أن يخبرني أحدهم عن هذا الأمر، لأنهم – كما يمكننا أن نتخيل – كانوا يعلمون أن هذه الأمور ليست مألوفة للإنسان الأبيض. لكنه أمر لا بد من التحدث عنه، لأن المئات من المجتمعات جربت أكل لحوم البشر، كما أن الأضحية البشرية موجودة في الأديان العظمى. سأخبرك بشيء لا يعلم عنه الكثيرون؛ حين احتل الناس سجن الباستيل في 1789 قتلوا كل الضباط، وقاموا بتقطيعهم إلى قطع صغيرة. بعد ذلك، التهمت النساء اللاتي شاركن في الثورة تلك القطع من لحم الضباط.

• ما هي فائدة الأنثروبولجي اليوم؟

لا يهمني كثيراً الإنغمار في العالم الأكاديمي؛ على عملي أن يخدم المجتمع – وبالفعل أنه المجتمع الذي تحمّل نفقات سفري. توجهت حكومتان لإستشارتي حول نقابات المثليين. سألوني: أهي، المثلية الجنسية، حقيقة تاريخية وأنثروبولوجية؟

وجدتُ مثالين ضمن المعلومات التي جمعتها. في تانزانيا إذا أصبحت امرأة ما أرملة، وإذا كانت من دون أي أطفال، فإن بإمكانها أن تتزوج من امرأة أخرى، بذلك تصبح شرعياً زوج المرأة الأخرى. ثم بإمكانها أن تختار عشيقاً لهذه المرأة، والأبناء الذين ينتجون عن هذا الإتحاد ينسبون إلى زوجها الميت. هذا مذهل، حيث إنه يبين أن القرابة هي حقيقة اجتماعية بحتة، رغم أن هذه الحالة هي ليست فعلاً ذات صلة بالمثلية الجنسية. أما المثال الثاني هو محاربي الماساي، الذين يتزوجون في سن متأخر جداً. إنهم يحاربون حتى يبلغوا الخامسة والثلاثين من عمرهم، وأثناء هذه الفترة يكون للمحارب شريكاً يمارس معه المفاخذة.

بذلك أجبت بأنني لم أعرف أي مؤسسة في التاريخ البشري تأسست على العائلة وإتحاد مثليي الجنس في مثل الوقت. بالإضافة، كنت وقتها متأثراً بشكل كلي بالتحليل النفسي، فقلت إن مكانة الأب لا بد منها لبنينة هذه المؤسسة. بذلك لم أكن مسانداً للـ «زواج للكل» [mariage pour tous: الشعار الشهير لمظاهرات حقوق الزواج المثلي في السنوات الأخيرة. بعد ذلك، غيرت رأيي حول ذلك كلياً.

قدمتُ تقريراً سلطت الضوء فيه على مختلف الأنساب التاريخية الذي أدى إلى هذه الاحتمالية: تقييم la valorisation الطفولة منذ روسو؛ إزالة الصفة المرضية la dépathologisation عن المثلية الجنسية، من قِبل الطب؛ حقيقة أن مطالبة الأقليات، في الغرب، بحقوق لا تجرد أي شيء من الأغلبية، ينتهي بها الأمر بالإنتصار؛ الإكتشاف بأن القرود القريبة منا، البونوبو، هي ثنائية الجنس. فهم فرويد هذا الأمر جيداً، في أريكته، لكنه لم يعرف ماذا يقوم بهذا الشأن. أعتقد علينا أن نقول للناس إننا، بطبعنا، ثنائيو الجنس.

مصدر الحوار باللغة الانكليزية:

Maurice Godelier, Interviewed by Nic Ulmi, *From Kinship to Geopolitics: A conversation with Maurice Godelier*, Trans. David Broder, Verso Books <https://www.versobooks.com/blogs/3090-from-kinship-to-geopolitics-a-conversation-with-maurice-godelier>

التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 129 ـ أغسطس 2018 السنة السادسة عشر SDPA 499

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

من الذاكرة

مصنع الرجال

اسماعيل العلوي

بعد الحرب العالمية الثانية وبالذات في عقد الخمسينات من القرن العشرين كان العالم عامة، وآسيا وأفريقيا خاصة تعجان بحركات التحرر وباستقلال المستعمرات، وبإعلان الجمهوريات، وبتأميمات النفط والمؤتمرات التضامنية، وكانت الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي تقدم كل إمكانياتها وتدعم علناً حركات التحرر والأحزاب الوطنية والدول المستقلة حديثا.

فكانت هناك جبهة التحرير الجزائرية التي تكونت عام 1951 وأعلنت الثورة المسلحة على المستعمرين الفرنسيين في نوفمبر 1954 ومن ثم أعلنت عام 1958 حكومة الجزائر المؤقتة برئاسة فرحات عباس، كما برزت جبهة التحرير الفيتنامية عام 1954 معلنة الكفاح المسلح ضد الولايات المتحدة الأمريكية، أما حركة مصدّق في إيران، الذي تزّعم الجبهة الوطنية في البرلمان، وقام بتأميم شركة النفط البريطانية الإيرانية بين عامي 1951 و1953.

بالإضافة إلى ذلك هناك ثورة 23 يوليو 1952 في مصر، والعدوان الثلاثي الذي استهدف اسقاط النظام الناصري، ومن ثم هزيمة المعتدين: بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، حيث كان هذا العدوان الثلاثي، أو حرب السويس، هو بالأساس، غزواً قامت به كل من بريطانيا وفرنسا باشتراك إسرائيل على حدود الجمهورية العربية المتحدة بحراً وجواً على بور سعيد وقناة السويس وبراً عن طريق سيناء وقطاع غزة عام 1956.

ثم جاءت ثورة 14 تموز 1958 في العراق وسقوط النظام الملكي والحكومة المستبدة ركيزة المستعمر البريطاني التي يرأسها الطاغية نوري السعيد وقيام الجمهورية العراقية برئاسة عبد الكريم قاسم. وكذا باقي الثورات والحركات في آسيا وأفريقيا كثورة غانا وغينيا والكونغو، وحركة هيئة الاتحاد الوطني في البحرين عام 1954.

إلى جانب عقد أهم المؤتمرات الدولية وهو مؤتمر باندونج في اندونيسيا والذي عقد في 24 ابريل 1955 واشتركت فيه 27 دولة وفي مقدمتها جمهورية الهند برئاسة جواهر لآل نهرو وجمهورية مصر برئاسة جمال عبد الناصر وأندونيسيا برئاسة الدكتور أحمد سوكارنو الذي استضاف، في بلاده، المؤتمر الآسيوي الأفريقي والذي عرف بمؤتمر باندونج ثالث المدن الاندونيسية.

في هذه الظروف العالمية وفي هذا الزخم، تأسست في مدينة المنامة في 15 فبراير 1955 جبهة التحرير الوطني البحرانية. وكان العامان 1955 و1956 هما مرحلتا التأسيس، أما مرحلة الاتساع وإحراز النجاحات والمساهمات في الفعاليات العربية والدولية فقد نشطت بشكل ملحوظ مع مطلع العام 1957 وتقدمت واتسعت بشكل ملموس يبعث على الفخر في العام 1958.

وأهم الخصائص المميزة لتلك المرحلة هو الانخراط الواسع والكثيف والملحوظ لكثير من أبناء العوائل البحرينية المعروفة في صفوف جبهة التحرير، أعضاءَ وأنصاراً وأصدقاء، ومن بين تلك العوائل عائلة الذوادي والبنعلي والعجاجي ودويغر وبن خميس والسلمان وعائلات كثيرة جداً أخرى. وفعلا كانت جبهة التحرير مصنعاً للرجال.

فمن منزل واحد يأتيك أكثر من عضو أو نصير أو صديق، فمثلا من منزل واحد أتي كريم محمد علي السلمان من مواليد العقد الأول من القرن العشرين وحسن محمد علي السلمان من مواليد العقد الثاني وسعيد محمد على السلمان من مواليد العقد الثالث وابن عمهم سلمان محمد جواد السلمان من مواليد العقد الثاني وابنهم جعفر حسن محمد علي السلمان من مواليد العقد الرابع. ومن منزل آخر لا يبعد عن المنزل الأول إلا أمتاراً قليلة أتي عبد العزيز الشيخ علي آل عباس واحمد الشيخ علي ومحمد علي الشيخ علي وعبد الحسين الشيخ علي وقبلهم خالهم كريم كالعوض وابن شقيقتهم المهندس السيد عيسى السيد سعيد. هذا على سبيل المثال لا الحصر.

فالمرحلة كانت تبعث على الانخراط في النضال ضد المستعمر من أجل الوطن والكرامة، لدرجة أن كشافة هيئة الاتحاد الوطني في العام 1955 كان يرأسها الشيخ راشد بن محمد الخليفة مع زميل له، وأن اجتماع هيئة الاتحاد الوطني في مسجد مؤمن بالمنامة في العام 1955 لرص الصف ضد الطائفية التي حاول المستعمر أن يبذرها في وطننا، ألقى الشاعر الشاب غازي عبد الرحمن القصيبي قصيدة ثورية.

بعد مرحلة التأسيس وفي ظل العمل السياسي السري، صارت جبهة التحرير تدفع نحو تسريع درجة الوعي في الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتصر على التوجه الجاد للطبقة العاملة الفقيرة والنضال من أجل رفعتها والدفاع عن حقوقها بالعمل دون هوادة بين الجماهير والشغيلة، وتوعيتهم فكان الخط العام هو عدم ترك الممكن وطلب المستحيل. فالمصلحة العامة للجماهير المضطهدة هي الهدف الأول. لذا كان النضال داخل الجبهة مع النفس أولاً، مما مكّن الجبهة بالرغم من أن عودها لا يزال أخضر من اكتساب ثقة الجماهير؛ نتيجة انضمام خلايا متفاوتة الثقافة والعمر والمكانة الاجتماعية.